

نابلس

الهزيمة والإنتحار

الصداقة

عبدالله إمام



0185086

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

Bibliotheca Alexandrina

ناصر وعامر

ناصر وعامر

الطبعة الثانية: يونيو ١٩٩٦

رقم الإيداع ٥٨٣٥ / ٩٦

الترقيم الدولي: 2 - 9919 - 19 - 977

حقوق الطبع محفوظة

دار الخيال

يحظر نقل أو اقتباس أى جزء

من هذا المطبوع

إلا بالرجوع إلى الدار

تصميم الغلاف: محمد الصباغ

جرافيك: محمد كامل مطاوع

خطوط الغلاف: لمى فهم

كمبيوتر: دار جهاد

عبد الله امام

ناصر

وعامر

الصدقة.. الهزيمة.. الانتحار

مطبوعات دار الخيال

بداية جديدة فى قصة قديمة

الخطأ . . والخطيئة . . والعلاقة المستحيلة

سيظل التاريخ يذكر قصة الرئيس جمال عبدالناصر، والمشير عبدالحكيم عامر، على أنها واحدة من أبرز القصص الدرامية التى عاشتها مصر خلال عصرها الحديث..!

الصديقان السقادمان من صعيد مصر بكل ما تحمله أخلاقيات الصعيدي من نخوة، ومروءة وشهامة واعتداد بالنفس وبالرأى، واللذان شاركوا فى ثورة كانت من أبرز معالم القرن العشرين بما أحدثته من تغييرات وتأثيرات امتدت للعالم كله.. كيف بدأت هذه الصداقة، وكيف استمرت، وكيف تحطمت، وما هى المطبات التى اعترضتها، والأحداث التى كانت تدور خلف الكواليس، ولا يعرفها إلا الدائرة الضيقة جداً من الزملاء والمعاونين... وكيف وتحدى عبدالناصر جميع رفاقه أعضاء مجلس الثورة بعامر، وانتصر له، وأيده، وآزره، وفرضه قائداً للجيش.

وكان عامر قائداً محبوباً، سوف تظل ذكراه فى وجدان رجال القوات المسلحة، بما قدمه من خدمات، وبشخصيته المتواضعة، وتصرفاته ذات الأصالة المصرية.. لذلك كان مرحلة هامة، ومؤثرة فى حياة أبناء القوات المسلحة على مستوى العلاقات الإنسانية.. ولم يكن ينقص عامر إلا أن يتخلص من أمور السياسة، والمسئوليات المدنية، ويتفرغ لمهامه المتعددة والثقيلة مستعيناً فى القوات

المسلحة، بقيادات محترفة ودارسة وواعية ومتابعة لتعوض تخلفه - الذى فرضته عليه ظروف أعبائه - عن متابعة تطورات الجيوش الحديثة علماً، وسلاحاً، ونظريات وكان قد أحاط نفسه بشلة من معاونين يدينون له بالولاء الشخصى، ورفض أى تدخل فى شئون القوات المسلحة من أحد حتى ولو كان عبدالناصر نفسه، وفيما بعد ترهلت هذه القيادات، وامتدت تطلعاتها إلى خارج القوات المسلحة، واتجه الباقون منهم إلى حياة لاهية بعيدة عن الانضباط العسكري. وتسلل الفساد إلى مكتبه وعشش فيه ولم يقاومه الرجل، ولكنه انساق إليه، فقد زينوا له حياة ناعمة.. رخوة، هى بطبيعتها ضد العسكرية شكلاً، وموضوعاً.. فسهرات الليل الطويلة الممتدة، وإدمان التدخين المستمر، مع كل ما يستتبع ذلك يباعد بين الرجل العسكري وبين طبيعة وظيفته وخصائصها.. وزملاء السهر، وشلة الليل، تتكسر الحواجز بينهم وبين المسئول الكبير، فتتحطم واحدة من أبرز مقومات العسكرية: ودائماً نلقى باللوم على المحيطين بالمسئول، ونرى أنهم وراء كل عمليات الفساد، والإفساد، وننسى أن المسئول نفسه هو الذى يختار معاونيه، ولم يفرضهم عليه أحد.. وعبدالحكيم عامر بالذات لم يكن أحد يستطيع أن يفرض عليه رأياً، أو شخصاً... فهو الذى اختار، وتحمس، وجعل من القادة الذين عاونوه قبيلته، وعزوته، وأصدقاءه، بل وأهله أيضاً.. وهم السبب الأساسى فى الكوارث التى حاقت بمصر.. وبعامر نفسه بعد أن بسطوا نفوذهم، وسيطروا عليه، وأقنعوه بولائهم، وكان ولاء زائفاً مشوباً بالمصلحة الخاصة.



لا أحد يستطيع أن ينطق بكلمة ولو هامسة فى حق شخص عبدالحكيم عامر، الوطنى الشائر، المتحمس، الواعى بتاريخ مصر، المؤمن بكل ما قامت به الثورة، والذين يحاولون أن يشككوا فى تأييده بل ومشاركته فى بعض أعمال الثورة

وقراراتها ، كتوجهاتها الاشتراكية أو العلاقة مع الاتحاد السوفيتي ، الجهة الوحيدة التي كان يمكن الاستعانة بها في التسليح ، وفي مواجهة محاولات أمريكا للسيطرة والهيمنة وغيرها من الأعمال ، الذين يفعلون ذلك يجردون عامر من أهم أعماله ، ويصورونه تابعاً لعبد الناصر ، بلا رأى ولا موقف منفذاً لما يطلب منه .. ولم يكن عامر من هذا النوع ، فقد كان مشاركاً في كل الأعمال ومتحمساً لها .. ومبادراً في بعضها وقراءة في محاضر الاجتماعات السرية للجنة تصفية الإقطاع مثلاً ، وقد أصبحت هذه المحاضر متاحة .. نلمس منها فكر الرجل ، وحماسه ، ووعيه ، وأنه لم يكن أبداً إمعة ولا منساقاً ... ولا تابعاً .

كان عامر مقاتلاً صلباً في سبيل رأيه .. وفي المعارك التي دخلها حتى مع عبد الناصر لم يتنازل عن رأيه ، وانتصر .. وفرض ما يريد ، ولو كان ضد إرادة جميع زملائه أعضاء مجلس قيادة ثورة يوليو .

وكان عبد الناصر يحبه ، ويقدره ، صديقاً ، وزميلاً ، وثائراً ، وكان ينتصر له ، وينصره ظالماً أو مظلوماً .



قال لي صلاح نصر وهو من أخلص أصدقاء عامر .. (إن حكيم كان يقول دائماً ستظل نساء مصر يحملن ويلدن مرة وراء مرة ، ولكنهن ولو بعد مائة سنة لن ينجبن مثل جمال عبد الناصر ..!!).

وسجلت ذلك ونشرته في حياة صلاح نصر .. فكيف أمكن لهذا الرجل صاحب هذا الرأي أن يغيره إلى حد التآمر على صديق عمره ، ويجمع ضباطاً ، وجنوداً ، وسلاحاً ، وأموالاً ثم يكتب بيده بيان الانقلاب الذي سيذاع بعد توليه الحكم .. أهى لعبة السلطة ، تصل بالناس الذين يدمنونها إلى هذا الدرك ،

والتضحية بكل القيم حرصاً على البقاء فى مواقعهم.. أم أنها لعبة الذين أحاط عامر نفسه بهم.. وكانوا يريدونه حاكماً ليظلوا ينعمون بما هم فيه.. بعد أن وقف من قبل مرات ومرات سداً منيعاً يحول بين المساس بأى واحد منهم، مهما كان مقصراً، مخطئاً، مداناً، غير قادر على مزيد من العطاء المتجدد.. لا يهم.. فهؤلاء هم رجال المشير ومحظور الاقتراب منهم، لأن ذلك يمس النائب الأول لرئيس الجمهورية.. والقائد العام للقوات المسلحة.

وكان ذلك دائماً جوهر المشكلة.. وسبب كل البلاوى.. الهزيمة العسكرية مثلاً.. مهما كتب حولها من دراسات وأبحاث، سيظل العنصر البشرى هو العامل الأساسى.. وراء حدوثها القائد، والجندي..!

والقائد.. كل القادة.. لم يجددوا معلوماتهم العسكرية، وظلوا فى مواقعهم منذ تولى عامر مسئولية الجيش.. حتى ترك منصبه.. ولم يخرجوا إلى التقاعد وإنما إلى المحاكمة، بسبب مسئوليتهم عن الهزيمة أو المؤامرة..

وكان من المفروض أن يتركوا أماكنهم قبل ذلك بسنوات.. ولكن عامر بشهامة الصعيدي، شيخ القبيلة أعلن فى إصرار أن أى مساس بواحد من رجاله.. هو مساس به شخصياً!

ولم يكن أحد يستطيع أن يقترب منه.. ليس فقط لدوره فى الثورة، ولا لمجرد صداقته وعلاقته الوطيدة بقائدها، ولكنه أيضاً.. وربما بالدرجة الأولى لأنه مسئول عن أمن الثورة الذى يعنى استمرارها، وبين الحين والآخر كانت تصل إلى عبدالناصر، من عبدالحكيم عامر أنباء عن اكتشاف مؤامرة من داخل الجيش للعصف بالثورة، والغريب أن أغلب هذه المؤامرات كان لها علاقة بمكتبه، أو وثيقة الصلة به.

وكان الهاجس الأمنى عند عبدالناصر قوياً، حفاظاً على الثورة ومسيرتها فى

ظل أعداء متربصين فى الداخل والخارج، وكان لطبيعة الثورة دور كبير فى تنمية هذا الهاجس، فقد بدأت الثورة ذاتها بحركة عسكرية داخل الجيش، فما الذى يمنع من تكرار ما حدث.

ولا شك أن الضباط الذين أعدوا خطأ لانقلابات عسكرية - تم كشفها بواسطة عامر ورجاله - كان يلح عليهم نفس الخاطر.. لماذا لا يجربون هم أيضاً؟؟



قضايا كثيرة يطرحها هذا الكتاب.. وسوف يظل أغلبها موضع دراسات، واختلافات فى رأى ربما لأجيال من بعدنا.. من أبرزها: هزيمة ١٩٦٧، واختفاء عبدالحكيم عامر.. انتحاراً.. أو قتلاً.

وهزيمة بحجم ما وقع، وتداعياته، وما خلفته، ومع استبعاد عنصر التآمر الخارجى - وهو أساسى - كانت لها أسبابها العسكرية.

ولا يختلف العسكريون كثيراً فى تشخيص أسبابها فإذا ابتعدنا عن الذين يدافعون عن أنفسهم، ويلقون باللوم على القيادة السياسية فى هزيمة عسكرية، فإننا لن نجد اختلافاً فى الوصول إلى أسبابها.

لم تكن الضربة الأولى التى وجهت إلى قواتنا المسلحة هى السبب فى الهزيمة فدول كثيرة - على امتداد التاريخ العسكرى - لم تبدأ بالهجوم.. ومع ذلك انتصرت..!

ودول كثيرة - تلقت الضربة الأولى.. ولم تنهر.

ودول كثيرة.. ووجهت بعدوان غادر فصدته... ودحرته.

ولم يكن لدى هذه الدول تحذيرات أو مؤشرات.. أو تأكيدات بأن الضربة قادمة. وعليهم الاستعداد لمواجهةها.. وهو ما أكده عبدالناصر فى اجتماع لجميع القادة المسئولين - بل وحدد مواعده - بأن العدو سيهاجم جيش مصر يوم ٥ يونيو.. وسيبدأ بضربة جوية..!

وخرج رجال المشير، والقادة الذين اختارهم من الاجتماع بعد سماعهم تأكيدات الرئيس كما دخلوا لأول مرة.. لم يحركوا جندياً.. ولم يبلغوا مسئولاً بالتحذير.

وعندما يسأله أحد أصدقائه من القادة فيما بعد: كيف يا سيادة المشير لم تعملوا حساباً لهذا التحذير.. تكون إجابته: لم نستعد لأننا لم نعرف أن عبدالناصر مكشوف عنه الحجاب حتى يعرف موعد العدوان قبل بدايته!

هى نفسها طبيعة عبدالحكيم عامر.. اللامبالية.. وطبعاً لم يكن عبدالناصر مكشوفاً عنه الحجاب حتى يعلم الغيب، ولكنه كان يستقرئ الحوادث، ويحللها، بناء على معلومات تجمعت لديه.. ولو استعدت القوات المسلحة لمواجهة الضربة الأولى.. ولو أخذت تحذير عبدالناصر على محمل الجد.. لكانت النتائج مختلفة.. ولكن التاريخ لا يعرف كلمة «لو» على أية حال.

ولم تكن القضية فقط هى مجرد الضربة الأولى. والضربة الثانية، ولا أن عبدالناصر حدد بالدقة، فى اجتماع مسجل بالصوت والصورة، موعد العدوان وطبيعته.. ولكنها كانت أساساً فى الانهيار التام الذى حدث فى القوات المسلحة بعد هذه الضربة.. فالجيش لم يكن مستعداً للحرب، ولا متدرباً عليها، ولا مؤهلاً لها.. وهو ما قام به الفريق أول محمد فوزى عندما أعاد بناء الجيش على أسس علمية، مزوداً بكفاءة قتالية، مستوعباً تكنولوجيا العصر، مما مكنه بعد ذلك من تأدية المهام القتالية التى أوكلت إليه بناء على قرار حرب ١٩٧٣.

عندما تلقت القوات الضربة الجوية.. لم يكن فى الجيش المصرى كله قائد على مكتبه أو فى موقعه.

كان المشير نفسه ومعه كبار معاونيه فى الجو.. فى طريقهم إلى سيناء للاجتماع بقيادة القوات فى الجبهة.

وكان كل قادة الجبهة ينتظرون المشير عامر فى مطار «بيرتمادا» بسيناء.. وكان القادة المتواجدون فى القاهرة فى طريقهم إلى مواقعهم بعد أن ودعوا المشير فى مطار الماظة.

وكان «عريف».. صغير يمسك بيده برقية بالشفرة تقول «إن العدوان بدأ مع بداية الفجر بتحرك قوات «برية» صهيونية فى اتجاه قرية أم بسيس.. هذه البرقية كان يمكن، أن تغير الكثير.. لأنها تعنى أن الضربة الأولى بدأت مع الفجر وعلى الجيش أن يتحرك.. ولكن «العريف» المسكين لم يجد من يسلم له البرقية، لأن الوزير ليس فى مكتبه.

وبمثل ما يصف عبداللطيف البغدادى قيادة عامر خلال حرب ٥٦ بأنه «كما لو كان يقود واحدة من ألعاب «التلفزيون» أى أنه كان يلعب «أتاري» خلال تلك الحرب التى حققنا فيها انتصاراً سياسياً فقط.. فقد كان يدير حرب ٦٧ بنفس الطريقة، لأن معلوماته لم تتجدد، ولم تتطور، فقد توقف عند مدرسه من العلوم العسكرية قبل الثورة.. وبعدها لم يكن متاحاً له - حتى لو أراد أن يطور معلوماته العسكرية، بعد أن شغل بأعباء وهموم سياسية لا حدود لها، بعضها فرض عليه، وبعضها بحكم موقعه، وبعضها انساق إليه إرضاء - لتطلعات رجاله، أو لطموحاتهم، أو لإحكام السيطرة على أكبر قدر من مفاتيح السلطة.

وكانت قمة لعبة «الأتاري» التى مارسها هو قرار الانسحاب العشوائى الذى يعترف هو بنفسه حتى فى بيان الانقلاب الذى كتبه بخط يده، أنه هو الذى اتخذه.

وكانت صورة الجيش المنسحب بلا خطة، وبقرار عصبي، مثل الألعاب التي يحركها البعض بأيديهم على شاشات التليفزيون، السيارات تتصادم، فرقة ذاهبة وأخرى عائدة، طائرات العدو تقصف الذاهبين، والقادمين.. أسلحة ملقاة فى الرمال، دبابات تنقلب.. وهكذا.



وأعلن عبدالناصر عقب الهزيمة أنه سوف يتنحى عن الحكم، ليعود إلى صفوف الجماهير ويؤدى واجبه معها كواحد منها... وقال فى خطاب التنحى «أنه برغم أية عوامل قد أكون بنيت عليها موقفى من الأزمة فإنى على استعداد لأن أتحمل المسئولية كلها.. عن كل ما حدث».

ولم يشأ أن يزيح العباء عن نفسه.. أو يوجه أى اتهام للمشير... ولا حتى لرجاله.. ولم يفعل المشير نفس الشئ فعندما أعد هو ورجاله خطة للانقلاب، كان معه بيان سيداع يزيح عنهم مسئولية ما حدث كله.. ولا يعترف العسكريون بأى تقصير من جانبهم.. وعلى كل حال.. فإن الكلمة النهائية فى موضوع الهزيمة العسكرية لن تقال أبداً لأن جميع الذين يتعرضون لها ينظرون من خلال عدسات خاصة يرون من خلالها فقط ما يريدون خدمة لأهداف تبعد بهم عن الوصول إلى الحقيقة المجردة، فنحن نعيش فى زمن الحقيقة لها ألف وجه ووجه.



ويعتصم عامر، ويتحصن فى بيته، ويحوطه إلى ثكنة عسكرية.. وتدور مفاوضات شاقة ومضنية وغريبة.. شاقة لأنها فى أماكن مختلفة.. سرية وعلنية بين القاهرة وقريته «أسطال» بالمنيا.. ومضنية.. لأن كل طرف تمسك برأيه،

وبموقفه ولم يحد عنه أبداً رغم استخدام الألفاظ والصيغ والحلول التي يجيدها
المفاوضون.

وغريبة.. لأنه بعد كل ما حدث، وبعد الهزيمة المدمرة والمفجعة يصبر
عبدالناصر على تمسكه بوجود عامر بجواره نائباً لرئيس الجمهورية العربية
المتحدة، ويصر عامر على أن يعود في نفس مواقعه.. مستولاً عن القوات
المسلحة، وقائداً عاماً لها.. وهذه المسؤولية عنده تأتي في المرتبة الأولى.. ومن
البديهي أنه كان سيعيد نفس القيادات القديمة.. ألم يجمعها حوله لتكون أدواته
الرئيسية في مشروع الانقلاب بعد ذلك.. وغريب أن عبدالناصر لا يريد أن
يفرط في عامر بعد كل ما حدث.. وغريب أن عامر لا يريد أن يفرط في الجيش
بعد كل ما حدث أيضاً.. وفشلت المفاوضات لأن عبدالناصر رفض الاستجابة
لمطلب عامر.. ولأن عامر رفض قبول مطلب عبدالناصر.

وموقف الرجلين في هذا الأمر محير فعلاً يصعب تبريره.. أو تفسيره.



ونصل إلى المحطة الأخيرة في هذه العلاقة المستحيلة.. وهي اختفاء
عبدالحكيم عامر من الحياة.. وفاة.. أو انتحاراً.. أو قتلاً.. وهي قضية لا يريد
البعض حسمها، إلا من منظور خاص جداً.. وطبيعي أن بعض أعداء جمال
عبدالناصر يسعون لتشويه صورته، وتوجيه أى اتهامات له، يجدون في قصة
عامر وانتحاره عنصراً هاماً لتحقيق هدفهم.. فالانتحار بالسم، أو القتل به،
يستحيل الوصول إلى الحقيقة حوله.. والذين يقودون الحملة على عبدالناصر
متخذين من عامر حجة.. هم من أعداء عامر أيضاً، وليسوا من أنصاره، وهم من
المعادين للثورة التي كان هو الرجل الثاني فيها.. فهم غير حريصين على الرئيس
ولا على المشير، وليسوا متعاطفين مع أى منهما، ولا مدافعين عنهما، ولكنه
طريق لهدم المعبد كله جداراً.. جداراً..

ووفقاً لشهادة عصام الدين حسونة وزير العدل الذى حققت فى عهده القضية وكان رجل المشير، وصديقاً لأسرته من قبل الثورة، فإن السادات شجع أسرة عامر على أن تشكك فى قضية انتحاره.. ضمن الحملة التى قادها على عبدالناصر.

وكان السادات - وفقاً لشهادة حسين الشافعى - الذى حاكم رجال عامر على المؤامرة - واحداً من رجال عامر وأتباعه المقربين إليه.

وكتب السادات - البحث عن الذات - ولم يشكك أن عامر.. انتحر.. وكان عبدالناصر قد طلب عامر للقاءه، وظن عامر أنها المرحلة النهائية فى المفاوضات، فذهب إليه، وهناك فوجئ بزملائه أعضاء مجلس الثورة.. أى أن عبدالناصر لم يكن وحده.. وكانت شبه محاكمة ورصداً للعلاقات بينهما منذ بداية الثورة فى حضور الزملاء.. وانتهى الأمر بثلاث وقائع يجمع عليها كل الذين حضروا الجلسة:

■ الأولى: أن عبدالناصر أعلن أنه لن يستطيع التعاون مع عامر بعد ذلك، وتركه مع زملائه أعضاء مجلس الثورة، وصعد إلى غرفته بالطابق الثانى من منزله ليستريح بعد جلسة مجهدة استمرت حتى مطلع الفجر.

■ الثانية: أن عامر دخل «الحمام» وعاد ليعلن لزملائه أنه قد تناول سما، وأنه انتحر، ويقول حسين الشافعى إنه «عبطه» بقوة، واستدعى الطبيب لإعطائه حقنة ضد السم.. ويقول الدكتور الصاوى حبيب طبيب رئاسة الجمهورية إن عامر كان رافضاً الحقنة، وأنه تمكن بصعوبة، وبمعاونة حسين الشافعى من القيام بعمله، وكان عامر يردد أنه مصر على الانتحار.

■ الثالثة: أن السادات حاول - بينما عامر فى طريقه إلى بيته بعد انتهاء علاجه - التدخل بتوجيه نصيحة إليه بادئاً كلامه بقوله: أنا من رأى.. ولم يتركه عامر يكمل رأيه، فتوجه إليه وصفعه على وجهه قائلاً: من أمتى يا ابن..... يا..... بقى لك رأى..!!؟

وربما هذه.. وغيرها مما خفى كان له أثر فى حقد السادات على عامر.. أما حقه على عبدالناصر فهو قضية أخرى متشعبة لا تدخل فى موضوعنا الآن.

وبعيداً عن التحقيقات، وتقارير الطب الشرعي، وشهادات الحاضرين، ووصف عصام الدين حسونة لجلسة مجلس الوزراء التى ناقشت هذه القضية، والحزن الذى خيم عليها، ومدى تأثر عبدالناصر وبكائه لرحيل صديق عمره بعيداً عن كل ذلك، فإن هناك أيضاً ثلاث وقائع ترجح انتحار المشير :

* الأولى: أنه حاول الانتحار فى بيت عبدالناصر أمام زملائه أعضاء مجلس الثورة.. أى أن فكرة الانتحار واردة لديه .

* الثانية: أن شمس بدران قال فى المحاكمة العلنية فى قضية المؤامرة أنه بعد الهزيمة كان عبدالحكيم يريد الانتحار، مثل كبار القادة العسكريين الذين ينهون حياتهم عندما تهزم جيوشهم.. ففكرة الانتحار واردة لديه.

* الثالثة: أنه عندما صحبه الفريق أول محمد فوزي، والفريق عبدالمنعم رياض من بيته بشارع الطحاوية بالجيزة حيث كان يسكن مع زوجته وأولاده وبناته إلى حيث سيتم تحديد إقامته بلا سلطات، بعد هزيمة لجيشه هو أدرى بمسئوليته عنها ولو أدبياً، صرخت ابنته، بأنه أخرج شيئاً ووضع فى فمه، واصطحبها إلى مستشفى المعادى حيث تم علاجه وأخرج السم المخلوط بالأفيون من أمعائه، وشهد الأطباء أنه عندما علم أنه شفى من السم قال «إن هذا أسوأ يوم فى حياتي» لأنه كان يريد أن يموت.. أى أنه كان مصراً على الانتحار.

وفى هذه الأثناء استدعيت السيدة برلنتى عبدالحميد للتحقيق وكان ارتباطه بها سرّاً، أى أن علاقته بها كشفت وهى ما كان يحرص على إخفائها لأسباب عديدة من بينها زوجته وأولاده وبناته.. بعد ذلك كله، ما الذى يمنع - من حيث المنطق والعقل - من أن يكون قد انتحر عندما وجد نفسه محدد الإقامة بين أربعة جدران، فاقداً كل القوة، محطماً النفسية؟ أليس كل ذلك دافعاً

للانتحار، وخاصة أنه أقدم عليه من قبل في ظروف أقل قسوة، ولم يتمكن لأنه كان هناك باستمرار من يحول بينه وبين تنفيذ فكرته.. الآن يجد أمامه الأمور أكثر يسراً، ومعنوياته قد ساءت إزاء كل هذه الأحداث التي وقعت عما كان عليه ساعة وجوده في بيت عبدالناصر، وقد ترك رجاله، ومعهم كل أدوات المؤامرة، وعاد فوجد بيته خالياً إلا من أسرته، بعد أن ألقى القبض عليهم جميعاً.

ويخطئ نفر من أفراد أسرة عبدالحكيم عامر الأصلية، وأولاده وبناته عندما ينساقون وراء «وهم» أن أباهم قتل.. وهو ما أثارت ابتناه: نجية، وآمال في تحقيق النيابة منذ البداية، وحققه النائب العام المستشار محمد عبدالسلام وأثبت في تقريره عدم صحته.

والنائب العام بعد ذلك.. وخلال حكم السادات أصدر كتاباً اسمه «سنوات عصيبة» كله هجوم على عصر عبدالناصر، ولكنه عندما تعرض لقضية عامر.. قال أنه ثبت لديه إنه قد انتحر !

وأخيراً.. من الأكرم، بالنسبة لعامر أن يكون قد وضع نهاية لحياته بعد الهزيمة بالانتحار، وقد يكون من الأكرم لأولاده أن يدفع أبوهم دمه ثمناً لأنه قاد جيشه إلى الانتحار، فدماء عامر ليست أثمن من دماء الألوف الذين استشهدوا في الحرب.

سوف يحترم الناس عامر لأنه انتحر لأنه هزم.. وتبقى ذكراه.. خيراً من أن يحاولوا أن يلصقوا به شيئاً لم يحدث، وهو أنه قتل.

القضايا التي تناولها هذا الكتاب عديدة على طريق رصد هذه العلاقة الشديدة التعقيد بين الرجل الأول في مصر، والرجل الثاني.

ولقد حاولت دراسة هذه العلاقة، مستعيناً بشهود كل الوقائع، لم أستبعد رأياً، ولم أصادر قولاً، لتكون أقرب ما تكون إلى الحقيقة. ولتظل مرجعاً موثقاً يمكن الرجوع إليه.



منحاز أنا لعبدالناصر.. طبعاً.. ليس فقط لأنى أرى فيه الزعيم والقائد..

وعبدالناصر له أخطاء كثيرة كأي إنسان بشر..

ولكن لأنى من خلال دراستى أيقنت أنه الصواب.. وأن الخطأ.. والخطيئة فى هذه العلاقة جاء منذ البداية، وتعقدت الأمور.. ولم يكن من السهل حلها.. لذلك حدث كل ما حدث.. مما تحمله الصفحات التالية.

عبد الله إمام

يونيو ١٩٩٦

الصدّاقة

علامات استفهام كثيرة في علاقة
الرجل الأول والرجل الثاني في
مصر، خلال أخطر السنوات في
تاريخها الحديث.. كانت العلاقة تبدو
علي السطح مثالية، ولكن وراء
الكواليس كانت تدور أعنف معارك
الصراع.. بين ناصر والشعب معه..
وعامر والجيش معه.. وقرر ناصر أن
يستقيل، ويتفرغ لتنظيم الشعب.



مثل المآسى الإغريقية ، عاشت وانتهت قصة جمال عبدالناصر وعبد الحكيم عامر ، بين رئيس مصر .. والنائب الأول لرئيس مصر .

كان الرئيس ونائبه صديقين ، صداقة متينة امتدت حوالى ٤٠ عاما ، أعدا تنظيم «الضباط الأحرار» معا وخططا للثورة معا، وليلة ٢٣ يوليو خرجا فى سيارة واحدة.... ولم يفترقا، وعندما نجحت الثورة ، كانا. الرجل الأول ، والرجل الثانى بين قاداتها.

وكان الرجل الثانى وفيا جداً للرجل الأول ، والرجل الأول يتحدث بإعجاب عن الرجل الثانى.. وبلغ من قوة صداقتهما أن كليهما أطلق على ابنه اسم الآخر.. جمال عبد الناصر سمى ابنه عبد الحكيم، وعامر أطلق على ابنه اسم جمال .. وزيادة فى توثيق أواصر الصلة تزوج شقيق جمال عبد الناصر الطيار حسين... ابنة المشير عامر السيدة آمال .

ولكن العلاقة بينهما لم تستمر بالصورة التى بدأت بها أمام الناس، فخلف كواليس القيادة كانت تدور أعنف قصص الصراع .

وكان كل منهما يريد السيطرة على الآخر...

عبد الناصر يريد أن يُحكم سيطرته على عامر ومؤسسته العسكرية.. وعبد الحكيم يريد أن يمتد نفوذه إلى عبد الناصر وجماهيره ..

وهكذا بدأ الصراع بين الطرفين ، عبد الناصر والشعب معه فى جانب، وعبد الحكيم يرى أن الجيش معه فى جانب آخر .



كان عبد الناصر قد تعرف إلى عبد الحكيم عامر عندما عملا معا فى منقباد فى وسط صعيد مصر.. ولما عادا إلى القاهرة، استأجرا شقة معا. وعاشا سويا شابين أعزبين جمعت بينهما الاهتمامات السياسية ثم فرقتهما شئون العمل؛ عندما نقل عبدالناصر إلى السودان، ولكنهما التقيا مرة ثانية عام ١٩٤٨ ، عندما درسا وتخرجا معا من كلية أركان الحرب .

وكان عامر أول من جنده عبد الناصر لتنظيم «الضباط الأحرار» وكان أقرب «الضباط الأحرار» وأحب أعضاء مجلس الثورة إلى نفسه.



وعندما لمجحت حركة الجيش كان جمال عبد الناصر أول مدير لمكتب القائد العام محمد نجيب، ثم تلاه في هذا المنصب عبد الحكيم عامر... وبعدها رشحه عبد الناصر ليكون قائداً عاماً للقوات المسلحة حتى يضمن ولاءها للنظام الجديد.

وعندما أعلنت الجمهورية في ١٨ يونيو ١٩٥٣، كان محمد نجيب رئيساً لأول جمهورية، والصاغ عبد الحكيم عامر قائداً لجيش مصر... واستمر قائداً للقوات المسلحة حتى وقعت الهزيمة العسكرية عام ١٩٦٧، وبعدها لم يقبل إطلاقاً أن يترك قيادته للجيش طواعية.

وكان مجلس الثورة قد انتهى - في يونيو ١٩٥٣ - إلى قراراتين : إعلان أن تتحول مصر إلى النظام الجمهوري، وتعيين عبد الحكيم عامر قائداً عاماً للقوات المسلحة .

وكتب محمد نجيب في مذكراته : « لقد ثرت ثورة عنيفة معارضا ترقية عبد الحكيم عامر من رتبة الصاغ إلى رتبة اللواء دفعة واحدة، وتعيينه قائداً عاماً لكافة القوات المسلحة مبيناً أن ذلك سوف يخلق نقمة عامة في الجيش ، قد تكون صامته ومطوية في الصدور ، ولكنها ستكون قابلة للانفجار في أية لحظة ... وقلت لهم : إنني اعترضت على تعيين الفريق محمد حيدر رغم أقدميته لأنه كان بعيداً عن صفوف الجيش ، وأنا اليوم أعترض على ترقية عبد الحكيم عامر، وتعيينه قائداً عاماً للجيش لأنه ليس مؤهلاً لذلك».

« ولم ييأس المجلس من الوصول إلى غرضه ، فتكرر عرض الموضوع أكثر من مرة وفي كل مرة كنت أرفض وأثور وحدي، بلا نصير يقف معي، وهددت بالاستقالة فتأجل الموضوع ثلاثة أسابيع» .

«لم أعترض فقط على ترقية عبد الحكيم عامر أربع رتب دفعة واحدة مما ليس له

سابقة فى الجيش المصرى، ولكننى اعترضت أيضا على إعلان النظام الجمهورى، لأنه كان يجب أن ينص عليه فى الدستور أولاً».

« وأشهد أنى قبلت تحت ضغط وإلحاح استمر ثلاثة أسابيع بعد أن فكرت كثيراً فى الاستقالة ، وأعترف الآن أن هذا كان خطئى الكبير الذى وقعت فيه، فقد شعرت بعد قليل أننى أصبحت فى مركز أقل قوة بعد أن تركت قيادة الجيش، والشخص الوحيد الذى استقال نتيجة لهذا الموقف كان اللواء الجوى حسن محمود قائد القوات الجوية».

والحقيقة أن هذا لم يكن رأى اللواء محمد نجيب فى ذلك الوقت، فعندما اعترض عدد من العسكريين على تعيين ضابط برتبة صاغ قائدا للجيش ، حاول نجيب إقناعهم بأن عامر من العبقرية العسكرية النادرة «وبأن هناك فى التاريخ أمثلة كثيرة أحدها الإسكندر المقدونى» !

وكان عامر هو الذى رشح محمد نجيب لتولى رئاسة الحركة بعد أن رشح آخرون اللواء فؤاد صادق ، وكان ما يرجح كفة اللواء صادق أنه قائد القوات فى فلسطين ، ويتمتع بسمعة حسنة بين الضباط ، لكن محمد نجيب كان شيئا مختلفا ، فهو الذى خاض مع «الضباط الأحرار» معركة انتخابات رئاسة نادى الضباط تحديا لمرشح الملك اللواء حسين سرى عامر، وكان الملك قد نقل محمد نجيب مديراً لسلاح الحدود ليحل مكانه حسين سرى عامر، وفاز اللواء نجيب مما جعل الملك يحل مجلس إدارة النادى .

ويقول محمد نجيب أنه تعرف على عبد الحكيم عامر على أرض فلسطين عندما كان نجيب يتولى قيادة اللواء العاشر ، «وكان عبدالحكيم عامر قد عين أركان حرب للوائى ، وقد وجدت فيه ضابطا ذكيا دقيقا ، وعندما سمعنى أردد هذه الآراء : «عدونا ليس اليهود بقدر ما هم الذين يرتكبون خلف ظهورنا الآثام والموبقات» ذهب إلى صديقه البكباشى جمال عبد الناصر وقال له - كما أخبرنى فيما بعد - «لقد عثرت فى اللواء محمد نجيب على كنز عظيم»!

رشح جمال عبد الناصر صديقه عامر لتولى قيادة الجيش ، وقال لبعض زملائه أعضاء مجلس قيادة الثورة أنه لابد أن يتولى أمر الجيش واحد منا، وفي الوقت نفسه يتولى عبد اللطيف البغدادي منصب وزير الحربية، ويقول البغدادي أنه فهم من اختيار عبدالناصر لعامر أن تصبح له السيطرة السياسية على الجيش معتمدا على قوة الصداقة المتينة والتفاهم القائم بينهما .

ويستمر عبد اللطيف البغدادي في الحديث قائلا : «وعندما أعلن قرار تعيين عبدالحكيم عامر قائدا للجيش تقدم قائد سلاح الطيران اللواء حسن محمود باستقالته من القوات الجوية، ورفض أن يستمر في منصبه احتراماً لرتبة اللواء التي يحملها، ولأن عبدالحكيم عامر الذي كان صاغا ورقى إلى رتبة اللواء دفعة واحدة سيرأسه ، وهو لا يرضى لنفسه بهذا الوضع وظل متمسكا بموقفه رغم محاولتى مع حسن إبراهيم إقناعه بالاستمرار وكان ذلك بتكليف من المجلس لنا، ولكنه أصر على موقفه احتراماً للأقدمية العسكرية ، وهناك فرق بين منصب القائد العام كمنصب عسكري، وبين منصب وزير الحربية وهو منصب سياسى ولا يضيره من يشغله ، وتبعاً لهذا الإصرار قبلت استقالته وعين بدلا منه الطيار محمد صدقى محمود»!

ويقول البغدادي «أنه كان من نتائج تعيين عبد الحكيم عامر قائدا للجيش أن أبعد بقية أعضاء مجلس قيادة الثورة عن وحداتهم العسكرية بحجة أن نترك حرية العمل لعامر حتى لا نتسبب في سوء تفاهم بيننا لو استمرت علاقتنا بزملائنا الضباط ، وتم العمل على إبعاد زملائنا عنا بواسطة ضباط مكتب عبد الحكيم ، وكان ذلك يجرى بتهديدهم أو بحجة إبعادهم عنا حتى لا يضاروا، وفي الوقت نفسه كان ضباط مكتب القائد العام يعملون على تقرب ضباط الجيش من عبد الحكيم عامر بخدمات تقدم إليهم حتى أصبح لا هم للكثير من الضباط إلا التقرب من عامر وجمال عبد الناصر ، أو إلى من هم مقربون منهما طمعا في منصب أفضل أو خدمة تؤدي لهم ، وأصبح الجيش بمرور الزمن أداة قوة في يد جمال وعبد الحكيم عامر وانعزلنا نحن نهائيا عنه»

ويحكى عبد اللطيف البغدادي قصة نشأة العلاقة بين جمال عبد الناصر وعامر قائلا: «إنهما كانا صديقين منذ فترة طويلة قبل الثورة، فقد كانا يخدمان معا في وحدة

من وحدات الجيش المصرى فى السودان، وكان جمال قد نقل إليها عام ١٩٣٩ ، وظل فيها حتى آخر عام ١٩٤٦ عندما نقل إلى وحدة قريبة من العلمين غرب الاسكندرية، ولكنه سرعان ما نقل إلى السودان ثانية فى صيف ١٩٤٢ وعاد إلى القاهرة فى منتصف عام ١٩٤٣ ليلتحق بالكلية الحربية كمدرس فيها .



وقد مُنح عبد الحكيم عامر رتبة المشير فى أول يونيو ١٩٥٨ وأصبح فى الوقت نفسه نائباً لرئيس الجمهورية، وبذلك أصبح أول شخص يشتهر بهذه الرتبة الجديدة، التى لم تكن معروفة من قبل على مستوى العالم العربى كله حتى ولو كان الملك فاروق يحملها .

ورتبة مشير ظهرت كمقابل للرتبة الأجنبية (مارشال) ودخلت الكلمة قاموس اللغة العربية لتكون أعلى رتبة فى القوات المسلحة ربما خصيصاً من أجل عبد الحكيم عامر.. أول مشير عربى شهير ، وكان جمال عبد الناصر قد أصبح رئيساً للجمهورية العربية المتحدة التى توحدت فيها دولتا مصر وسوريا .. أى أن صعود عبد الناصر كان يؤدى بالتالى إلى صعود عامر .

وأصدر عبد الناصر قراراً بتفويض عامر فى كل اختصاصات رئيس الجمهورية بالنسبة إلى سوريا .

وقام عامر لأول مرة فى حياته بجولات فى كل محافظات سوريا ألقى خلالها «خطباً» ملتهبة وأشاد فيها بالقائد الأعلى جمال عبد الناصر ... ولكن ذلك كله كان بعد أن وضع أول لغم فى العلاقة بين الصديقين الحميمين ، عندما اتخذ عبد الناصر قرار تأميم قناة السويس دون استشارة عامر، ثم عندما انفجر هذا اللغم عام ١٩٥٦ خلال الحرب، فقد ظهر خلالها أن عامر بمعلوماته العسكرية وبالمحيطين به، وبقيادة جيشه أقل من أن يقود حرباً كبرى، كما أجمع كل زملائه أعضاء مجلس الثورة، وربما عبر بعضهم عن ذلك، وربما أيضاً أخذ رأيهم على أنه نوع من الغيرة أو الحسد. وبُذلت أكثر من محاولة للتدخل فى القوات المسلحة ولكنها لم تنجح لأن عامر كان يرفض أن تمتد يد إلى رجاله، أو أن يقول أى إنسان كلمة سوء أمامه عن معاونيه !

وعندما أراد عبد الناصر التدخل فى شئون القوات المسلحة ، استقال عامر ، ولكن عبد الناصر استرضاه وعاد أقوى مما كان، بل صدر بعد أن قدم استقالته بثلاثة شهور قرار بتعيينه نائبا أول لرئيس الجمهورية.

وكانت بعض الدول تفهم مشكلة الرجل الأول والرجل الثانى: فيوم منح الاتحاد السوفيتى أرفع وسام سوفيتى لعبد الناصر ، منح أيضا نفس الوسام للمشير عامر .

وكان عامر مصريا مخلصا، انتمأؤه لمصر، يصادق ويعادى بناء على مصلحة بلاده، ولم يرتبط بالشرق أو الغرب إلا فى حدود ما يقدم إلى بلاده. وكان فكره واضحا فى لجنة تصفية الإقطاع، وبرغم أن جلساتها كانت مغلقة وسرية، إلا أنه كان حاسما وحازما فى تطبيق العدالة وفى وقف الاستغلال ومنعه .

ولقد حاول بعض المقربين منه بعد وفاته أن ينسبوا إليه أنه كان معاديا لما يجرى فى مصر ، وأنه كان ضد كثير من التوجهات وهذه شهادة ضد عامر وهى أيضا ليست صادقة.

لقد كان عامر الرجل الثانى فى النظام ، وبديهى أنه لم يكن معاديا لتوجهات هذا النظام، بل كان مشاركا فى صنعها . كما كان مسئولاً عن الدفاع عنها.

اعترض فقط اعتراضا تكتيكيا على قضية الديمقراطية الناقصة ولكنه عاد وعمل خمس سنوات فى ظل هذه الديمقراطية الناقصة من وجهة نظره .

ويمكن أن يقال أن عامر الوطنى المخلص سبب له رجاله المشاكل .. وهم الذين أحاطوا به، وامتد نفوذهم ومارسوا كثيرا من المثالب فى حق ثورة يوليو، وفى حق عبدالناصر وفى حق عامر أيضا !

فمن الملفت للانتباه أن كل الذين أدينوا فيما بعد فى قضايا التعذيب هم من رجال المشير ، وأعضاء فى قيادة المؤسسة العسكرية.

فقد كان رجال المشير عامر قادة المخابرات الحربية ، والمخابرات العامة والمباحث

الجنائية العسكرية، والشرطة العسكرية ولم توجه هذه الأجهزة جهدها وعملها كله إلى القوات المسلحة، أو إلى واجباتها الأساسية، وإنما مارست أيضا عملا يختص بالمواطنين المدنيين، فهؤلاء هم الذين تولوا القضايا السياسية الكبرى التي مرت بمصر، وهم الذين تولوا تصفية بقايا الإقطاع، وهم أيضا الذين نزلوا إلى مختلف المواقع المدنية يديرونها أو يحكمون سيطرتهم عليها حتى تدار إدارة عسكرية.

لم يكن ذلك على كل حال يتم فى الخفاء .. أو أنه ضد إرادة عبد الناصر ، فقد كان موافقاً عليه وراضيا عنه، وبياركة ، أو على الأقل هكذا كان يبدو للناس...



كان هناك صراع حاد وعنيف منذ نهاية الخمسينيات بين عبد الناصر وعامر.

وعندما وصل الصراع إلى ذروته أدرك عبد الناصر أن هناك طرفين للمعادلة كى يستقر نظام الحكم، هما القوات المسلحة والشعب .. ليسا متناقضين ولكن هناك من يحاول غرس هذا التناقض وتنميته.

وأيقن عبد الناصر أن القوات المسلحة تدين بالولاء المطلق للمشير عبد الحكيم عامر الذى منح الضباط امتيازات لاحصر لها لم يكونوا يطمعون فيها ، وفى الوقت نفسه فإن وطنيته وطبيعته السمحة وشهامته وأخلاقياته وتعاملاته وصفاته الشخصية جعلته محبوبا من الجيش .

ولم يكتف عامر بذلك بل بسط نفوذه إلى الحياة المدنية بواسطة الضباط ... فكان منهم الوزراء والسفراء والمحافظون ورؤساء المدن والشركات والنوادي ، واستخدمهم للإشراف على المؤسسات العامة والجمعيات الاستهلاكية والعديد من الأنشطة.

والى جانب أن المشير أصبح له بهذا الأسلوب رجال فى كافة المواقع، إلا أنه كان يرضى أيضا بعض رجال القوات المسلحة وضباطها الذين كانوا يوقنون أن مستقبلهم مضمون فى الحياة المدنية بعد انتهاء الخدمة العسكرية أو حتى أثناءها!

وقرر جمال عبد الناصر أن يدخل حلبة هذا الصراع بأن يترك رئاسة الجمهورية ليتفرغ لبناء التنظيم السياسى.. وأعلن ذلك فى إحدى خطبه وأعد له مكتباً فى الدور الحادى عشر فى مبنى الاتحاد الاشتراكى، وقرر أن تكون إقامته الدائمة فى هذا الطابق بل وزوده بغرفة نوم أيضا.

فى تلك الفترة رأى عبد الناصر: أن لا وسيلة أمامه إلا أن يلجأ إلى الشعب وينظمه.. وأعلن ذلك... ولكنه لم يفعل.

لماذا؟ علامة استفهام تضاف إلى علامات الاستفهام الكثيرة فى قضية ناصر وعامر.

ويصف محمد حسنين هيكل عبد الحكيم عامر بأنه كان نصف فنان ونصف بوهيمى.. ولطيفا جدا، ولكنه - عسكريا - توقف عند رتبة صاغ أى أنه يستطيع أن يقود كتية، لكنه لا يستطيع أن يقود جيشا.

ولقد أصبح عامر ضابطا سياسيا، والضابط السياسى لا يمكن أن يكون مسئولا عن قيادة جيوش.. وجزء من مأساة ١٩٦٧ كان راجعا لحب ناصر لعبد الحكيم عامر، ذلك أن هذا الحب حال دون أن يقتنع عبد الناصر بدرجة كافية أن عبد الحكيم عامر لا يصلح للقيادة!

والحقيقة أن عبد الحكيم عامر لم يكن قادرا على إدارة القوات المسلحة مع التقدم المذهل فى المعدات، والخطط الحربية.. ليس فقط لأنه وقف بمعلوماته عند رتبة عسكرية صغيرة وقت قيام الثورة، قفز على إثرها إلى رتبة اللواء مرة واحدة، ولكن لأنه لم يكن لديه وقت للقراءة والاستيعاب، وتبع الجديد، لم يكن لديه وقت لممارسة مهامه كقائد عام.. ففى السنوات الأولى كانت أعباءه السياسية متنوعة، وبعدها سلك طريقا آخر إلى جانب هذه الأعباء.. ولم تكن شخصية عامر من النوع الملزم الذى يقدر المسئولية فقد كان يغلب عليه طابع اللامبالاة.

ويروى أمين هويدى واقعتين تعكسان الرؤية الصحيحة لشخصية المشير..

■ الواقعة الأولى التى يقول عنها هويدى أنها تجسم طبيعة المشير، وقعت أوائل عام ١٩٦٥ عندما كان سفيراً فى بغداد.. وطلب الرئيس عبد السلام عارف من الرئيس عبد الناصر أن يزور العراق، وكان جمال عبد الناصر يدقق كثيراً فى تحركاته وزياراته للبلاد العربية، حتى أنه لم يزر معظم هذه البلاد.. فلم يزر إلا السعودية، والسودان، والجزائر، وتونس لحضور احتفالات الجلاء وليبيا بعد الثورة، والمغرب لحضور مؤتمر القمة العربى هناك، وكذلك سوريا بعد الوحدة وفى أثنائها فقط!

ويوم قامت ثورة العراق وصل الخبر إلى عبد الناصر وهو على ظهر الباخرة عائداً من يوغوسلافيا.. وأثر العودة إلى يوغوسلافيا حيث كانت فى انتظاره طائرة خاصة حملته للقاء خروشوف لمناقشة دعم الاتحاد السوفيتى للثورة الوليدة وتأيدها. وكان يستعد للعودة عن نفس الطريق بالبحر إلا أن خروشوف قال له كيف تعود بالبحر، والأسطول السادس قد أنزل رجاله إلى لبنان.. إنك ستكون مثل البطة سهل اصطيادها، وأخطر شاه إيران أن طائرة سوفيتية تحمل زائراً روسياً كبيراً سوف تعبر المجال الجوى الإيرانى وكانت الطائرة تحمل جمال عبد الناصر.

وبعد عبور الأجواء الجوية الإيرانية طلب عبد الناصر من الطيار السوفيتى أن يهبط من ارتفاعه حتى يستطيع من خلال المنظار المكبر أن يرى بغداد التى كان يتشوق لرؤيتها، ولم يرها أبداً من قبل ولا من بعد.. وعاد عبد الناصر إلى دمشق دون أن يزور بغداد التى كان مشوقاً لرؤيتها.

كانت هناك عوامل سياسية متعددة جعلته يعتذر عن الدعوة التى وجهت إليه لزيارة بغداد.. وتقرر أن يقوم المشير عامر بهذه الزيارة بدلاً منه على رأس وفد رداً للزيارات المتعددة التى قام بها الرئيس عارف إلى القاهرة.

ومن هنا تبدأ رواية أمين هويدى الذى يقول : نزل عبد الحكيم عامر ضيفاً على الحكومة العراقية التى أحاطت هذه الزيارة بكل مظاهر التكريم والحفاوة وأقام المشير فى قصر بغداد هو ومرافقوه..

وفى صباح اليوم التالى للزيارة اتصل بى تليفونيا مبكراً فى منزلى عضو السفارة الذى خصصته للإقامة مع الوفد فى قصر بغداد، وطلب منى الحضور فوراً إلى القصر.. ورفض الزميل أن يزيد حرفاً واحداً على ذلك.

وحينما وصلت إلى هناك كان أحد ضباط القصر فى انتظارى على الباب ومعه عضو السفارة، وسلمنى مطروفاً ذكر أن به أوراقاً وجدوها متناثرة بالأمس على سرير المشير، أثناء وجوده فى القصر الجمهورى، ورأوا من الأمانة أن يعيدوها داخل مطروف مغلق.

وفتحت المطروف وكدت أصعق.. كان بداخله عدة تقارير اصطحبها معه من القاهرة، ليقرأها وهو فى بغداد، تمس العلاقة بين عارف وعبد الناصر، وتحدث عن عبد السلام عارف حديثاً لا يرضاه.. كانت التقارير سرية للغاية، ومع ذلك تركت هكذا دون اهتمام ليطلع عليها من يشاء.. وكان من المؤكد أن الرئيس عارف اطلع عليها، وقد يكون المختصون - وهذا مؤكد - قد احتفظوا بصورة منها، وأعادوا لنا الأصل، وذهبت إلى المشير أقص عليه ما حدث.. لم ينزعج الرجل بل قابل الموضوع بمتهى السخرية والاستهزاء. ولم يكن فى يدي أكثر من أن أعنف المسئول عن جمع أوراق المشير.

ولما ذهبنا للاجتماع مع الرئيس عارف كان الرجل بادى التأثر وأخذ فى حديثه يرد على ما أثير فى التقارير مما يؤكد اطلاعه عليها، وأخذ يحذر بين وقت وآخر ممن يحاولون الوقعة بين القاهرة وبغداد.

ولم تكن هذه هى نهاية المفاجآت فى تلك الزيارة.. ففى مساء نفس اليوم أقمت حفل استقبال كبيراً بمبنى السفارة المصرية بمناسبة زيارة المشير، حضره أكثر من ألف مدعو من رجالات العراق ورجال السلك الدبلوماسى العربى والأجنبى،.. ودعوت الرئيس عارف للحضور فوعد بذلك تكريماً لزيارة المشير، وعندما وصل ركب الرئيس عارف إلى دار السفارة، دعوت المشير لنخرج سوياً لاستقباله فرفض مصراً على استقباله فى إحدى القاعات الداخلية فى الدار.

وخرجنا نحن لاستقبال الرئيس عارف الذي دخل معنا ليحيى المشير عامر حيث شاء أن يبقى كما هو.

وبعد فترة من الوقت دعوت الجميع للخروج لتحية الضيوف في حديقة السفارة، إلا أنني فوجئت إذ رفض المشير أن يخرج للناس الذين حضروا لتكريمه، وهنا ألح عليه المشير عارف في أن يخرج معا لتحية المدعوين إلا أنه اعتذر عن ذلك.. ولم يجد الرئيس عارف بدا من أن يخرج وحده للضيوف ونحن معه، وظل المشير داخل المنزل مما أثار استياء عميقا لدى المدعوين العراقيين الذين حضروا خصيصا لتحية مندوب عبد الناصر.

هذه القصة التي يرويها أمين هويدي - كتاب أضواء على النكسة - والتي عرضنا موجزا سريعا لها تعكس جوانب متعددة من شخصية المشير عامر، اللامبالاة.. عدم الاكتراث.. إهمال الناس.. البعد عن الديبلوماسية.. الانطواء.. وغيرها من الصفات التي ما كان يجب أن تكون في القائد العسكري.. أو حتى السياسي.



القصة الثانية التي يرويها أمين هويدي أيضا تعكس نفس الجوانب من شخصية الرجل الثاني في مصر، كما تعكس صورة من تعامله مع جمال عبد الناصر، وقعت القصة في إبريل عام ١٩٦٦ عقب وفاة الرئيس عبد السلام عارف في حادث الطائرة المعروف..

كان أمين هويدي وزيرا للإرشاد القومي، وفي الصباح الباكر اتصل به الرئيس عبدالناصر، وفي نبرة واضحة التأثير أخبره بأنه سوف يسافر ضمن الوفد الذي سيرأسه المشير عامر لتقديم التعزية في وفاة عارف.

وقال عبد الناصر أن المشير عامر سوف يمر عليه في الساعة الحادية عشرة صباحا، وأن عليه أن يمر على عبد الناصر في العاشرة والنصف للتحديث في أمر العلاقة مع بغداد في ضوء الظروف الجديدة، وأيضا في ضوء أن أمين هويدي أمضى سنوات سفيراً في بغداد، ويعرف التيارات المختلفة فيها، لذلك يكون أقدر من غيره على رصد احتمالات المستقبل.

وذهب هويدى فى الموعد.. واستمع إلى توجيهات الرئيس، وكان ملخصها أنه لادخل للقاهرة فى اختيار من يخلف عارف، فتلك مسألة عراقية تخص العراقيين أنفسهم.

ونظر هويدى فى ساعته فوجد أنها قد قاربت على الحادية عشرة موعد حضور المشير، وأراد أن ينصرف حتى يترك للرئيس ونائبه فرصة للاجتماع.. ولكن المشير لم يحضر.. وأصبحت الحادية عشرة والنصف ولم يحضر المشير.. الثانية عشرة ولم يحضر المشير وعبد الناصر ينظر فى ساعته وقد قطب جبينه وبدأت الحيرة فى عينيه.

ويقول أمين هويدى أنه لما تجاوز التأخير أى تبرير وقف الرئيس قائلاً: أعمل إليه فى المشير بتاعكم؟ .. حتى الموعد الذى أحده أصبح لا يحترم!



فى تحقيقات القضايا التى قدمت للمحكمة الخاصة عقب النكسة اتضح أن معظم الأوراق كانت تعرض على المشير عامر ليوقعها فى منزل السيدة برلنتى عبد الحميد.. وأن الأوراق كانت تظل فى منزله إلى اليوم التالى، ولكن لم يثبت أن لذلك أية علاقة بالنكسة العسكرية.

ويقول عبد المنعم أبو زيد كبير حرس المشير، والمقرب إليه: أن الأوراق كانت توجد متناثرة فى حديقة الفيلا التى يسكنها المشير مع برلنتى.. وأن أكثر من واقعة حدثت وغضب فيها المشير نتيجة معرفته أن الأوراق وجدت فى حديقة الفيلا.. ويرجع أبو زيد ذلك ليس لإهمال المشير ولكن لتعمد من السيدة برلنتى لتسوء العلاقات بينه وبين عبد المنعم أبو زيد، ولو أنها كانت تتظاهر بأنه ربما كان السبب فى ذلك أولاد البواب إسحق!

كل هذه الحكايات تعكس صوراً من تصرفات المشير فى حياته الخاصة.. إنه لم يكن عسكرياً منضبطاً.. والانضباط هو أهم صفات الرجل العسكرى العادى فضلاً عن أن يكون قائداً عاماً للقوات المسلحة.

وحول المعلومات العسكرية للمشير التى وقفت عند مرحلة معينة يرفض هذا المنطق الدكتور حسن صبرى الخولى، وكان من الأصدقاء المقربين للمشير عامر قائلاً لى: عموماً كان عبد الحكيم عامر مؤهلاً للقيادة.. مثلاً أنور السادات لم يكن قائداً للجيش وخطأ حرب أكتوبر أن أنور السادات كان يتولى قيادة الحرب، وهو لا يزيد عن رتبة نقيب فى سلاح الإشارة.. لم يأخذ أية فرقة عسكرية من فرق الأسلحة أو الترقيات، ولم يدخل كلية أركان حرب، ولم تكن لديه أية خبرة ميدانية بالقوات المسلحة.

أما عبد الحكيم عامر فالعكس تماماً، فهو ضابط حصل على فرق ترقى، كما حصل على أعلى شهادة فى ذلك الوقت، وهى شهادة أركان حرب، ثم اشترك فى الحرب اشتراكاً ميدانياً، وحصل على ترقية استثنائية بسبب أدائه فى هذه الحرب.. ووصل حتى رتبة رائد.. نعم.. ولكن مادام لديه مسئولون مؤهلون يقومون بتقديم التقارير الفنية المناسبة، فعليه فقط أن يعطى القرار السليم.. وكان عبد الحكيم عامر ذا ذكاء حاد وخارق وغير عادى.

أما عيوبه فهى فى الناحية السلوكية وهى التى أدت إلى كثير من الأخطاء فى حرب ١٩٥٦، أو الانفصال.. أو حرب ١٩٦٧.

وتختلف رؤية أمين هويدى فى هذه القضية، فعبد الحكيم عامر بسيط ومحبوب، وكان ذلك مطلوباً فى قائد الجيش فى بداية الثورة، أما بعد ذلك فكان يجب اختيار شخص آخر مكانه.. وكان لابد أن تحدد مدة بقاء القائد العام حتى تعود القوات المسلحة إلى واجبها الأساسى..

وعقب العدوان الثلاثى كان لابد من التغيير.. ففى هذه المعركة لم يكن قائداً، وكلنا نعلم هذا.. فهو لم يكن من الكفاءة حتى يقود جيشاً فى حرب؛ كان ضابطاً جيداً وممتازاً، ولكنه لم يكن قائداً، والكلام مازال لأمين هويدى.. ويضيف.. ولناخذ المثل من إسرائيل.. الدولة عادة توجد ثم تقيم أجهزتها، وهذا عكس ما حدث فى إسرائيل حيث أقيمت الأجهزة.. الأحزاب والجيش والمنظمات قبل أن تقوم الدولة.. وهذه الدولة وجد جيشها كقوة للحرب أو للعصابات. وكان لكل قوة جهازها السياسى والعسكرى، واختلفوا فى طريقة التعامل مع العرب ومع الانجليز.. وحينما

خاضوا حرب الاستقلال - كما يسمونها - كان بن جوريون حريصا جدا على أنه بعد إنشاء الدولة، تنضم كل هذه العصابات فى جيش الدفاع.

وقصة الباخرة «التالينا» معروفة.. فهى باخرة جلبها «مناحم بيجين» محملة بالأسلحة... وكان بن جوريون يفكر أن يستولى على السلطة بعد انتهاء الحرب، لذلك اتخذ قراراً بأنه إما أن تصدر الأسلحة لصالح الجيش أو أنه سيغرق السفينة بما فيها.. ومرت لحظات رهيبة.. ولكنها انتهت بأن أغرقت السفينة.. وعندما سئل «بن جوريون» ما هو أخطر منصب فى الدولة قال: قائد كتية مشاة.. أو كتية مدرعة.. إن هؤلاء هم الذين سيحمون قيام إسرائيل!

إذن فقائد الكتية هام.. وقائد القوات أكثر أهمية.. وقائد الجيش أكثر وأكثر أهمية.. فماذا إذن يكون مقدار أهمية القائد العام.. لنا أن نقدرها.. وندرس شخصية عبد الحكيم عامر ثم نسأل أنفسنا.. هل كان الرجل المناسب.. فى المكان المناسب؟؟



كانت حياة المشير عبد الحكيم عامر بعيدة تماما عن الانضباط العسكرية، بل لعله كان يكره فى حياته هذا الانضباط... فقائد الجيش يأوى إلى فراشه كل ليلة مع مشارف الفجر.. وهذا القائد يترك الأوراق الهامة والمذكرات مهمة؛ يوقعها فى أى مكان أو لا يوقعها.. ولا بد للقائد أن يكون أشد الناس انضباطا. ولكن عندما كان عبدالحكيم عامر يذهب إلى مجلس الأمة كانت توضع أمامه «منفضة» سجائر. فهو الوحيد الذى دخل هذه القاعة، منذ أنشئت فى عهد الخديوى إسماعيل، واستثنى من قرار حظر التدخين، فقد كان لا يطيق أن تفارقه السيجارة لحظة واحدة حتى فى الأماكن التى يحظر فيها التدخين، وكان يتم دائما استثناء قائد القوات المسلحة.

ويُطرح سؤال منطقي: إذا كان القائد لا يذهب إلى مكتبه - إذا ذهب - إلا والقادة والمسؤولون يجمعون أوراقهم مع انتهاء يوم العمل، فمن الذى كان يدير العمل اليومى فى القوات المسلحة؟

إنه مكتب المشير عامر، وأى مسئول يمكن أن يعتمد على مكتبه فى إدارة العمل إذا تغيب، أو فى الحالات الاستثنائية على أن لا يكون ذلك هو الطابع الدائم، وأن يضم المكتب كفاءات لممارسة هذا العمل.

ولم يكن المشير يترك لأفراد مكتبه إدارة العمل فى المجالات الاستثنائية فقط، بل كان يتركها لهم بصفة دائمة.. ولم يكن هذا المكتب يضم كفاءات، بل كان يضم مجموعة من الأصدقاء أو شلة استطاعت أن تنتفع بالمشير، وأن تزين له أحيانا حياة مختلفة، حتى أن أمين هويدى قال لى أن عبد الناصر قال له ذات مرة «إن عبد الحكيم عامر تغير كثيرا، ولم يعد عبد الحكيم الذى كنا نعرفه، وكان عبد الحكيم فلاحاً صعيدياً.. ويواصل أمين هويدى روايته نقلاً عن عبد الناصر الذى أخبره أن عامر قد تغير حتى أنه جاءه يقول له: لماذا تعيش هذه الحياة الجافة القاسية بين المنزل والمنزل؟ فقد كان مكتب عبد الناصر فى منزله، وكان لا يغادره إلا لحضور اجتماع أو استقبال ضيف..

يومها قال عامر لعبد الناصر: لا بد أن يكون لك «باك دور» أى «باب خلفى» سواء فى حياتك أو فى علاقتك بالناس، وكان عبد الناصر يحكى لأمين هويدى مستغرباً: "كيف وصل الأمر بعبد الحكيم عامر إلى هذا الحد؟".

ويميل الكثيرون إلى تحميل مسئولية التغير الذى حدث فى عبد الحكيم عامر إلى عدة عوامل:

١- مجموعة من أفراد مكتبه الذين إنتهزوا فرصة عدم وجوده الدائم وتصرفوا كما يشاءون.

٢- الجفوة التى وقعت بينه وبين عبد الناصر والتى زادت، خاصة بعد الانفصال، فلم يعودا صديقين كما كانا فى السابق ولم يعودا يمضيان وقت فراغهما معاً، فشق عامر لنفسه طريقاً آخر.

٣- صداقته الحميمة بصلاح نصر مدير المخابرات.

ويرى أمين هويدى أنه بعد أن بدأ الصراع خفياً بين عبد الناصر وعامر رغم تظاهر الرجلين أمام الناس بمظاهر الود والأخوة، فإن المشير لجأ إلى اتخاذ بعض الترتيبات التى تجعل من الصعب على عبد الناصر التخلص منه فى المستقبل كما تخلص من زملاء الآخرين من قبل.

وهنا أسقط المشير من حسابه القواعد المتعارف عليها فى اختيار معاونيه، مما كان له أثره فى نكسة ١٩٦٧ بدون شك، ولم يعد مهماً العلم أو المعرفة بل لم يعد مهماً توافر الخلق أو السمعة الطيبة أو القدوة الحسنة، إنما أصبح المهم اختيار من يتميزون بالولاء لشخصه، وأغدق الرجل على هؤلاء دون حساب، وفتح لهم أبوابه وآذانه، ولم يعد يرى القوات المسلحة إلا من خلالهم، لأنهم يؤمنون له وضعه ويجعلون أمر التخلص منه صعباً إن لم يكن مستحيلاً.

وقد نجح المشير فى تحقيق ذلك إلى حد كبير وفى وقت قصير بحيث أصبح عبدالناصر بمرور الوقت، غير قادر على تغيير المشير حتى ولو رغب فى هذا التغيير.

ويقول أحمد حمروش: «أن المجموعة التى أحاطت بالمشير كانت كافية للإساءة إليه، وكان أمراً معروفاً ومتداولاً ما يتم فى هذا الجو من بذخ يصل إلى اللاحدود».

وكان مكتب عبد الحكيم عامر مسئولاً بصورة كبيرة عن كثير من التجاوزات التى وقعت فى مصر، بل والتى وقعت للقائد العام شخصياً.. وقد بدأ تكوين المكتب عندما عين عامر قائداً عاماً وكان صلاح نصر هو مدير المكتب للشئون العامة فى بداية الثورة.

كان صلاح نصر فى ذلك الوقت برتبة مقدم، وكان عضواً فى تنظيم «الضباط الأحرار»، وكان عبد الحكيم عامر هو الذى جنده.. فعندما دخل صلاح نصر الكلية الحربية، شاعت الظروف أن يشرف الطالب عبد الحكيم عامر، على جزء من الجماعة التى كان يقودها الطالب عز الدين ذو الفقار، وكان من بين الطلبة الذين يشرف عليهم الطالب صلاح نصر، والطالب صلاح سالم.

وفى عام ١٩٤٩ التقى صلاح نصر بصديقه القديم عبد الحكيم عامر الذى أخبره

بوجود «تنظيم للضباط الأحرار» وبعدها التقى بجمال عبد الناصر، وتعرف عليه، ولكن صلته التنظيمية الأساسية ظلت قائمة بعبد الحكيم عامر، يذهب إليه في منزله بالعباسية لكي يتلقى منه الأوامر والتكليفات والمشورات، حتى عصر ليلة الثورة، عندما عُقد اجتماع أخير في منزل صلاح نصر في حدائق القبة تم فيه تحديد بعض الواجبات النهائية.

ويقول لى صلاح نصر أنه «أثناء أزمة ١٩٥٤ وقرار الضباط بالعودة إلى الثكنات، وأن يتولى الأمر محمد نجيب، تجمهر الضباط في مبنى القيادة واتخذت بنفسى قرارا نفذته على الفور فاتصلت بالقائم مقام محمد السيد عبد الرحمن قائد الكتبية ١٣ وأمرته بمحاصرة المدرعات كما اتصلت بعلى صبرى وطلبت منه أن يُخرج طلعة طيران، وعندما سمع عبد الحكيم عامر أزيز الطائرات، وعلم أنني الذى أمرت بإخراجها، ثار خلخلة رتبته العسكرية وهو يقول: «تعال أنت اعمل قائد عام». . وربما كانت هذه الأزمة الوحيدة بين صلاح نصر وعبد الحكيم عامر، فقد كان عامر ونصر صديقين حميمين وظلا كذلك.. ولقد وقف صلاح نصر مع عبد الحكيم عامر ضد عبد الناصر، وحوكم بتهمة التآمر على عبد الناصر مع رجال المشير.. ويقول صلاح نصر «أن عامر ظل بالنسبة إلىّ دائما بمثابة الشقيق، أما عبد الناصر فكان دائما الصديق، وهناك فرق بين الأخ الشقيق وبين الصديق»..

كان صلاح نصر مدير مكتب المشير قبل إنشاء جهاز المخابرات العامة عام ١٩٥٦، ولم يمارس نشاطه فى المخابرات إلا بعد انتهاء العدوان الثلاثى. وفى بداية عام ١٩٥٧؛ عندما نقل صلاح نصر إلى المخابرات العامة خلع حلته العسكرية إلى الأبد وارتدى الملابس المدنية.. ويعتبر البعض ارتباط عبد الحكيم عامر بصلاح نصر السبب الذى أدى إلى التحول الخطير فى حياة عامر، خاصة بعد أن أصيبت العلاقة بينه وبين عبد الناصر بالضمور عقب الانفصال بين مصر وسوريا.

وكان صلاح نصر مدير مكتب عبد الحكيم عامر للشئون العامة وعندما نقل إلى المخابرات تولى مسئولية المكتب عباس رضوان وقد عين رضوان فيما بعد وزيرا

للدخالية وكان هناك اثنان من النقباء ينتظران دورهما فى مكتب عامر هما على شفيق صفوت، وشمس بدران..

ويقول صلاح نصر «إن منصب مدير مكتب القائد العام منصب هام وحساس، فقد تولاه بعد الثورة جمال عبد الناصر، ثم عبد الحكيم عامر كمديرين لمكتب محمد نجيب، ثم توليته مديرا لمكتب عامر وبعد ذلك تولاه عباس رضوان ثم شمس بدران.. وكان هذا المكتب مسئولاً عن شئون الأفراد، والبعثات، والخدمات الطبية، وسفر الضباط للعلاج، وأمن القوات المسلحة، وكانت تتبعه إدارة شئون الضباط والمخابرات الحربية.

وبعد تعيين عباس رضوان وزيرا للدخالية حدث خلاف بين شمس بدران وعلى شفيق صفوت حول هذا المنصب، فقد كان على شفيق أقدم فى الرتبة وكلاهما من الضباط الأحرار، وحسم المشير الخلاف وعين شمس بدران.



كان عبد المنعم أبو زيد «رائد» فى القوات المسلحة ولعب دورا هاما فى حياة عامر، فقد كان كاتم أسرار المشير وسكرتيه الخاص... بدأ عبد المنعم أبو زيد كما قال لى «مساعد» تعليم فى سلاح المدفعية له اهتمام بالسياسة، يذهب إلى حزب «مصر الفتاة» ليستمع إلى أحمد حسين، ويواظب على «حديث الثلاثاء» للشيخ حسن البنا.. ويقول أنه بدأ يتحرك سياسيا بين الجنود وصف الضباط الذين كانوا يتعاطفون مع «تنظيم الضباط الأحرار» وعرف منهم صلاح سالم، وعامر، وعلى شفيق فى رفح، وعندما قامت الثورة ورقى عامر يوم ١٨ يونيو ١٩٥٣ إلى رتبة لواء انتدبه صلاح سالم هو وعلى شفيق إلى القيادة، وعمل عبد المنعم موسى أبو زيد حارسا خاصا لعامر.. وكانت رتبته «مساعد» فقد بدأت قوة الحراسة على المشير محدودة ولكنها تضخمت بعد الانفصال.. وظل عبد المنعم موسى أبو زيد مرتبطا بالمشير عامر، وكلما ازداد صعوداً زادت مسئوليات عبد المنعم أبو زيد، حتى أصبح هو قائد قوة الحراسة والمسئول عنها، وحصل على رتبة رائد، وكان معه عدد من الجنود

والضباط... ويقول أبو زيد : «لم أكن مجرد رائد عادى فى القوات المسلحة، كنت أدخل على المشير فى أى وقت، كنت مخزن أسرار المشير، أنقل إليه آخر إشاعة وآخر تعليق، وكنت أرعى كل شئون منزله ، وعندما كان أحد يسأله أين أولاده كان ينادينى ، ويسألنى عنهم ، وكنت أشتري له ملابس، وبعد أن اتسعت الأعمال استعنت بمن أثق فيه أشد الثقة لكى يتولى أمور منزل المشير عامر – السيدة زوجته وأولاده – وهو أخى الأكبر الحاج سلامة ، والسيدة حرم المشير عامر سيدة فاضلة ولها دين فى عنقنا، فعندما جاء الموت أمها أوصتنا عليها ، ونحن فلاحون نصون العهد ، لذلك كان موقفى دائما إلى جانب زوجة المشير وأم أولاده. ولقد سبب لى هذا الموقف مشاكل وصلت إلى أن دخلت السجن وعذبت تعذيباً لم يشهده بشر.

ويواصل عبد المنعم أبو زيد: «إن «على شفيق» كان السكرتير العسكرى الخصوصى وأصبحت له خطورته، ورغم أن مدير المكتب كان شمس بدران فإن السكرتير الخصوصى كانت تتبعه كل الأمور الخاصة بالمنزل والأولاد والبيت.

وكانت لشمس بدران شلة مكونة من حسن خليل رئيس المباحث الجنائية، وهو خريج دفعته وقد عينه شمس بدران ملحقاً عسكرياً فى بيروت ، ثم نقله إلى منصب مدير المباحث العسكرية، وأيضاً فؤاد المهداوى محافظ مرسى مطروح، ومحمد أبونار، ولقد بدأ المكتب على حد رواية عبد المنعم أبو زيد بداية عظيمة، المقدم صلاح نصر مديراً له، والرائد عباس رضوان مساعداً له.. وبعد أن تولى صلاح نصر مسئولية المخابرات، تولى مسئولية المكتب عباس رضوان ، وكان هناك اتجاه لتعيينه وزيراً ، فنقل إلى المخابرات تمهيداً للمنصب الجديد، وبرز اتجاه لتعيين حسنى عبدالمجيد مسئول الشئون العامة للقوات المسلحة مديراً للمكتب، ولكن شمس بدران استطاع بنفوذه أن يفوز بالموقع بعد نزاع بينه وبين على شفيق وكلاهما برتبة نقيب، ومنذ اليوم الأول بدأ الصراع على شفيق يصدر أوامر فيلغيها شمس بدران. شمس بدران يصدر قرارات فلا ينفذها على شفيق، وأصيب المشير بصداق.... وكان على شفيق هو المقرب من المشير، وكانت كثير من الأمور الصغيرة فى يد على شفيق، ولكنها كانت على صغرها تمنحه نفوذاً، فعلى شفيق كان يطوف

مع المشير على القوات ، ويحضر معه المناورات، ويصدر إليه المشير الأوامر التي كان ينفذها على الفور.. وكانت الاستثناءات في الحصول على السيارات من شركة النصر التي كانت بالحجز لمدد طويلة، من اختصاص على شفيق، حتى أن شفيق شمس بدران عندما أراد الحصول على سيارة توسط لدى على شفيق ليعطيها له في اليوم نفسه.

وانقسم قادة القوات المسلحة أيضا : سليمان عزت قائد القوات البحرية وصدقي محمود قائد القوات الجوية يميلان إلى «على شفيق» لإحساسهما أنه مع المشير دائما.. وقادة الطيران كانوا يعتبرون شمس بدران مدير مكتب المشير لشئون القوات البرية فقط لذلك لم يكن تعاملهم مع بدران، بل مع المشير مباشرة أو مع على شفيق.. وكان عبد المحسن مرتجى قائد القوات البرية لا يظهر ميله أو عداؤه إلى شمس بدران ، وإن كان يميل أكثر إلى التعامل مع على شفيق على أساس أن شفيق له اهتمامات رياضية مثله، وكان على شفيق قد عين رئيسا لاتحاد الملاكمة !



وكان القائد العام الذي يستيقظ بعد ظهر كل يوم قد ترك الأمور لمن حوله من مديري مكتبه المتصارعين ، ولم يحاول أن يحسم الصراع، فهو يحتاج إلى على شفيق، وقد نشأت بينهما صداقة وعلاقة ذات طابع خاص، وهو يحتاج أيضا إلى شمس بدران الذي يقال أن عبد الناصر كان قد وضعه في مكتب المشير كأحد رجاله إلا أنه انحاز إلى المشير ووقف معه وأصبح أحد رجاله.

ويضرب الدكتور حسن صبرى الخولى - في حديث معي - مثلا عن نفوذ على شفيق صفوت قائلا : «كان مكتب المشير عامر ينقصه الانضباط منذ البداية، والمؤسف أن هذه القصة حدثت أمامي، وهناك شهود عليها، فقد كنا في صنعاء نتناول طعام العشاء وقال على شفيق على المائدة وهو يضحك : ما رأيكم في أن نرقى فلانا ؟ وضحك الجميع ! وكتب على شفيق ورقة بأن الضابط المذكور حارب معركة وله بطولات، وصعد إلى المشير عامر ووقعها منه ورقى الضابط ترقية استثنائية ..

وكانت تحدث تجاوزات ولكنى لا أدين فيها المشير بقدر ما أدين فيها القائد العام للقبوات المصرية فى اليمن الذى كان موجودا هناك وكان من المفروض أن تُرفع إليه هذه الأوراق ويصدق عليها .. وقد حدثت أخطاء كثيرة من هذا النوع فى اليمن ، أما ما قيل وتردد من أن الضباط كانوا يُهربون بضائع من اليمن فهو أمر يحدث فى كل الجيوش من فئات قليلة منحرفة والمسئول عنها يكون القائد العام هناك ، وعلى كل فإن مكتب المشير لم يكن قدوة جيدة».



ومن أبرز التجاوزات التى وقعت عن طريق مكتب المشير ما أسفرت عنه القضايا التى نُظرت أمام المحاكم ، والتى تحمل فيها المكتب مسؤولية التعذيب ، فهذه القضايا لم يدن فيها إلا رجال المشير فى السجن الحربى ، أو فى المباحث الجنائية العسكرية إذا استثنينا إدانة صلاح نصر فى قضية الجاسوس مصطفى أمين.

أما بقية القضايا فقد حُكم فيها ضد رجال المشير ، وكان أكثر الأحكام قسوة ضد شمس بدران الذى علق على هذه الأحكام قائلا : إننى أتحمل المسؤولية الكاملة عن كل ما وقع مما يسمى بالتعذيب فى القضايا التى أشرفت على التحقيق فيها ، فإذا كانت وسيلة الضغط والإجبار قد اتبعت فى بعض الحالات للحصول على المعلومات من المتهمين ، فقد كان ذلك يستهدف مصلحة عليا وهى أمن البلد وإنقاذها من الدمار والنسف .. وقد كان بوسعى أن أبرئ نفسى وأقول أنا أيضا أننى كنت أنفذ أوامر كبار المسئولين الذين طلبوا منى ذلك ، ولكنى لا أقولها بل فعلت ما فعلت عن قناعة.

الخلاف

تأميم القناة
حرب السويس
الانفصال



■ كان عامر ضد تأميم قناة السويس، لذلك حرص عبدالناصر على ألا يخبره بقراره بتأميم القناة وهما في الطريق إلى الإسكندرية قبل إعلان القرار بساعات.

■ كان عامر يدير معركة ١٩٥٦، على طريقة معارك الحرب في التليفزيون وكانت نتائج الحرب انتصاراً سياسياً وهزيمة عسكرية، قال عنها عبدالناصر: «لقد هزمتني جيشي».

■ خرج انفصال الوحدة بين مصر وسوريا من مكتب عبدالحكيم عامر.. وقاد رجاله في دمشق عملية الانقضاض على الوحدة.. وكان عامر هو المسئول عن الإقليم الشمالي.. وقد أحس بالهزيمة.. وعاد محطماً ليتجه إلى حياة لاهية.

كان أول الخلافات الحادة بين عبد الناصر وعامر يوم ٢٥ يوليو ١٩٥٦ فى القطار المتجه إلى الاسكندرية .. يومها فقط أخبر عبد الناصر عامر أنه سوف يعلن تأميم قناة السويس غداً.

وكان أمر التأميم قد بحث من عام أو أكثر ولم يوافق عليه عامر، وطلب فقط زيادة الرسوم، وربما خشى عبد الناصر أن يخطره بقراره الجديد بعد أن درسه حتى لا يغضب إذا لم يستجب لرأيه .. وكان عامر عنيدا يصصر على رأيه لذلك أثر ناصر أن يفاجئه فى القطار قبل إلقاء الخطاب بساعات .

كان جمال عبد الناصر قد قرر أن يعلن فى خطابه فى ذلك اليوم تأميم شركة قناة السويس ردا على سحب الغرب عرضه بتمويل السد العالى .. بعد أن وافق عبد الناصر على كل ما اقترحته أمريكا وشروطها لتمويل هذا المشروع، وقال لسفير مصر لدى واشنطن «أحمد حسين» الذى التقى به فى برج العرب قبل سفره لأمريكا لمقابلة دالاس وزير الخارجية الأمريكى: «إننى سأقبل كل الشروط... ولكن حافظ على كرامة مصر، لأن أمريكا لن تمول هذا المشروع» .

وتعمد السفير أن يدلى بتصريح فى مطار لندن وهو فى طريقه إلى الولايات المتحدة الأمريكية بأن مصر قد وافقت على كل الشروط الأمريكية ، وكان يهدف أن يقرأ دالاس التصريح قبل أن يصل إليه، فيعرف أنه استطاع أن يقنع عبد الناصر.

ولكن دالاس اتخذ موقفا آخر عقب قراءته التصريح .. وهو الرفض المطلق، ورفضت أمريكا حتى الموافقة المصرية على شروطها التى سبق أن قدمتها ... وكان على عبد الناصر أن يتخذ موقفا.

قال لى الدكتور مصطفى الحفناوى عضو أول مجلس إدارة لهيئة القناة بعد تأميمها، والحاصل على شهادة الدكتوراة من باريس فى تاريخ قناة السويس، والذى أمضى سنوات قبل الثورة يصرخ دوماً مطالبا بتأميم القناة، أنه التقى مع جمال عبد الناصر فى منزل أحد الأصدقاء بمنطقة الهرم، ودار حديث طويل بينهما حول قناة السويس ... وكان يصحب جمال عبد الناصر فى تلك الجلسة فضيلة الشيخ أحمد

حسن الباقورى ... وفى هذا اللقاء شرح الدكتور مصطفى الحفناوى قضية تأميم قناة السويس. ولكن عبد الناصر طلب أن يؤجل بحث الموضوع قليلا ... لأنه يحتاج إلى إمكانيات وإن كان سوف يقوم به.. كان ذلك فى عام ١٩٥٤ ، وبعدها يؤس الدكتور الحفناوى من أن رجال الثورة يمكن أن يتبنوا قضيته بتأميم القناة، وظل يشهرّ بعبد الناصر الذى يدعى الوطنية، ثم يرفض القيام باسترداد قناة مصر لمصر.

عادت إلى عبد الناصر فكرة تأميم القناة عندما قرأ البيان الأمريكى بسحب العرض الخاص بتمويل السد العالى.. وكان فى الطائرة مع نهرو عائدين من اجتماع فى بربونى مع تيتو، وقدم ضابط الطائرة رسالة لاسلكية بنص البيان إلى عبد الناصر الذى قال بمجرد قراءته البرقية لزميله فى الرحلة عبد اللطيف البغدادى: إن هذا ليس سحبا للعرض بتمويل السد، ولكنه هجوم سافر على النظام ودعوة للشعب المصرى إلى إسقاطه .

عادت الفكرة القديمة إلى ذهن عبد الناصر، وقرر أن يرد إليهم الصفعة بتأميم القناة .. فقد كان امتياز قناة السويس سوف ينتهى عام ١٩٦٨ وكان عائدها ٣٥ مليوناً من الجنيهات تحصل منه مصر على أقل من ٧٪ .. وكانت الحكومة المصرية قد طلبت من الشركة عام ١٩٥٥ ضرورة زيادة نصيب مصر من عائدها والعمل على زيادة عدد المصريين المشتغلين بالإدارة والملاحة بها، ولكن الشركة ردت على هذا المطلب بمطلب آخر هو مد فترة الامتياز بعد عام ١٩٦٨ ، حتى تستجيب لهذه المطالب ... وكان من رأى عبد الحكيم عامر — على حد رواية البغدادى — عندما سمع بالاتجاه إلى التأميم أنه يجب الضغط على الشركة حتى تزيد نسبة حصة مصر من دخلها السنوى .. ويضيف البغدادى «إن فكرة تأميم القناة كانت ماثلة فى أذهاننا منذ فترة طويلة من بعد قيام الثورة، ولم يكن قد حان الوقت المناسب لاتخاذ هذه الخطوة لوجود قوات بريطانية فى منطقة القناة حتى يوم ١٣ يونيو ١٩٥٦» .

وكانت إدارة التعبئة العامة بالقوات المسلحة قد كلفت منذ عام ١٩٥٤ ، بالحصول على البيانات والمعلومات اللازمة والكافية عن نشاط شركة قناة السويس وإدارتها.

وقد أصدرت عددا خاصا من مجلتها «الهدف» عام ١٩٥٥ طالبت فيه بتأميم القناة ، ونشرت فيه مجموعة الدراسات التى تؤيد هذا المطلب، وكان عنوان العدد الخاص «هذه القناة لنا» ويقول أحمد حمروش الذى كان مسئولا عن المجلة أن العدد صدر بناء على طلب من عبد الناصر شخصيا، وكان ذلك كله قبل عام من التأميم ، ومن رفض تمويل بناء سد مصر العالى .



عاد عبدالناصر من يوغوسلافيا قبل الاحتفال بعيد الثورة بأيام وألقى خطابا متشدداً فى ٢٣ يوليو ، وفى اليوم التالى للخطاب الذى استمع إليه الدكتور مصطفى الحفناوى من الإذاعة ، وهو يقيم فى عزبته على مقربة من مدينة الإسكندرية، فوجئ بما لم يكن يتوقعه، وأسقط فى يده عندما رأى سيارة من سيارات الشرطة العسكرية تتجه إلى العزبة ... وطلب الضابط من الدكتور الحفناوى أن يصحبه ... وصحبه فى طائرة حربية إلى القاهرة ، وظن الدكتور الحفناوى أنه ألقى القبض عليه نتيجة الحملة التى كان يشنها فى كل أحاديثه ضد الثورة ، ورجالها لأنهم فى رأيه لن يحققوا مطلبه وأمنيته وهى تأميم قناة السويس .

وهبطت الطائرة فى أحد المطارات الحربية بجوار القاهرة ليستقل إحدى سيارات البوليس الحربى وهو لايعرف إلى أين يتجه .. حتى فوجئ بنفسه فى منزل عبد الناصر، ومعه عدد من أعضاء مجلس الثورة وعندما رآه عبد الناصر بادره قائلاً : أنت نفسك فى ايه؟؟

ورد الدكتور الحفناوى على حد قوله لى : هل هذا هو السؤال الذى يوجه إلى المحكوم عليه بالإعدام قبل أن يعدم ؟

ولكن عبد الناصر ضحك قائلاً : أنه لم يجد سوى هذه الوسيلة لاستدعائه .. بعد أن بحث عنه فى كل مكان ، وهو يريد ، لأمر هام ، سوف يسره جداً، رغم الطريقة الفظة التى اتبعت فى إحضاره.. وأخبره عبد الناصر أنه سوف يحقق أمنيته فى تأميم قناة السويس ، وطلب منه أن يشرح لمن كانوا يجلسون معه — ولم يكن بينهم المشير عامر — قصة القناة من أولها حتى نهايتها؛ تاريخها وإنشائها وامتيازاتها ، وإيراداتها ... ومستقبلها .

وعندما انتهى من شرح القصة ، أمره بأن يعتكف فى منزله حيث كان يعيش بمفرده بعد أن ترك أسرته فى العزبة وأن يعد مشروع قانون التأمين «والا يتصل بأحد» ثم يذهب إليه فى مبنى مجلس الثورة مساء يوم ٢٤ يوليو فى الساعة الثامنة مساءً ومعه مشروع قانون التأمين الذى حذره من أن يعرف به أحد.

وفى الموعد ذهب د. الحفناوى إلى عبد الناصر ومعه مشروع القانون، وأخبره عبد الناصر بخطة الاستيلاء على القناة ، وطلب منه أن يكون جاهزاً لـكى يدخل مقر هيئة القناة بالقاهرة مع القوة التى ستستولى عليها.

وفى اليوم التالى ... يوم ٢٥ يوليو ، كان عبد الناصر يصحبه المشير عامر وعدد من أعضاء مجلس الثورة يتجهون إلى الإسكندرية للاحتفال بعيد الثورة، وكان معروفاً أن جمال عبد الناصر سوف يلقى فى الاحتفال خطابه السنوى بمدينة الإسكندرية يوم ٢٦ يوليو فى ذكرى يوم مغادرة الملك السابق فاروق البلاد عن طريق البحر منها.

فى الديزل المتجه إلى الإسكندرية ، قال عبد الناصر للمشير عامر أنه سوف يعلن فى خطابه تأمين قناة السويس... ورغم أن المشير قد أيد رأى ناصر إلا إنه تضايق، لأنه لم يكن على علم بهذه الخطوة الهائلة ، قبل اتخاذ قرار نهائى بشأنها، بل أنه علم بها قبل إعلانها بساعات فقط فى حين أن الكثيرين — كما اتضح له فيما بعد — كانوا على علم بها من قبل وشاركوا فى مناقشتها .

كان عبد الناصر قد عقد — من قبل — اجتماعاً حضره زكريا محيى الدين وعبد الحكيم عامر وعبد اللطيف بغدادى لمناقشة الموضوع بأكمله. وفى الاجتماع طرح عبد الناصر فكرة تمويل السد العالى عن طريق دخل قناة السويس، واقترح عبد الحكيم زيادة رسوم المرور فى القناة، ولكن جمال عبد الناصر رد بأن هذه الزيادة لا تكفى فإن صافى أرباح الشركة ٣٢ مليون جنيه فى العام ودخلها ٩١ مليوناً وذلك يعتبر أقل مما يتطلبه المشروع الكبير.

وفى هذه الجلسة تم تكليف المشير عامر بالاتصال بالسفير السوفيتى لبحث إمكانية أن يُمول المشروع بواسطة السوفيت.. وعندما استقر رأى جمال عبد الناصر على ضرورة تأمين القناة جمع أعضاء مجلس قيادة الثورة، رغم أن المجلس قد انتهى دوره

رسمياً بانتهاء فترة الانتقال وانتخاب عبد الناصر رئيساً للجمهورية، فى ٢٥ يونيو ١٩٥٦ ، وناقش مع زملائه الأمر وناقشوا أيضاً المخاطر التى قد تتعرض لها مصر نتيجة تأميم القناة .. ومن الغريب أن زكريا محيى الدين يروى أن ما استقر عليه الأمر هو ما حدث بالضبط .. من أن تأميم القناة سيدفع بريطانيا وفرنسا وإسرائيل لغزو مصر .. بحجة حماية الملاحة فى القناة .. كل ذلك كان يتم دون أن يشارك فيه عبد الحكيم عامر - إن صحت رواية صلاح نصر - ولعل عبد الناصر ، وقد رأى أن المشير من رأيه زيادة الرسوم لم يشأ أن يشركه فى المناقشة نظراً لطبيعته الانفعالية فقد كان المشير .. إما أن ينتصر رأيه .. أو يغضب .. أو يستقيل ... أو يهدد بالانتحار على نحو ما وقع فى مرات سابقة.



على أية حال فوجئ المشير فى القطار المتجه إلى الإسكندرية بأن الشركة العالمية لقناة السويس سوف تصبح شركة مساهمة مصرية بقرار من رئيس الجمهورية بعد ساعات قليلة .. وأصيب بصدمة .. وكان هذا الموقف من عبد الناصر له أثره على علاقته بالمشير .. ويبدو أن المشير عامر لم يكن وحده الذى علم متأخراً بقرار تأميم القناة ، فإن المرحوم السادات يروى فى كتابه «البحث عن الذات» أنه لم يحضر احتفال الثورة فى الإسكندرية لأنه كان مريضاً بنزلة معوية حادة، واعتذر عن الحضور، فطلب منه عبد الناصر أن يستمع إلى خطابه من الراديو .

ويقول المرحوم السادات «فتحت الراديو وجلست إلى جواره ، وكان خطاباً طويلاً كالعادة، ولم يكن به شئ يلفت النظر ، إلى أن جاء نصف الخطاب تقريباً فسمعتة يتحدث عن «فيرديناند دى ليسبس» ساعتها أدركت ماذا ينوى فعله ولم تمض دقائق بعد ذلك ، حتى تحقق ما أدركت فقد سمعت عبد الناصر يعلن تأميم قناة السويس رداً على «جون فوستر دالاس» .. والحقيقة أنى شعرت بالفخر .. فهذا هو مصر الدولة الصغيرة ترفع صوتها أخيراً، لتحدى أكبر قوة فى العالم .. كانت هذه نقطة تحول فى تاريخ ثورتنا بل وفى تاريخ مصر بأكمله .. وقد أحدث القرار دويماً هائلاً فى خارج مصر وداخلها، وأصبح عبد الناصر بطلاً أسطورياً من أبطال الشعب المصرى الذى

كان تواقا إلى أن يرفع رأسه ويشعر بذاته بعد ما ذاقه من هوان وقهر على أيدي الاستعمار البريطاني طوال قرن تقريبا.

وفى اليوم التالى استقل عبد الناصر القطار عائداً إلى القاهرة فوجد الشعب المصرى كله فى استقباله وذهب إلى مجلس الوزراء ومن الشرفه ألقى خطابا زاد نار الحماس اشتعالا .. ودخل بعد الخطاب مكتبه ..

قلت له : اسمع يا جمال

قال : نعم

قلت : إنت ماقلتليش على هذا القرار وإنت خلاص أخذته .. لكن أنا عاوز أقول لك حاجة

قال : إيه ؟

قلت : إنت لو سألتنى كنت حاقول لك حاسب .. لأن هذه الخطوة معناها الحرب وإحنا مش جاهزين .. داحنا لسه واخدين السلاح من روسيا ؛ فى سبتمبر من السنة الماضية (١٩٥٥) انعقدت الصفقة ولم يبدأ التوريد إلا فى اكتوبر ونوفمبر ولسه ما إتدربناش عليه بالقدر الكافى ، لأن كل تدريسنا كان إنجليزى ؛ غربى ، لو كنت سألتنى عن رأى كنت حاقول لك حاسب يا جمال .

ولكن بما إنك اتخدت القرار خلاص فيجب أن نقف جميعا إلى جانبك وأنا أولهم ، وفعلا من يوم ٢٧ يوليو أخذت أهاجم فى مقالاتى بجريدة الجمهورية «دالاس» وأمريكا بضرارة .

كان عبد الناصر قد وقف يوم ٢٣ يوليو يهاجم سحب أمريكا لتمويل السد العالى .. ويرد على ما أسماه الأكاذيب الأمريكية حول الاقتصاد المصرى ، ويقول لهم «موتوا بغيطكم .. فإن مصر سوف تبنى السد العالى ولو بأظافر أبنائها ..» .

وكانت الشائعات قد بدأت تتسرب بأن جمال سوف يؤمم القناة، حتى أن جان لاكوتير فى كتابه عن عبد الناصر يقول «إن بعض موظفى السفارة الفرنسية قد سمعوا بقرار التأميم قبل أن يصدر بساعات ولكن أحداً لم يصدقهم» .

ومع ذلك فان عامر فوجى .. كما فوجئ السادات بالقرار

وفى مدينة الإسكندرية عقد عبد الناصر اجتماعا لمجلس الوزراء ، ووضع أمامهم مشروع تأمين القناة.. ووافق الوزراء جميعاً ، إلا الوزير فتحى رضوان ، فقد اقترح ألا يتم ربط تأمين القناة بعملية سحب تمويل السد العالى حتى لا ينقص ذلك من حق مصر فى تأمين قنواتها، ولم يؤثر فى جمال عبد الناصر هذا رأى، فقد كان قد اتخذ قراره.

كانت فكرة تأمين القناة راسخة وقديمة، وعندما سأله صحفى فرنسى بعد ذلك «هل لو لم يسحب الغرب تمويل السد كتم ستؤمنون القناة، فقال له : نعم أنتم فقط أعطيتمونا التوقيت».

وقد ثبت من وثائق شركة القناة المؤممة — كما قال لى الدكتور الحفناوى — أن الشركة قد شكلت لجنة سنة ١٩٥٤ لتطوف على المسئولين لإقناعهم بمد امتياز الشركة، وقال التقرير الذى أعده «سابا حبشى» عضو مجلس إدارة القناة قبل التأمين أنهم قابلوا الضابط جمال عبد الناصر وزير الداخلية، وعرضوا عليه الموضوع، ولكنه لم يبد أى رأى... وأخذ يتحدث لهم فى موضوعات مختلفة بعيدة عن المشكلة التى عرضوها عليه.. وكانت الجماهير تتفجر حماسا لعبد الناصر عقب إعلانه تأمين القناة، وأن المصريين استولوا فعلا على الشركة لحظة خطابه ، وفق الخطة الموضوعة.. وبينما كان تأمين القناة هو بداية الصعود الحقيقى لعبد الناصر .. كانت تتكون فى نفس المشير عامر أشياء ضد عبد الناصر .

فقد غرس أول لغم فى عدم الثقة بين الصديقين منذ تقرر تأمين القناة .. تألم المشير كثيرا لهذا التصرف الذى تم دون علمه ... ولكنه صمت... وربما صارع بذلك بعض أصدقائه.. وربما حاول منذ تلك اللحظة أن يؤمن نفسه عن طريق كسب شعبية شخصية داخل القوات المسلحة .. وسوف نرى بعد ذلك أن الصدام المباشر وقع بين عبد الناصر وبين المشير عامر عقب تأمين القناة مباشرة .. أهى مجرد مصادفة.. أم أن لها جذورا من عدم الثقة والتى غرست نتيجة تصرف عبد الناصر.. لا أحد يدري على كل حال ، فقد كان الخلاف الثانى عسكريا بحثا.

كان من المفروض أن يجتمع مجلس الأمة طبقا للدستور في نوفمبر ١٩٥٦ ، ولكن أحداث التأميم أجلت ذلك .. فتم انتخاب أعضائه واجتماعهم في ٢٢ يوليو- ١٩٥٧ ، وهو المجلس الذي رأسه عبد اللطيف بغدادى .

وكان قد أعلن رسميا حل مجلس قيادة الثورة بعد انتهاء الفترة الانتقالية، وانتخاب عبد الناصر رئيسا للجمهورية ، وأقام جمال عبد الناصر حفل تكريم لأعضاء المجلس في نادى ضباط القوات المسلحة ، ومنح كلا منهم «قلادة النيل» التى تجعلهم يتقدمون فى البروتوكول على الوزراء.

يومها كان ترتيب عامر فى تسلم القلادة الأخير، وكان الوحيد الذى رفع القلادة بيده إلى الضباط تحية فأخذوا يصفقون .. وبعدها قال عامر لعبد الناصر — على حد رواية البغدادى — أن الضباط سألوه لماذا كان ترتيبه الأخير فى تسلم القلادة .

ولم يكن عبد الناصر سعيدا عندما رفع عامر القلادة إلى الضباط ، فقد كان واضحا أنه يريد أن يُظهر أمام عبد الناصر ، وأمام زملائه فى مجلس قيادة الثورة موقعه المتميز بالنسبة إلى القوات المسلحة .

وبحصول ضباط الثورة «على قلادة النيل» انتهى دور مجلس القيادة وإن ظل ناصر يعتمد على أعضائه بصفة شخصية، ويقول البغدادى إن عبد الناصر تشاور معه فى قرار تأميم القناة، وأن على صبرى كان على علم مسبق بالقرار الذى كان بمثابة لغم فى العلاقات بين ناصر وعامر.

ولم تمض شهور قليلة حتى انفجر اللغم وتحول إلى خلاف ثم إلى صدام أثناء حرب السويس ١٩٥٦ .

وكانت كل المحاولات الدولية التى بذلت لاحتواء قرار التأميم أو التراجع عنه قد فشلت وتوقع الجميع الحرب .. وكان رأى عبد الناصر أن الهجوم سيقع من ناحية الغرب ، ومن الإسكندرية بالذات، لأن هدف الحرب هو إسقاط النظام، وسقوط الإسكندرية فيه تهديد للعاصمة وللنظام، فضلا عن أن الإسكندرية أقرب جغرافيا للقوات الآتية من الغرب، واستبعد عبد الناصر اشتراك إسرائيل فى العدوان، لأن

معنى ذلك أن مصالح الدولتين المعنيتين (إنجلترا وفرنسا) فى العالم العربى سوف تتعرض للخطر، إذ يمكن تبرير اعتداء كل من فرنسا وإنجلترا بأنهما تدافعان عن مصالحهما، أما اشتراك إسرائيل فإنه سوف يعطى الحرب أبعاداً أخرى رأى عبدالناصر أنها لا يمكن أن تكون خافية على إنجلترا «ايدن» أو فرنسا «موليه».

يقول ثروت عكاشة الملحق العسكرى لمصر فى فرنسا فى ذلك الوقت: «إنه كان يتابع بدقة الحشود العسكرية وتحركاتها والموقف السياسى فى فرنسا وكان يبلغ عبد الناصر بكل المعلومات أولاً بأول، وأنه تمكن من الحصول على تفاصيل خطة العدوان الثلاثى على مصر، وأبلغها إلى جمال عبد الناصر عن طريق الملحق الصحفى المصرى بالسفارة فى رسالة شفوية، فقد خاف أن يكتب رسالة فتسرب إلى أى جهة، وتلقى عبد الناصر أيضاً تقريراً من الملحق العسكرى فى تركيا، وكان صلاح سالم قد عاد من لندن يحمل المعلومات نفسها.

ومع كل هذه التقارير فإن احتمالات اشتراك إسرائيل فى الحرب ظلت تبدو بعيدة.. وعندما تحركت القوات الإسرائيلية فى اتجاه سيناء جمع عبد الناصر زملاءه أعضاء مجلس قيادة الثورة القديم وناقش معهم الموقف، واستقر رأيهم جميعاً على مواجهة العدوان بلا تردد.

ويقول زكريا محيى الدين أنه ظن أن كل ما تردد عن الغزو الإنجليزى - الفرنسى كان مجرد خطة خداعية لصرف النظر عن الغزو الإسرائيلى، وفى اليوم التالى بدأت الخطة تتضح أكثر فأكثر، فقد ظهرت طائرات الاستطلاع البريطانية فى الجو واستدعى فى وقت واحد السفيران المصريان فى كل من لندن وباريس «سامى أبو الفتوح» و«كمال عبد النبى» وتم تسليمهما إنذاراً بأن توقف مصر وإسرائيل إطلاق النار فوراً، وبأن تنسحب كل منهما عشرة أميال بعيداً عن ضفتى القناة، وبأن تقبل مصر بوجود قوات إنجليزية وفرنسية فى بورسعيد والسويس والإسماعيلية، بحجة حماية الملاحة فى القناة، على أن يتم ذلك خلال ١٢ ساعة وإلا اضطرت الدولتان إلى التدخل بالقوة.

وعقد عبد الناصر اجتماعاً لمجلس الوزراء فى اليوم الذى تلقى فيه الإنذار، ووقف على منبر الأزهر، ليعلن من فوقه أننا «سنقاتل ولن نستسلم أبداً».

فى مساء ٢٩ اكتوبر ، أى فى يوم تحرك القوات الإسرائيلية ، عقد عبد الناصر اجتماعا عاجلا فى مبنى القيادة العسكرية المشتركة فى مصر الجديدة حضره عامر والبغدادى وزكريا محيى الدين والشافعى ، وقرر المجتمعون استخدام القوات الجوية لمواجهة قوات العدو الإسرائيلى عند ممر متلا.

ويقول عبد اللطيف البغدادى «أن صدقى محمود رئيس هيئة أركان حرب القوات الجوية حضر الاجتماع، وصدرت إليه الأوامر بقيام قواتنا الجوية بضرب تلك القوات التى أنزلت عند الممر ، وكذلك مطارات العدو فورا، ولكن ظهر عليه الاضطراب والارتباك وأبدى أن هناك بعض الصعوبات التى تعترض قيام الطائرات القاذفة، بعملياتها فورا ، بحجة عدم توافر الوقود اللازم لها فى مطار غرب القاهرة ، وهو القاعدة الخاصة بقاذفات القنابل ، ولما كانت القاعدة العامة المأخوذ بها هى ملء خزانات الطائرات بالوقود يوميا بعد انتهاء طيرانها اليومى لذا اقترحت عليه أن تقوم الطائرات بالمهمة المطلوبة منها فى تلك الليلة بما تحمله فى خزاناتها من وقود ، على أن تتخذ الإجراءات اللازمة فى الوقت نفسه لىتم توفير كميات الوقود الضرورية فى الصباح، وانصرف بعد ذلك ، وبعد انصرافه تكلم معى عبد الناصر مصرحا بأنه غير مرتاح إلى «صدقى» للاضطراب الذى ظهر عليه، وطلب منى مساعدة عبد الحكيم عامر فى الإشراف على القوات الجوية».

ويقول البغدادى أنه أحس أن عبد الحكيم عامر غير راض عن قرار عبد الناصر بإشرافه على القوات الجوية لأن عبد الناصر قال له «اعمل وكأنك رأيت أن تمر عليهم بالقوات الجوية كزيارة لهم عند ذهابك إلى منزلك».

وهكذا كان عبد الناصر يتجه منذ اللحظة الأولى إلى تغيير صدقى محمود قائد القوات الجوية الذى ظل فى موقعه إلى ما بعد هزيمة ١٩٦٧ .

كان عبد الحكيم يدير معركة سيناء بحالة عصبية على حد رواية البغدادى الذى يصور إدارة عامر لمعركة سنة ١٩٥٦ وكأنها إحدى المعارك التى نراها على شاشة التليفزيون : القائد يتصرف بعصبية ويريد أن يحقق نصرا سريعا ووسيلته إلى ذلك دفع مزيد من القوات إلى المعركة، وكلما تأخر سماعه نبأ النصر الذى كان يتعجله دفع إلى المعركة بقوات جديدة!

وفى هذه الأثناء جاء الإنذار ، ووقعت ثلاثة أحداث هامة ، أغفل الكثيرون تفاصيلها: الأول أن عبد الحكيم عامر وفقا لرواية البغدادي قد انهار ، وطلب قبول الإنذار والتسليم.

والثانى أن صلاح سالم لم تتحمل أعصابه الإنذار الذى وجه إلى مصر، وكان من رأيه أن أعضاء مجلس الثورة قد أدوا دورهم، وأن عليهم أن يستسلموا ، واقترح أن يذهب جمال عبد الناصر إلى السفير البريطانى «تريفيان» وأن يسلم نفسه ، ولم يعجب هذا التردد عبد الناصر الذى هاجم صلاح واتهمه بالجنون ؛ ولكن صلاح سالم لم يتحمل هذا الاتهام القاسى ؛ وعندما دخل جندى المراسلة حاملا إليهم فناجين القهوة استوقفه صلاح سالم - على حد رواية صلاح نصر لى - وطلب منه أن يخلع ملابسه العسكرية فورا أمامهم، واستسلم الجندى ، ونفذ الأمر صاغرا، ولا أحد يدرى لماذا فعل صلاح سالم ذلك ، ولكنهم سرعان ماتبينوا الحقيقة عندما خلع صلاح سالم أيضا ملابسه المدنية ، وارتدى ملابس الجندى ، وتركهم قائلًا أنه ذاهب إلى السويس ليحارب كجندى ، وانطلق صلاح سالم إلى السويس، وعُين قائداً للمقاومة الشعبية - فى السويس - وكان أول عمل قام به أن أغرق ٦ سفن كانت تحمل أسمنت فى القناة، وبذلك استحوالت الملاحة فيها.

والحدث الثالث أن بعض رجال الأحزاب السابقة على الثورة كانوا قد اجتمعوا ، وقرروا أن يوجهوا رسالة إلى عبد الناصر يطلبون إليه أن يسلمهم زمام الأمور ، فهم أقدر على التفاهم، وإنقاذ البلاد مما أوصلها إليه العسكريون. وكانت مشكلتهم فى اختيار من يعلق الجرس فى رقة القط، أى من يذهب إلى عبد الناصر ، ويخبره بهذا القرار، ويتقدم إليه بمطلبهم .

وعندما وصلت إلى عبد الناصر أنباء هذه الاجتماعات عن طريق سليمان حافظ، اعتبرهم دعاة استسلام ، وقال أنه سوف يأمر بإطلاق الرصاص فى حديقة مبنى مجلس الوزراء على أى شخص يأتى إليه طالبا منه الاستسلام ، وصدر قرار باعتقالهم ، كما صدر أيضا قرار باعتقال اللواء محمد نجيب...

وكان سليمان حافظ قد طلب في لقاء مع البغدادي أن يتنحى عبد الناصر ، ويتولى محمد نجيب المسئولية بالتعاون مع رجال الأحزاب السابقين حتى يتمكنوا من التفاهم مع الغزاة ، وكان ذلك أيضا مطلب الإنجليز وفقا لما ظهر بعد ذلك .

ويقول البغدادي أن عامر تضايق من الحرب ، وقال لعبد الناصر : «إن الاستمرار في المعركة سترتب عليه تدمير البلاد وقتل الكثير من المدنيين ، والشعب سيكره النظام والقائمين عليه وأنه يفضل تفاديا لهذا التدمير أن تطلب إيقاف القتال».

وقد أعاد هذا الرأي أمام البغدادي الذي صدم «وناقشته في ضرورة أن نكسب بشرف أو نخسر بشرف».

وكان جمال عبد الناصر قد أعلن - وفقاً لرواية البغدادي - أنهم لن يسلموا أبداً ومن الأشرف «أن ننتحر جميعاً» وطلب من زكريا محيي الدين إحضار عدد من زجاجات سم (سيانور البوتاسيوم) تكفي لعدد أعضاء مجلس الثورة لاستخدامها عند الهزيمة. . وذهب كمال الدين حسين إلى الإسماعيلية ليقود المقاومة الشعبية من هناك.. وقال عبد الناصر للبغدادي «إننى سوف أذهب إلى بورسعيد أقاتل مع الناس» .. ولكن البغدادي أصر على أن يصحبه، وطلب البغدادي أن يبلغا عامر بقرار سفرهما إلى بورسعيد حتى لا يفاجأ به وهو قائد الجيش.

وفى الطريق اكتشف البغدادي أن عبد الناصر لم يخطر عامر وإنما طلب من زكريا محيي الدين ، أن يبلغه في اليوم التالي.

لاشك أنه كان في صدر عبد الناصر شيء ما دفعه إلى اتخاذ هذا القرار، وهو أن يسافر إلى بورسعيد ليشارك مع المقاتلين بنفسه، وألا يخطر قائد الجيش المحارب بسفره.. رغم إلحاح البغدادي عليه .



هناك عبارة مشهورة يرددها عرب الصحراء الغربية في مصر ، وهي أنه أثناء الحرب العالمية كان «روميل» قائد قوات «هتلر» ينتظر السفن المحملة بالوقود من إيطاليا ليواصل زحفه في اتجاه مدينة الإسكندرية، ولما وصلت السفن وجدها محملة بالماء بدلاً من البنزين في عملية خيانة، فقال كلمته المشهورة : «هزمنى صديقى» !

ومثل هذه العبارة سمعها البغدادي من عبدالناصر وهما في الطريق إلى الإسماعيلية؛ الدبابات مدمرة، والعربات المدرعة محطمة، والمعدات العسكرية محترقة، وتحسر عبد الناصر على المعدات التي تلفت وتساءل: كم أنفق عليها؟ ثم قال: «لقد هزمني جيشي»!

ويقول لي كمال الدين حسين وكان يتولى قيادة الدفاع والمقاومة الشعبية في الإسماعيلية؛ أن عبد الناصر بكى عندما رأى تنظيم وحماس قوات الدفاع الشعبي في الإسماعيلية، وبعد أن تفقد هذه القوات، قرر استئناف رحلته إلى بورسعيد، إلا أن كمال الدين حسين ألح عليه أن يقضى الليل في الإسماعيلية وأن يذهب إلى بورسعيد مع أول ضوء نهار.

ونام عبد الناصر والبغدادي على سرير واحد صغير وهو سرير كمال الدين حسين في مبنى قيادة قوات الدفاع الشعبي، ولكنه سرعان ما أيقظهما بعد ساعات ليقول لهما إن قوات أنزلت بالمظلات في بورسعيد - يوم ٥ نوفمبر - في مطار الجميل، وعند كوبري الرسوة وفي منطقة المقابر، وتكبدت قوات المظلات الأولى خسائر جسيمة إلا أن العدو عاد وأنزل جنوداً آخرين، ونصحهما كمال الدين حسين بالعودة إلى القاهرة، وعدم الذهاب إلى بورسعيد.. واستجابا للنصيحة وعادا..

وكان عبد الناصر قد اتخذ قرارا بسحب القوات المصرية من سيناء بعد أن تأكد أن الهدف هو تطويق القوات المسلحة والقضاء عليها عن طريق إنزال قوات عسكرية في منطقة القناة. . وصدر قرار الانسحاب - وهو قرار صائب - صلاح نصر هو الوحيد الذي قال لي إن عامر هو الذي اتخذ هذا القرار بالانسحاب، بينما يرى أمين هويدي أن عبد الناصر هو الذي اتخذ هذا القرار مما كان له أثر على نفسية عامر الذي اتخذ قرار الانسحاب عام ١٩٦٧، على غرار القرار السابق لعبد الناصر.

ويقول البغدادي الذي لم يكن يفارق جمال عبدالناصر في تلك الفترة أن عبدالناصر هو الذي اتخذ قرار الانسحاب عام ١٩٥٦.

ويقول كمال الدين حسين أن عبد الناصر اتخذ قراره بانسحاب القوات المسلحة من سيناء بعد افتضاح مؤامرة الدول المعتدية الثلاث حتى لا يقع الجيش المصرى فى مصيدة خطتهم . وعندما أصدر هذا القرار تسرع عبدالحكيم عامر بسحب القوات التى بالدلتا لتكون فى مواجهة القوات البريطانية فيما لو تقدمت إلى القاهرة ونقل قيادة القوات إلى الزقازيق بدلا من الإسماعيلية.

وكانت فكرة عبد الناصر تقتضى الانسحاب من سيناء والدفاع عن القناة، و أوكل الدفاع عن الإسماعيلية إلى كمال الدين حسين .

وكان نصراً سياسياً بكل المقاييس رغم أن القوات المسلحة لم تؤد واجبها كما تقضى الأصول والتقاليد العسكرية، الأمر الذى أدى إلى طرد الضباط الأربعة المسئولين عن قيادة القوات المختلفة فى بورسعيد.

وإذا أخذت الحرب بنتائجها وأهدافها — كما هو معروف — فقد حققت مصر انتصاراً لا شك فيه.

وقرر عبد الناصر بعد انتهاء الحرب أن يجرى تقييماً للأوضاع العسكرية على ضوء النتائج التى أسفرت عنها، ومنها أن النتيجة كانت نصراً سياسياً، وهزيمة عسكرية.

وبرز فى مقدمة النتائج موقف القوات الجوية، وما ظهر منها من تقصير.. وفى يوم ١٥ نوفمبر أقام عبد الناصر عشاء فى منزله حضره زملاؤه أعضاء مجلس الثورة، وتحدث عن أخطاء الطيران فى معركة السويس وقال أن صدقى محمود رئيس أركان حرب الطيران يمكن أن ينقل إلى منصب وكيل وزارة الحربية لشئون الطيران ، ويتعد عن القوات المسلحة.

وقال عبدالحكيم عامر : «إذا كان الطيران قد أخطأ فاعتبرونى مسئولاً أيضاً ، ومن المستحسن أن أستقيل أنا أيضاً ».

ورد عليه عبد الناصر بأن له وضعاً سياسياً ، وأن المناقشة تدور حول مبدأ إبعاد القادة الذين لم يكونوا أكفاء فى الحرب.. وكان من رأى عبد الناصر أن إبعاد اللواء عبد الحكيم عامر فى تلك الفترة سيكون إضعافاً للثورة .

بعدها أعيدت مناقشة الموضوع على ضوء مشروع التعديل الوزاري الذي أعده زكريا محيي الدين واقترح فيه أن يتولى عامر وزارة الشؤون البلدية والقروية.

ورفض عامر، كما رفض المساس بقيادات الجيش، واعتبر أن مناقشة مثل هذا الموضوع فيها مساس به شخصيا، بل إنه عدل عن فكرته التي طرحها بأن يستقيل لأن أعصابه لم تعد تتحمل!

انحاز عامر لضباط الجيش وبشهادة الصعيدي قرر أن يقف إلى جوارهم وألقى بكل ثقله في هذه المعركة واعتبرها معركة شخصية.. وكان كل أعضاء مجلس الثورة يوافقون على قرار عبد الناصر بعزل قادة الأسلحة الثلاثة، ولكن عامر كان يقف وحده رافضا محاسبتهم.

ولابد أن نقرر هنا — وقد انتصر المشير في هذه المعركة — أن بقاء المشير كان نتيجة إخلاصه للثورة، ولعبد الناصر شخصيا، وأن الاهتمام بأمن القوات المسلحة هو الذي رجح كفة المشير في هذه المعركة.

هل كان عبد الناصر قادرا على اتخاذ القرار وتنفيذه، وتحمل مسؤولية النتائج المحتملة وأولها أن يترك المشير موقعه في الجيش وربما في الحياة السياسية، كلها؟

هناك رأيان: الأول يقول أن عبد الناصر لم يكن قادراً على اتخاذ مثل هذا القرار لأن نتائجه لم تكن في صالح استمرار النظام، حيث إن هذه القيادات العسكرية والقيادات الأصغر التابعة لها ترتبط بالمشير عامر ارتباطا شخصيا، ومعنى عدم وجوده أنها سوف تفقد سلطتها المستمدة منه وبذلك يمكن أن تتصرف تصرفات غير محسوبة النتائج. فالأمر لم يكن متعلقا بشخص المشير ولا بقيادة الأسلحة الثلاثة ولكنه كان معقدا إلى درجة أنه يمكن أن يمتد إلى كثير من ضباط القوات المسلحة.

ويقول الرأي الثاني أن عبد الناصر وقد بدأ سلم الصعود الشعبي والجماهيري، كان يستطيع بما تكون له من رصيد لدى الجماهير أن يتخذ القرار وسوف يجد لدى الجماهير الحماية اللازمة.

وعلى أية حال فإنه ينبغي أن نضع فى اعتبارنا ونحن نرجح كفة أى من الرايين ، أن الجماهير غير المنظمة لا يمكن أن يثمر حماسها عن شىء إيجابى وفعال .

وهكذا كان العدوان الثلاثى سببا فى تفجير ثانى لغم بين الصديقين رئيس الجمهورية جمال عبد الناصر ، وصديقه قائد القوات المشير عبد الحكيم عامر .

فقائد القوات لم يتخذ قرار الانسحاب من سيناء ، بل إنه اعترض عليه وربما تضايق أيضا لأن عبد الناصر وضع الخطة الدفاعية ، وكانت وجهة نظر المشير عامر ومعه العسكريون نقل القيادة إلى مدينة الزقازيق .

وفشل العدوان الثلاثى فى تحقيق أهدافه فلا هو أسقط النظام ، ولا أعاد القناة .. وكانت حرب السويس نهاية رئيسى وزراء الدولتين المعتديتين «إيدن وموليه» .

وأعطت حرب السويس النموذج لكل الشعوب الصغيرة فى أنها يمكن أن تسترد إرادتها ، رغم أن ما حدث فيها كان نصرا سياسيا فقط .. وكانت أصداء هذا النصر السياسى الذى حققه شعب مصر فى رد العدوان تتردد فى كل مكان .. داخل مصر .. وخارجها .. ففى مصر عادت القناة ، وتأكد الاستقلال ، وتم تمصير الاقتصاد ، وبدأت زعامة عبدالناصر فى الصعود .

وبالنسبة للعالم العربى فقد برزت القومية العربية واضحة فى تضامن كل الشعوب والحكومات العربية مع مصر .. سواء بقطع البترول ، أو العلاقات الدبلوماسية مع المعتدين أو تخريب ونسف المصالح الاقتصادية للدول المعتدية .

كانت زعامة عبد الناصر تشق طريقها نحو الصعود ، خاصة بما أحيط بالنصر السياسى من ضجة إعلامية كبرى ، حيث كانت المرة الأولى التى تتصدى دولة من الدول الصغرى للدول العظمى وتحارب ، ولا تحصل الدول العظمى بالحرب على ماتريده .. ولقد كان لهذه التجربة صداها البعيد بالنسبة لشعوب آسيا وأفريقيا ، وسنرى بعد الحرب مباشرة أول مؤتمر للشعوب الآسيوية والأفريقية يعقد فى مصر ويسفر عن إنشاء منظمة لتضامن هذه الشعوب مقرها القاهرة .

وكان لهذه الحرب آثارها المباشرة بالنسبة لكل من أمريكا، والاتحاد السوفيتي، الذي أرسل رئيسه «بولجانين» إنذارا إلى «إيدن ومولييه» وتساءل فيه عن الوضع لو أن بريطانيا وفرنسا استهدفتا لهجوم من دولة أقوى منهما كثيرا تستطيع أن تضربهما لا بالسفن والطائرات بل بالصواريخ الموجهة.

وقد ثبت من الوثائق أن أمريكا كانت في البداية على علم بهذه الحرب وشاركت في تخطيطها، ولكنها لم تستشر في الموعد، وأن اتصالات ولقاءات تمت من وراء ظهرها، وفوجئت بالمد الجماهيري العربي وأرادت أن تستثمر الوضع فأخذت دور المؤيد لمصر، وسعت لإيقاف الحرب، وبعدها قدم أيزنهاور مشروعه الشهير للشرق الأوسط الذي رفضته مصر.

بعد حرب السويس وكما ذكر العديد من المؤرخين الغربيين كان «إيدن» قد انتهى حيث أذيع في ٢٠ نوفمبر بيان يقول أن «إيدن» يعاني إرهاقا وأن «بتلر» حامل أختام الملكة سيرأس اجتماعات مجلس الوزراء في غيبته.. بعدها اعتزل إيدن منصبه واستقال في ٩ يناير ١٩٥٧.

أما «جى مولييه» فقد سقط في ٢١ مايو ١٩٥٧.



كان انتصار عبد الحكيم عامر في معركة الإبقاء على أصدقائه في قيادات الجيش بداية لسيطرة المؤسسة العسكرية في مصر، تلك السيطرة التي مكنتها بعد ذلك من أن تمتد من الجيش إلى خارجه، وأن تنمو في السلطة، ولا تقتصر على مواقعها داخل القوات المسلحة بل لقد تفرعت حتى شملت جميع الميادين.

لقد رأى عامر أنه لا بد أن يدعم مركزه وسلطانه عن طريق الجيش ليس فقط في مواجهة عبد الناصر، ولكن أيضا في مواجهة كل زملائه أعضاء مجلس الثورة الذين وقفوا مع ضرورة تركه القوات المسلحة فبدأ يعمل على تنمية دور القوات المسلحة أيضا والخروج به إلى الحياة المدنية.

وبعد تأمين القناة مباشرة جمدت البنوك في الخارج أرصدة مصر لديها ، وأرسلت لعملائها وللبنوك الأجنبية في مصر ، بأن تكف عن مساعدة الاقتصاد المصري ، وامتنعت البنوك عن تمويل محصول القطن ، أو النشاط الصناعي والتجاري . وكادت حركة المعاملات التجارية أن تتوقف ، وفي ٢ نوفمبر ٥٦ صدر قرار بوضع المؤسسات الأجنبية ، وأموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين تحت الحراسة وقد بلغ عدد هذه المؤسسات ١٥٠٠ مؤسسة منها البنوك وشركات التأمين ، والشركات البترولية ، وشركات التصدير .. وبعد الحرب مباشرة ذهب أحمد عبود باشا الاقتصادي المصري الكبير لمقابلة جمال عبد الناصر ، وعرض عليه أن يشتري الأسهم المملوكة للمصريين التي وضعت تحت الحراسة .. ولم يعجب هذا المنطق عبد الناصر فقد كان من رأيه أنه لا بد أن تعود هذه المؤسسات إلى الملكية العامة ... إلى الشعب الذي حارب وانتصرت إرادته . وفي ١٣ يناير ١٩٥٧ صدر قانون بإنشاء المؤسسة الاقتصادية بهدف تنمية الاقتصاد المصري .. وفي اليوم التالي ١٤ يناير ١٩٥٧ صدر قانون بتمصير البنوك أي تكون جميع البنوك على أرض مصر مملوكة للمصريين ، وقد اتضح أن رأس مال هذه البنوك كان لا يزيد في نهاية عام ١٩٥٦ عن ٥,٥ مليون جنيه ، وأنها كانت تتحكم في نحو مائة مليون من جملة الودائع التجارية التي تبلغ حوالي ١٩٥ مليون جنيه . واتضح أيضاً أن رأس مال البنوك الإنجليزية والفرنسية المستثمر في مصر كان لا يزيد عن مليوني جنيه

وقد تم تمصير تسعة بنوك أجنبية هي التي كانت تعمل في مصر، وأيضاً ١٦ شركة تأمين وأكثر من ٤٠ شركة وكل الوكالات التجارية.

وفي نفس اليوم صدر قرار بإنشاء مجلس التخطيط الأعلى ولجنة التخطيط القومي .. وهكذا تم تمصير الاقتصاد المصري، وإعادته مصريا كما كان قبل زحف الشركات والبنوك والمستثمرين الأجانب الذي بدأ منذ عصر الخديوي إسماعيل ، عندما وفد الأجانب إلى مصر ومنحوا من التسهيلات ما يمكن لهم السيطرة على الاقتصاد المصري.

كان قرار التمصير يعنى بالنسبة للمواطن استرداد ثرواته المنهوبة . كما كان يعنى بالنسبة للعسكريين إلى جانب ذلك مواقع جديدة ووظائف كبيرة يمكن أن يحتلوها وهجم العسكريون على تولى مسئولية إدارة القطاع الاقتصادى الجديد المصر وكانت الحجة البارزة فى ذلك الوقت أنهم أهل ثقة .

وقد ساعد ذلك على علو شعار «أهل الثقة قبل أهل الخبرة» فطبيعة الثورة المصرية التى قام بها رجال من القوات المسلحة كان من المنطقى أن يكون أقرب الناس إليهم زملاؤهم ، على أننا سنرى أن هذا الشعار قد سقط فى مراحل تالية. واتجهت الثورة إلى أهل الخبرة فأدار القطاع العام أساتذة الجامعات، والمختصون واحتل العلماء والخبراء المواقع الوزارية والتنفيذية.. ولا شك أنه كان هناك وعى لدى رجال المشير بما يفعلونه، فملأوا هذه المؤسسات برجالهم من العسكريين ، إلى جانب بعض العناصر التى تُبعد عن القوات المسلحة لأسباب سياسية، أو إرضاء المقربين بتوليهم مناصب هامة، ومؤثرة فى الاقتصاد المصرى .

وعندما أجريت انتخابات أول مجلس أمة بعد الثورة عام ١٩٥٧ كان عدد العسكريين فيه ٥٩ نائبا .. وهكذا وفى تلك الظروف بدأ الزحف الكبير للعسكريين على الحياة المدنية.

وكان غياب التنظيم السياسى القوى، بالإضافة إلى طبيعة الثورة، وطموح العسكريين، إن كل ذلك قد جعل منهم حماة النظام والرجال الذين يضع فيهم ثقته ، واستغلها رجال المشير للانتشار فى كل مكان ... وساعد على ذلك قرارات التمصير، والمؤامرات التى اكتشفت - أو اخترعت - من داخل القوات المسلحة.

وظهر على السطح عامل هام هو إنشاء أول إدارة للمخابرات العامة تولاها صلاح نصر مدير مكتب المشير عامر ابتداء من أول يناير ١٩٥٧ ، وهكذا زحف العسكريون على مواقع مختلفة ، سياسية، واقتصادية وبرز الدور الذى يمكن أن يلعبه المشير عامر بعد أن امتد نفوذه من داخل القوات المسلحة إلى خارجها، من الجيش إلى الاقتصاد بواسطة الرجال الذين عينهم فى شركات المؤسسة الاقتصادية، وبواسطة جهاز المخابرات الذى أفرخ المحافظين العسكريين، ومعظم الوزراء والسفراء العسكريين.

وقبل الأيام الأولى من حرب السويس ، كان عبد الحكيم عامر قد ذهب إلى سوريا والأردن لتوحيد قيادة القوات المسلحة فى الدول الثلاث بهدف التصدى لأى عدوان محتمل .. وبدأ العدوان الثلاثى يوم ٢٩ اكتوبر ١٩٥٦ بينما هو بعيد عن القاهرة ، ولم يكن حتى فى طريقه إليها، ولو أن صلاح نصر يقول أنه عاد بعد بدء الحرب بيومين.

وكانت قوات العدوان تترصده خطى عبد الحكيم عامر بهدف إسقاط طائرته عند عودته، وفعلا أسقطت طائرة فى البحر كانت تقل مرافقى المشير ، وتخلف فى دمشق العميد حافظ إسماعيل مدير مكتب المشير لدراسة موقف الجبهة السورية، وبعد الحرب عُين العميد عبد المحسن أبو النور ملحقا عسكريا فى دمشق .

وكان نجم جمال عبد الناصر قد بدأ فى الصعود ، والحس العربى قد التهب أثناء العدوان الثلاثى على مصر .. وبسبب خلافات داخلية حزبية داخل الجيش السورى، امتزجت فيها بطولة عبد الناصر مع الحس القومى مع ماتعرض له سورية من مؤامرات، اجتمع مجلس القيادة العسكرية فى سوريا وطلب إقامة الوحدة مع مصر.

وأرسل عبد الناصر اللواء حافظ إسماعيل مدير مكتب المشير عامر لكى يجتمع بمجلس القيادة السورى، ويضع أمامه تصورات من ناحية الجيش والوضع الاقتصادى والأحزاب، وكانت تصورات مجلس القيادة السورى تقول أن مصر وسوريا ليستا فى مستوى واحد .. فالجيش السورى سوف يذوب فى الجيش المصرى، والوضع الاقتصادى بين البلدين مختلف ، والوضع الحزبى مختلف أيضا .

وبعد نقاش مستفيض مع المجلس تم اتخاذ قرار هام ، وأبلغ إلى السفير المصرى فى دمشق محمود رياض، وإلى الملحق العسكرى عبد المحسن أبو النور، وهو «السير قدما فى طريق تنفيذ الوحدة مع مصر فى أقصر وقت ممكن ، وعدم وضع الوحدة موضع مزايدات أو كسب حزبى وتنزيها عن هذه المناورات».

وفى أعقاب ذلك استقل وفد عسكري سورى طائرة فى الفجر إلى القاهرة بعد أن أخطروا عبد المحسن أبو النور ليخبر القاهرة بموعد وصول الوفد ، وحاول أبو النور تأجيل هذه الزيارة ساعات حتى يتصل بالمسؤولين، ولكنهم لم يستجيبوا لرغبته، وتوجه الوفد إلى قصر الطاهرة حيث أقام فيه انتظارا لوصول عبد الناصر الذى كان يصحب ضيفه الرئيس سوكارنو فى زيارة لمدينة أسوان .

وتولى المفاوضات الأولى مع الوفد العسكري المشير عبد الحكيم عامر الذى أبلغهم وجهة نظر القاهرة التى سبق أن أرسلها إليهم عبد الناصر.

المهم ... أنه قامت دولة الوحدة بعد إجراءات مطولة، وأصبحت مصر هى الإقليم الجنوبي، وسوريا هى الإقليم الشمالى.. وقال ناصر فى اجتماع مغلق مع أعضاء المكاتب التنفيذية للاتحاد الاشتراكى فيما بعد : أنه عز عليه اسم مصر كثيرا وبكى لحذف اسمها... وأصبح عامر المسئول عن سوريا... وكان عامر يمثل القيادة السياسية لكونه القائد العسكري، وعندما وقع خلاف بين عبد الحميد السراج وعامر وقف عبد الناصر إلى جانب عامر.

ويقول صلاح نصر أن قائد الجيش الأول «السورى» «عفيف البرزى» افتعل حادثة بينه وبين المشير عامر دفاعا عن أحد الضباط الذين نقلوا إلى القاهرة ، وفى لقاء مع المشير وأثناء المناقشة خلع البرزى غطاء رأسه مما دفع بعبد الحكيم عامر أن يذهب إلى عبد الناصر ويعرض عليه خروج البرزى عن التقاليد العسكرية المرعية ، وتلا ذلك إعلان استقالة البرزى صباح اليوم التالى دون أن يقدم استقالته وعينه عبدالناصر وزيرا للتخطيط.. وكان عامر قد أصدر قرارا بنقل حوالى أربعين ضابطا إلى القاهرة نصفهم من أعضاء حزب البعث .. ويرجع صلاح نصر خلاف عامر مع عبد الحميد السراج، المسئول الأول فى سوريا ، إلى تسلط أجهزة الأمن وسيطرة السراج على كل الأجهزة التنفيذية والشعبية.. وقد حاول المشير عامر أن يصحح مسار الأمور ، فاصطدم بالسراج الذى كان يضع العراقيل أمام نجاح مهمة عامر

كمسئول عن سوريا .. وبدأت أجهزة الأمن والأجهزة السياسية التي يسيطر عليها السراج في بث شائعات أغلبها كاذب ، هدفها الإساءة إلى عامر !.. وبدأ الصراع يشتد بين عامر وبين السراج، وكان واضحاً أن هناك أخطاء من كلا الجانبين قد تؤدي إلى الانفصال، خاصة بعد تكتل قوى خارجية للإجهاز على تجربة الوحدة ، وصدور القوانين الاشتراكية، التي قضت على نفوذ طبقات كان لها نفوذ وامتدادات داخل القوات المسلحة.

والغريب أن أقرب الناس إلى عامر في سوريا كان مدير مكتبه وهو قائد الانقلاب عبد الكريم النحلاوي الذي استطاع أن يعيد ترتيب القوات المسلحة بإجراء حركة تنقلات هدفها تقريب الضباط والوحدات الهامة في المناطق التي تعاونه على إنجاح أي انقلاب يقوم به.

قال لي الدكتور حسن صبري الخولي : أن عامر كان مسئولاً عن سوريا بلا حدود، ولكنه أيضاً أعطى الثقة بلا حدود أيضاً لمدير مكتبه حتى أنه وردت تقارير أن النحلاوي يعد انقلاباً بل ووردت معلومات تقول أنه قام بإصدار نشرة عسكرية وقعها المشير عامر، ونقل فيها ضباطاً من وحداتهم إلى وحدات أخرى حتى يتمكنوا من القيام بانقلاب، ولم يلتفت عامر إلى هذه التقارير عن استخفاف أو عن ثقة في عبد الكريم النحلاوي ، بل إنه أعطى هذه التقارير إلى النحلاوي قائلاً له : « انظر ماذا يقولون عنك ». ويواصل حسن صبري الخولي مؤكداً أنه «لولا الود الذي كان يكنه الشعب السوري لعبد الحكيم عامر لقتلوه»!

ويقول حسين عرفة «شهود يوليو» أنه قبل الانفصال ذهب إليه في المباحث الجنائية العسكرية ضابط بعثي ونبهه إلى قرب حدوث عملية عسكرية في سوريا «فاتصلت فوراً بعلي شفيق لاسلكياً في دمشق، ولكن رده أذهلني فقد قال «دول ولاد»....) همه يقدرُوا يعملُوا حاجة ثم سألني «إنت مش عاوز حاجة من هنا».

إلى هذا الحد كان استهتار المشير ، ومساعدى المشير ..

ويقول عبد اللطيف البغدادي «إن عبد الحكيم عامر كان عادة يترك الأمور لمساعديه وهم كانوا يتخذون ما يرون من قرارات، وكان من النادر أن يحسن مساعده التصرف، وقد أدى تصرف البعض منهم في سوريا إلى جرح كرامة وكبرياء كثير من الضباط السوريين، وكثيرا ما كنا نسمع قصصا تؤكد هذا المعنى وكانت تبلغ إلى عبد الناصر».

ويواصل البغدادي حديثه قائلا : «إن عبد الحكيم عامر كان يعلم بمؤامرة الانقلاب نفسها قبل ثلاثة شهور من حدوثها، وذكرت في تلك الأثناء أسماء ثلاثة من قادتها، وكان النحلاوي نفسه أحدهم، ولكن عبد الحكيم استبعد الأمر لثقلته في النحلاوي، ولم يحاول التأكد من صحة المعلومات ، أو إجراء تحقيق فيها، وقد أثير معه هذا الأمر في منزل جمال عبد الناصر بعد عودته مباشرة من سوريا بعد الانقلاب ، فذكر أن النحلاوي غيب ، وأنه استغل في هذه العملية ، وفي الوقت نفسه كان مدير مكتبه البكباشي شمس بدران يتعامل مع الضباط من ذوي الرتب الكبيرة بطريقة كانت موضع تعليق ليس فقط بين الضباط بل وبين المدنيين أنفسهم، ولم يحاول عامر إبعاده عن منصبه، أو حتى إيقافه عند حده رغم ضيق الضباط السوريين من هذه التصرفات».

وحول وجود عامر في سوريا قال أنور السادات «إن عامر كانت له أخطاءه بطبيعة الحال، ولكن الأهم من ذلك أنه كان يسيء اختيار معاونيه بشكل فاضح وكان من أبرز ملامح شخصيته أنه يساند من يعاونه سواء كان على حق أم على باطل».

وفي محاولة للوقوف على أسباب الانفصال لابد أن نقرر أن عوامل عديدة أدت إليه ومنها أخطاء العسكريين. ويميل الفريق أول محمد فوزي إلى أن يحمل المشير عامر المسؤولية كاملة عندما يقول «إن عبد الناصر وضع مسؤولية الانفصال والفشل على عاتق المشير الأمر الذي بدأ يسبب صراعا خفيا بين الاثنين».

ويميل الفريق فوزي أيضا إلى أن يحمل المؤسسة العسكرية أو ما يسميها البيروقراطية العسكرية مسؤولية الانفصال . ولكن أمين هويدي يخالفه الرأي لأن

الوحدة والانفصال إجراءات سياسية تشرف عليها القيادة السياسية، الرئيس ومعه مجموعة الأفراد الذين يعاونونه ومنهم أفراد المؤسسة العسكرية، بمن فيهم القائد العسكرى، ولا بد أن القيادة العسكرية ممثلة فى أى قرار سياسى، ولكل واحد من أعضاء القيادة العسكرية حق الاعتراض، ولكنه إذا قبل المهمة أصبح مسئولا عنها، وإذا وجد أن من الصعب عليه أن يوفق بين معتقداته وبين أدائه فإن عليه أن يستقيل..

ولقد كان عامر ممثلا للقيادة العسكرية فى القيادة السياسية، ولم يثبت أنه اعترض على أى قرار، وعلى كل حال فإن الانفصال له أسبابه الموضوعية المتعددة الجوانب، وقد يكون من بينها أخطاء المؤسسة العسكرية، ولكنه من الظلم أن ننسب إليها كل الأسباب وأن نجعلها مسئولة وحدها عن الانفصال.

وفى محاولة للوقوف على دور عامر، وما حدث ليلة الانفصال، يروى عبد المنعم أبو زيد السكرتير الخاص للمشير عامر والذي كان معه فى دمشق، بل وكانت أيضا مع عبد المنعم أبو زيد أسرته التى كانت تقيم فى دمشق فقد اتصلت إحدى السيدات، واسمها الدكتورة هدى، بمكتب المشير عامر مساء أحد الأيام، ولم تجد إلا عبد المنعم أبو زيد، وقالت له إنها تريد أن تقابل أى مسئول، ولكن عبد المنعم أبو زيد شعر بالخوف لأنه كان فى اليوم السابق فى سوق الحميدية مع زوجته، واعتدى عليه بعض رجال المكتب الثانى، وهكذا أرسل إليها السائق، الذى التقى بها عند مستشفى المجتهد، ثم عاد السائق وهو يرتجف بعد أن أبلغته السيدة بأن انقلابا سيقع خلال ٧٢ ساعة، وبأنها اتصلت هاتفيا بعلى شفيق فلم تجده وطلبت من الضابط المناوب أن يوصلها بالمستول الموجود فأوصلها بعبد المنعم فى بيته.. وهنا اتصل أبو زيد بالعقيد «أحمد علوى» كاتم أسرار وزارة الحربية، وأرسل إليه السائق ليحكى له تفاصيل المقابلة، بعدها تلقى أبو زيد مكالمة هاتفية من كاتم الأسرار الذى قال له وهو يضحك: ده كلام عساكر إن الحالة هادئة وكل شىء على ما يرام».

ولكن أبو زيد اتخذ قرارا مفاجئا بإرسال أولاد المشير عامر إلى القاهرة، لأن المشير نفسه كان فى القاهرة، وفى الوقت نفسه تم استدعاء المشير من القاهرة، فحضر إلى

دمشق على الفور، وفي الساعة الثانية صباحاً تلقى على شفيق مكاملة من محمد الإسلامبولي يخبره بأن هناك تحركات عسكرية.

وكان احتمال الانقلاب قائماً إلى درجة أنه كانت هناك حراسة مشددة بالفعل على استراحة المشير، حتى «المشتل» المجاور للاستراحة تمت فيه تعزيزات عسكرية.

أيقظ أبو زيد المشير كما أيقظ الباقين، وركب المشير سيارة أبوزيد وهو إلى جواره، وفي السيارة ذاتها ركب «على شفيق» والحارس «محمد إبراهيم رفعت» واتجهوا إلى مبنى رئاسة الأركان وتم الاتصال بالفريق «جمال فيصل» الذي حضر بالفعل وبعدها جاء «حيدر الكزبري» في إحدى سيارات حرس البادية وسأل عن الفريق جمال ثم فتح دفعة نيران.

وكان قادة الانقلاب، وعلى رأسهم النحلاوي، قد عقدوا اجتماعاً ثم طلبوا أن يلتقى بهم أحد المسؤولين، ونزل إليهم «أكرم ديرى» وكان محبوباً من الجميع، ونزل معه أبوزيد، إلا أنهم اعترضوا على وجود أبوزيد فعاد أدراجه، وظلوا يتناقشون، حتى جاء «حيدر الكزبري» وفتح نيران مدفعه فأصاب «أكرم ديرى» إصابات طفيفة.

ويواصل عبدالمنعم أبوزيد رواية ما حدث قائلاً: «طلبوا المشير للتفاهم معهم، وجلسوا معه في غرفة المؤتمرات، وطلبوا إخراج الإسلامبولي وعلوى وأحمد زكى. وافق المشير، ثم تقدموا بطلب آخر فوافق عليه أيضاً... وتوالى الطلبات.

ودخل حيدر الكزبري قائلاً: لقد رفعنا العلم السورى وأذعنا نشيد السلام الوطنى السورى، فقال المشير: على بركة الله، هذا بلدكم وأنتم مسئولون عنه.

ونزلنا إلى السيارة.. المشير وعلى شفيق وأنا والعميد أحمد عصاصة وحسنى عبد المجيد، وجمال فيصل، وكنت أريد أن أبقى مع أولادى، ولكن المشير قال لى: «إنت بالذات لا تنتظر».



بعد نجاح الانقلاب فى سوريا ركب المشير الطائرة، وعاد إلى القاهرة ليواجه مرحلة أخرى مختلفة تماماً فى حياته.. ففى مساء يوم عودته إلى مصر عقب الانفصال

تعرف على السيدة برلنتى عبد الحميد.. عاد عامر من سوريا كالأسد الجريح ... ويقول السادات إن عبدالناصر حاول إنقاذه وهو محاصر فى سوريا ولكن محاولاته كانت بلا نتيجة بعد أن ألقوا القبض على عامر «وشحنوه» فى طائرة إلى مصر .

وفى دوامة إحساس عامر بجرح فى الكرامة عرض على ناصر أن يتخلى عن القوات المسلحة قائلاً - على حد رواية السادات - أنه لا يستطيع أن يستمر كقائد عام بعد الإهانات التى وجهت إليه من جيش سوريا فكرامته كقائد عام لا تسمح له بالاستمرار فى عمله.. ويواصل السادات روايته قائلاً «أن عبد الناصر رحب بهذا أشد الترحيب فقد كان ينتظره أو يتمناه منذ معركة ١٩٥٦ وبعد الموقف المتخاذل الذى وقفه عامر والحالة التى كان عليها، ولم يظهر لعامر ترحيبه بالاستقالة حتى لا يتراجع عنها».

«انقضى أسبوع بعد ذلك وعامر لا يذهب إلى القيادة وناصر يعد الخطاب الذى سيلقيه ليعلن فيه أن هذا هو الطريق الذى اختارته سوريا فليحفظها الله و يبارك خطواتها.. ولم يمض يوم أو يومان إلا وكان عامر يطلب سد النقص فى القوات المسلحة، أى أنه مستمر فى عمله كقائد عام».

و يرى السادات أن تراجع عامر وراءه مستشاروه وبعض خاصته وأهله، وإحساسه بأنه شريك عبد الناصر فمادام عبد الناصر يحكم فإنه يجب أن يظل قائدا عاما للقوات المسلحة.

«و حينما سمع عبد الناصر هذا من عامر جن جنونه ، ولكنه أخفى ثورته، ودعانا جميعا للاجتماع به وطرح علينا الأمر. قلنا ببساطة أن هذا الأمر لا يحتاج إلى مناقشة، فرأينا بإجمال أن عبد الحكيم كان يجب أن يترك الجيش منذ سنة ١٩٥٦ لا فى ١٩٦١، صحيح أنه شهم ، ولطيف إلى آخره ، ولكنه لا يصلح من ناحية العمل العسكرى».



و كان عبد الناصر يرى أن عامر قد أصبح حساسا جدا بعد حرب ١٩٥٦ وأن تلك الحساسية قد زادت عقب الانفصال .. وفى أثناء زيارة مكاريوس للقاهرة .. أقيم

له احتفال «بقصر الطاهرة» ودار حديث قبل حضور الضيف عن الحملة الإعلامية التي بدأتها مصر على الاتحاد السوفيتي، واعترض عليها عامر لأننا في حاجة إلى السوفييت.

وتجاهل ناصر اعتراضه ، وسأله : هل جيشنا الآن قادر على مواجهة إسرائيل وهزيمتها يا حكيم؟؟

ورد «حكيم» بأن ذلك يتوقف على عدد من العوامل ، بعدها ذهب عامر معتكفا ليعلم أنه يريد أن يستقيل لأنه لم يؤخذ برأيه في إيقاف الحملة على السوفييت ، ولأن ناصر قد أخرج به سؤاله عن كفاءة القوات المسلحة في مواجهة إسرائيل، وكان عامر قد تضايق أيضا من حديث دار بينه وبين البغدادي حول السوفييت، وهما في انتظار سيكوتوري لحضور حفل عشاء أقامه له ناصر في منزله .

يومها سأل البغدادي المشير عن التعاقد الذي أبرمه أثناء زيارته لموسكو لتنفيذ محطة كهرباء جنوب القاهرة ، ومدته أربع سنوات، وقارن بين هذا العرض، والعرض الذي تقدمت به ألمانيا الغربية، ومدته ثلاثون شهراً، وهو أرخص في التكاليف وكان من رأى البغدادي أن المدة طويلة ، وكان من رأى عامر أن يتم التحلل من التعاقد، وأن يعهد إليهم بمشروع آخر هو محطة دمنهور الكهربائية.

وعندما ظهر الضيق على عامر كان تعليق عبد الناصر إن حساسية عامر قد لازمته بعد معركة السويس .

كان عامر الذي لم يتمرس على الحياة المدنية، يضيق جداً بالنقد متعصبا لرأيه ، ولا يقبل أن يخالف أحد أو امره أو يناقشه فيها، لذلك فإنه عقب كل مناقشة كان يقدم استقالة شفوية لعبد الناصر الذي يتركه عدة أيام فيعود إلى هدوئه ، ويعترف بتسرع، وتنتهي الزوبعة إلى لا شيء.

في هذه المرة كان موقف عبد الناصر واضحاً. إنه يريد أن يتخذ إجراء ضد تصرف عامر.. وفكر في إحداث تغيير هام في المواقع الأساسية داخل القوات المسلحة ، فيتولى كمال الدين حسين مسئولية المشاة ، والبغدادي مسئولية الطيران، ويظل عامر قائداً عاماً ، وأبلغ ناصر البغدادي بهذه القرارات ، وطلب

البغدادى من ناصر أن يغير عامر لأنه مرهق، وأنه أمضى أياما لا يأكل ولا ينام ولا يمكنه مواجهة الضباط والجنود بعد الانفصال.

وقال لى كمال الدين حسين أنه اقترح أن يتولى ناصر بنفسه مسئولية القائد العام ، ويكون كمال حسين قائد الجيش ، والبغدادى قائد الطيران، ويتولى شخص آخر القوات البحرية، ولكن ناصر لم يكن يريد مواجهة عاصفة مع عامر ، ويرى كمال حسين أن عبد الناصر لو كان جادا فى إحداث هذا التغيير لقام به .

وعندما سألت كمال حسين عما إذا كان إحجام ناصر عن مواجهة عامر بسبب تمسك الجيش بعامر أجاب بأنه لا يعرف ولكن عامر كان يتولى مسئولية الجيش منذ بداية الثورة وهو الذى عين قياداته، ومن الصعب تعيين شخص من خارج هذه المجموعة، لذلك كان اقتراحى أن يكون عبد الناصر قائداً عاماً واثنان من مجلس الثورة يعملان معه لإحكام السيطرة على الجيش ورأى أن عامر لم يكن يستطيع التدخل ، وقد ثبت بالتجربة أن عامر لا شىء بالنسبة للجيش، ولكن بعد أن كان الذين يعتمد عليهم ناصر قد خرجوا .».

و سأل ناصر البغدادى عن المنصب الذى يصلح له عامر ،فاقترح أن يتولى مسئولية وزارة الإدارة المحلية. وعرض ناصر على عامر بعد ذلك أن يتولى وزارة الحربية ، وأن تكون هناك قيادة عسكرية مشتركة من قادة الأسلحة الثلاثة ويلغى منصب القائد العام .. ورفض عامر وهنا صارحه ناصر مرة أخرى بموقفه من حماية القيادات العسكرية التى أخطأت أثناء حرب السويس .. وقال عامر أنه مستعد لإجراء التغييرات التى تتطلبها المصلحة العامة.

وكانت مصر تموج بشائعات كثيرة حول موقف عامر بعد الانفصال ، وامتدت الشائعات إلى أن ثورة يوليو قد انتهت مما دفع عبد الناصر إلى عقد اجتماع حضره عدد من مجلس الثورة ووضع أمامهم الشائعات ، وقال أنه لابد من ثورة جديدة ندافع بها عن الثورة الاجتماعية لأن الطبقات القديمة مستعدة للقتال دفاعاً عن مصالحها .. ومادامت هذه الطبقات تنتظر ثورة جديدة فلنأخذ نحن زمام المبادرة ونقوم نحن بهذه الثورة ، ونعيد تشكيل مجلس الثورة ونقيم مجلس ثورة فى الأماكن المختلفة.

وعارض كمال الدين حسين قيام هذه المجالس لأنه لن يوجد من نعتمد عليهم ،
وعارض البغدادى لأن الثورة فى السلطة فعلا .. وتساءل زكريا محيى الدين ، عن
المدى الذى ستصل إليه الاشتراكية ، وكان عامر مؤيدا لفكرة عبدالناصر ، أما
السادات فقد تجمس - كما هى العادة - لرأى الرئيس .

وكان واضحا أن ناصر يريد أن يفعل شيئا ليقضى على نفوذ عامر وأنه يبحث
الطريق لذلك .. أما شمس بدران فكان - فى هذا الوقت - قد أرسل خطابا إلى
الشركات المؤممة يطلب عدم شغل أية وظيفة إلا بعد الرجوع لمكتب المشير .. فقد
اتجهت المؤسسة العسكرية إلى تدعيم نفوذها والخروج من القوات المسلحة إلى
القطاع العام .. القوة الاقتصادية فى ذلك الوقت ..

وعندما ناقش ناصر هذا الأمر مع البغدادى كان يميل إلى أن شمس بدران أرسل
هذه الخطابات من تلقاء نفسه ، ولا يعلم بها المشير .. وأنه يتولى هو نقل الضباط
وغيرهم اعتمادا على قوته داخل الجيش ، وربما ظن ناصر أن المشير يقوم بكل هذه
الخطوات لأنه سيقدم استقالته ويدفع الجيش إلى إعادته ويتولى الجيش الحكم .

ولما عارض البعض رأى ناصر ، قال لهم أنتم لاتعرفون عامر إن أخلاقه «قبلية» ..
وقد جرح عندما طلبت منه ترك القوات المسلحة ، وهو لن ينسى أبدا .

ولم تكن رؤية عبد الناصر بعيدة عن الواقع كثيرا .. فقد قدم عامر استقالته ،
وضغط الجيش لإعادته ، بل لقد كشفت مؤامرة داخل مكتب المشير نفسه هدفها إبعاد
عبد الناصر من خلال تنظيم جديد اسمه أيضاً «تنظيم الضباط الأحرار» .

وتصاعدت الأحداث التى أعقبت الانفصال عن سوريا فقد وقع أعنف خلاف
بين ناصر وعامر ، وشكل عبدالناصر مجلس الرئاسة لتكون القيادة جماعية ..
ويقول كمال رفعت عضو مجلس الرئاسة أن الهدف من تشكيل المجلس كان الحد
من الانفراد بالسلطة وتقليل أظافر المشير .. وكان جمال عبد الناصر قد بدأ يشعر بأن
عامر قد أصبح له موقع قوى .. وعرض على مجلس الرئاسة مشروع قرار بأن يكون
تعيين قيادات الجيش حتى مستوى الكتائب وضباط الشرطة لمستوى مأمورى الأقسام
من سلطة مجلس الرئاسة ! واتخذ المشير عبد الحكيم عامر موقفاً شديداً الرفض
والاعتراض على هذا المشروع .

كان جمال عبد الناصر قد رأى عدم حضور الاجتماع الذى سيناقش مشكلة الحد من سلطات المشير عامر ، وعهد إلى عبد اللطيف البغدادى برئاسة الاجتماع !

كان عامر قد اعتبر القوات المسلحة دولته وأن عليه أن يرعى شيوخ القبائل فيها .

وكان شيوخ القبائل فى رأى عامر هم رجاله من قادة القوات المسلحة... فلا يمكن أن يمس واحدا منهم ، مهما أخطأ .. والخطأ هنا بالنسبة للوطن .. ولا يسمح لأى شخص آخر بأن يتدخل فى شئون القبائل أو شيوخها !

ومن هنا عندما طلب عبد الناصر الاستغناء عن صدقى محمود قائد القوات الجوية.. قال عامر : أنه يطلب تعيينه وزيرا .

وقال عبد الناصر للبغدادى متعجبا : هل أصبحت الوزارة منصبا لتضميد جراح الفاشلين !

وأغلب الظن أن عامر لم يكن جادا فى طلبه تعيين صدقى فى منصب الوزير ، ولكنه كان يضعه كمطلب تكتيكى فقط حتى لا يوافق عليه عبد الناصر، فبقى صدقى فى مكانه .. وهذا ما حدث .. فلم يعين صدقى محمود وزيرا ، كما أنه لم يترك موقعه فى القوات المسلحة.. والملاحظ أن قادة القوات ظلوا كما هم يعملون مع المشير عامر منذ تولى مسئولية القيادة حتى ما بعد نكسة ١٩٦٧ ، ولم يغيرهم فالمشير يحمى رجاله ... ولا يستغنى عنهم .. وكان عبد الحكيم يرى أن عبد الناصر يريد أن يبعده عن القوات المسلحة بالتدريج. أى أنه يجرى عملية جراحية هادئة فى القوات المسلحة، بحيث تحقق أهدافها بئز بعض العناصر والقيادات بالتدريج دون أن يحس أحد .

ولقد تيقن عامر من ذلك عندما طلب منه عبد الناصر بعد الانفصال، لأول مرة ، كشفا بأسماء القيادات المختلفة فى الجيش ، وكذلك اختيار عبد الناصر بنفسه لليشى ناصف ليكون مسئولا عن قوة حراسته ، بعد أن اعترض على كل الأسماء التى قدمها له المشير عامر .

كان عبد الناصر إذن يريد أن يكون حراسه من غير رجال عامر ، وبعيدين عنه.

اعترض عامر على تكوين مجلس رئاسة يتولى القيادة الجماعية فى مصر بعد الانفصال .. وكان رأيه أنه لن يدخل مجلس الرئاسة أبدا ، لأنه يريد الابتعاد عن أية مسئوليات تنفيذية ، وعندما تدخل زملاؤه أعضاء مجلس الثورة طلب أن يعين فى أمانة الاتحاد الاشتراكى ، وأن يسافر إلى يوغوسلافيا تلبية لدعوة وجهت إليه .

وكان جمال عبد الناصر يريد أن يبعد عامر عن قيادة الجيش لأنه سيكون تابعا لوزير الحربية ، وحتى إذا تولى مسئولية الوزارة ، فإنه سيكون تابعا لوزارة يرأسها على صبرى .

وقال عامر لزملائه أعضاء مجلس الثورة كيف توافقون على أن يتولى رئاسة الوزارة شخص ليس منكم .

ورد عليه كمال الدين حسين : أنك أنت كنت قد رشحت عباس رضوان لهذا المنصب .

كان عامر يعتقد أن إعادة تنظيم الدولة ليست إلا وسيلة لإبعاده عن الجيش ، وكان عبد الناصر يقول إننا ارتبطنا فى الميثاق بأن يقوم التنظيم الجديد للدولة على مؤسسات ، وليس على أفراد حتى تستقر الأوضاع .

واقترح شمس بدران استثناء الجيش من هذا التنظيم ، ولكن عبد الناصر رفض ... وكان التنظيم الجديد يقوم على تكوين مجلس رئاسة ، يكون هو الجهة العليا لسلطة الدولة ، ويختص برسم السياسة العامة ، والموافقة على القوانين قبل أن يصدرها رئيس الجمهورية ، ولا يتولى أحد من أعضاء المجلس عملا فى السلطة التنفيذية ..

ولم يجد عبد الحكيم عامر بدا من أن يفجر قضية أمن الجيش وخوفه من عدم ضمان هذا الأمن فى حالة عدم وجوده .. وأن هذا الأمن قائم أساسا على الاتصال الشخصى بينه وبين الضباط وأنه لا يمكنه ضمان هذا الأمن ، ولا استقراره مادام هو بعيدا عن الجيش على حد قوله للبغدادى ، الذى قال لعبد الناصر إنه يمكن ضمان أمن القوات المسلحة بعيدا عن عبد الحكيم عامر بأن يعين مجلس أعلى للدفاع يكون رئيسه عامر . . ولكن عبد الحكيم رفض لأنه لا يمكن أن يمارس سلطاته من خلال مجلس فلا بد أن تتوفر له القيادة الفعلية والمباشرة على القوات المسلحة !

ويقول عبد اللطيف البغدادي في مذكراته أن عبد الناصر أرسل له مشروعات القوانين الثلاثة التي يريد عرضها على مجلس الرئاسة مع عبد المجيد فريد. المشروع الأول خاص بقانون الطوارئ. والثاني خاص بتعزيزات الميزانية. أما الثالث فيختص بسلطة مجلس الرئاسة في الترقيات والتعيينات والتنقلات والانتدابات والإحالة إلى المعاش في كل من الجيش والبوليس والخارجية ، وكذلك بعض الوظائف المدنية لكي تشعر تلك القيادات أن ولاءها للقيادة الجماعية وليس لفرد.

وعندما وصلت المناقشة إلى القوات المسلحة اعترض المشير من حيث المبدأ ، لأن ذلك يسحب من لجان الضباط بالجيش اختصاصها، ويؤثر على الضبط والربط، وتساءل كيف يمكن لمجلس الرئاسة أن ينظر في تعيينات قادة الكتائب ، ورتبهم العسكرية لاتتعدى رتبة الصاغ أو البكباشي.. وقال إنه يرى أن يعرض على المجلس تعيين الضباط الحاصلين على رتبة الفريق فقط!

ويرى البغدادي أن الهدف كان أن تصبح القيادة السياسية على علم ودراية بالأشخاص الذين يشغلون مراكز قيادية في الدولة ، وأن تكون هي صاحبة السلطة النهائية في أمر تعيينهم أو ترقيةهم أو إحالتهم إلى المعاش ، وحتى يصبح ولاء هؤلاء للنظام القائم وليس لأحد آخر، وأن عدم خضوع الجيش لذلك سيخل بالقاعدة ويجعل القيادة السياسية معزولة عن الجيش.

وقال إن لجان الضباط سوف تباشر أعمالها ثم يعرض الأمر على مجلس الرئاسة وبعد مناقشات طويلة عرض الموضوع للتصويت .. فوافق عليه زكريا ، وأنور، والشافعي، وعلى صبرى، ونور الدين طراف، والبغدادي.

أما بقية الأعضاء الآخرين ، فكان رأيهم تأجيل نظر المشروع، ولما لم يحصل عبد الحكيم على ما يريده وخوفاً من أن يتقرر هذا القانون الذي يسحب منه اختصاصات هامة في القوات المسلحة، انسحب من الاجتماع!

وعندما علم عبد الناصر بانسحابه التقى بكمال حسين، وأنور السادات، والبغدادي، وروى لهم كيف يتصرف المشير في الجيش ، وأنه طلب فقط مجرد

استخدام سلطات رئيس الجمهورية.. وقال عبد الناصر لكمال حسين : «إننا باقون على بعضنا، وبقون على عبد الحكيم».

وكان عبد الحكيم عامر يرى أن الموضوع قد عرض على مجلس الرئاسة على طريقة المناورات الحزبية، وأن زملاءه يحاولون التخلص منه.. .. وإذا كان عامر يرى أن ما حدث فى مجلس الرئاسة هو من قبيل المناورات الحزبية فقد قام هو بأكبر وأغرب مناورة حزبية، عندما أرسل لعبد الناصر استقالة مسببة.

والاستقالة سلمها شمس بدران لجمال عبد الناصر ، بينما اختفى عامر مع صديقه ومدير مكتبه على شفيق.. حيث ذهبوا إلى جهة مجهولة، وتركوا لعبد الناصر الاستقالة المسببة وكان ذلك أيضا من قبيل المناورات الحزبية.



وقد اتضحت معالم الفجوة بين عبد الناصر والمشير فى جلسة مجلس الرئاسة التى لم يحضرها عبد الناصر متعمداً ، والتى انسحب منها المشير عامر غاضبا .

وفى اليوم التالى كان كمال رفعت يقابل عبد الناصر ويشرح له أن ما حدث فى مجلس الرئاسة، بالإضافة إلى تقليص سلطات عامر، قد يؤثر على معنويات الجنود المصريين فى اليمن وأنه عارض لهذا السبب التغيير فى هذه المرحلة.

وفى اليوم نفسه تلقى جمال عبد الناصر رسالة من المشير عامر تحمل استقالته وبرغم أنها لم تكن الاستقالة الأولى، فقد شاعت وانتشرت لأن المشير عامر طبع منها بعد النكسة كميات كبيرة، ووزعها على القوات المسلحة، وفى مجلس الأمة بواسطة أعضائه من نواب الصعيد الذين ألقى القبض عليهم بتهمة توزيع منشورات ونقل الأسلحة والمليشيات عقب الخلاف بين عبد الناصر وعامر.

وكانت المخابرات العامة التى تولى الإشراف عليها أمين هويدى قد أخذت تتحرى عن المكان الذى طبعت فيه الاستقالة بهذه الكميات الكبيرة حتى اهتدت إلى المكان ، وهو إحدى قرى المنوفية.. وقد ضبطت ماكينة «الرونيو» التى استخدمت فى طبع الاستقالة.

وكانت القرية الموجودة بها الماكينة هي قرية السيدة برلنتى عبد الحميد التى قامت بالطبع بواسطة شقيقتها التى اعترفت بذلك فى التحقيق منذ اللحظة الأولى .

وقد ألقى القبض على الشقيقة وعلى برلنتى عبد الحميد نفسها التى رفضت فى البداية الحديث فى التحقيق الذى أجراه المهندس حلمى السعيد فى مبنى المخبرات العامة ويقول أمين هويدى أنه آثر أن يتعد عن التحقيق لسببين : الأول أنه رأى أن تقوم النيابة العامة بجميع التحقيقات لأنها الجهة المختصة ولأن التحقيق كان سياسيا .
والسبب يرجع إلى أنه كان هناك خلاف بينى وبين صلاح نصر خرجت على أثره من المخبرات ، واقترحتم للتحقيق اسم حلمى السعيد لأنه كان من أخلص أصدقاء صلاح نصر .

كانت استقالة عامر التى طبعت كمنشور مكتوبة بالآلة الكاتبة على ثلاث ورقات فولسكاب على الورق الخاص بنائب القائد الأعلى وتاريخها هو اليوم الأول من ديسمبر كانون الأول ١٩٦٢ وموقعة من عبد الحكيم عامر وجاء فى نصها :

عزيزى الرئيس جمال عبدالناصر

بعد السلام عليكم ورحمة الله

أرى أن الواجب ، وأيضا الوفاء يقتضىنى أن أكتب إليك معبرا عن رأى مخلص رغم الأحداث الأخيرة .

فبعد عشر سنوات من الثورة ، وبعد أكثر من عشرين سنة صلة بينى وبينك لايمكننى أن أتركك وأعتزل الحياة العامة دون أن أبوح لك بما فى نفسى كعادتى دائما ..

إننى أعتقد أن الانسجام والتفاهم بين المجموعة التى تشارك فى الحكم أمر ضرورى ، وأوجب من كل ذلك الثقة المتبادلة بين أفراد هذه المجموعة ، وقد وجدت فى الفترة الأخيرة أن الأسلوب الغالب هو المناورات السياسية ، ونوع من التكتيك الحزبى فضلا على ما لا أعلمه من أساليب الدس السياسى ، والذى قد أكون مخطئا فى تصورى ، ولو أن الحوادث كلها والمنطق يدل على ذلك ..

والنتيجة التى وصلنا إليها خير دليل على ما كنت أعتقده مستحيلا وهو تحطيم صداقتنا ومانتج عن ذلك من أحداث لاداعى لسردها فكلها لا تتفق مع المصلحة العامة فى شىء.

المهم فى الموضوع أنى لأستطيع بأى حال أن أجارى هذا الأسلوب السياسى، لأننى لو فعلت لتنازلت عن أخلاقى، وأنا غير مستعد لذلك بعد أن انتهى نصف عمرى .

والذى أريد أن أحدثك فيه يخص نظام الحكم فى المستقبل ، فإننى أعتقد أن التنظيم السياسى القائم حتى يكون مثمرا وناجحا يجب أن يبنى على الانتخابات من القاعدة إلى القمة بما فى ذلك اللجنة العليا للاتحاد، وبما فى ذلك اللجنة التنفيذية العليا، وإن تمت اللجان العليا بدون انتخابات حقيقية فسيكون ذلك نقطة ضعف كبرى فى التنظيم الديمقراطى للاتحاد.

وأن ما يجب أن نسعى إليه الآن هو تدعيم الروح الديمقراطية وخصوصا بعد عشر سنوات من الثورة ، وإننى لا أتصور بعد كل هذه الفترة وبعد أن صُفى الإقطاع ورأس المال المستغل ، وبعد أن منحتك الجماهير ثقتها دون تحفظ أنه هناك ما نخشاه من ممارسة الديمقراطية بالروح التى كُتب بها الميثاق.. وخصوصا وأن الملكيات الفردية الباقية، والقطاع الخاص لا يشكلان أى خطر على نظام الدولة، كما أنه ليس هناك فى رأى ما يمنع إطلاقا من أن تنسجم هذه القطاعات مع النظام الاشتراكى.

كذلك الأمر بالنسبة للصحافة فيجب أن تكون هناك ضمانات تمكن الناس من كتابة آرائهم ، وكذلك تمكن رؤساء التحرير والمحربين من الكتابة دون خوف أو تحفظ، وقد تكون هذه الضمانات عن طريق اللجنة التنفيذية العليا مثلا أو أى نظام آخر يكفل عدم الخوف من الكتابة ، وتوهم الكاتب أنه سيطارد أو يقطع رزقه ، وخصوصا أن الآراء التى ستعالج لن تخرج عن مشاكل الناس والمسائل التنفيذية وبعض المناقشات فى التطبيق الاشتراكى، وفى هذا فائدة كبيرة لأنه سيعبر عن الآراء التى تدور فى خلد بعض المواطنين.

دعنى وأنا أودعك أن أحدثك أيضا عن الحكومة ورأى فيها.

قبل كل شىء لا يمكن أن تسير أى حكومة فى طريقها الطبيعى وهو الحكم السليم إذا كان نظام الحكم فى حد ذاته ممسوخا مشوها، فيجب أولا أن نستفيد بتجارب العالم وحكوماته التى عاشت مئات السنين مستقرة منتظمة دون حاجة لتغييرات شاملة كل فترة قصيرة من الزمن .ففى رأى أن النظام الطبيعى للحكم يكون كالاتى :

إما حكومة رئاسية، ويرأس الوزارة فيها رئيس الجمهورية ، ويكون مسئولا أمام البرلمان مسئولية جماعية مع وزارته ، وبدون الدخول فى التفاصيل يمكن أن يكون هناك نائب للرئيس ويجب أن تكون أنت رئيس الدولة ورئيس الحكومة .

أو حكومة برلمانية يرأسها رئيس الجمهورية، يكون رئيس الاتحاد الاشتراكى هو رئيس الوزراء، وربما يكون رئيس الوزراء ليس رئيسا للاتحاد الاشتراكى، ولا أريد أن أدخل أيضا فى التفاصيل، ولكن تكون أيضا مسئولية الوزارة جماعية أمام البرلمان كما ورد فى الميثاق.

على كل حال ، أى من هذه الحلول ووجودك فى النظام أو الأصح على رأسه ضرورة وطنية، وأنا لا أقول ذلك مجاملة، فهناك كثيرون مستعدون للمجاملة أو الموافقة على رأيكم بمجرد إبدائه ، ولكنى أعتقد أن أى تصرف غير ذلك سيكون بداية لنهاية لا يمكن معرفة مداها .

دعنى أيضا قبل أن أودعك أن أقول لك أن اختلاطك الشخصى بالناس ضرورى، فإنه يعطى الثقة المتبادلة ، ويعطى إحساسات متبادلة، ويعطى أفكارا أيضا متبادلة، وهذا هو الطريق الطبيعى للارتباط بأفراد شعبنا القياديين — فى المستقبل — أما انعزالك التام فإنه سيجعل صور البشر عندك أسطر على ورق أو أسماء مجردة لا معنى لها، وهذا فى رأى لا يمثل الواقع ، فالعقل والعاطفة من مكونات الإنسان، ولانستطيع أن نفصل كلية بينهما، ولكن يجب الجمع بينهما فى الطريق الصحيح ، وهذا لا يكون إلا عن طريق الاتصال الشخصى، وهذا أيضا هو الطريق الوحيد لإظهار

شخصيات قيادية تعتز برأيها وتقوله دون خوف ، ولكنها فى نفس الوقت تثق فى قيادتها وتحترمها. وهذا النوع من الناس أنت فى شدة الحاجة إليه ، بل بلدنا كلها محتاجة إليه ... نوع جديد لم يتمكن منه حب المنصب فبسكت عن الخطأ ولم تأخذ الأضواء نور بصره فيضحى بكل القيم ليعيش فيها.

وأنا أودعك أيضا أرجو من الله ألا يحدث منى أو منك ما يجعل ضميرنا يندم على الإقدام عليه أو يجعلنا صغارا فى أعين أنفسنا.

ويكفى فى رأى ما حققه أهل السوء إلى الآن فقد نجحوا فيما تمنوا وفيما كانوا يعتبرونه مستحيلا .. لا أريد أن أطيل عليك ولكننى أبديت آرائى لك فيما أعتقد أنه المصلحة العامة . وليكن فراقنا بمعروف كما كانت عشتنا بالمعروف والله أسأل أن تتم حياتنا بشرف وكرامة كما بدأناها بشرف وكرامة .

ورغم كل شىء ، ورغم كل ما أعلم ، فإننى أدعو لك من قلبى بالتوفيق وأتمنى لك الخير وأدعو ربى أن يوفقك فى خدمة هذه الأمة ولخيرها والسلام

عبد الحكيم عامر



وقد جاءت هذه الاستقالة بعد صدور الميثاق وقانون الاتحاد الاشتراكى.

وكان المشير عامر يطالب فيها بإنشاء نظام حزبى وهو الذى حضر اجتماعات اللجنة التحضيرية التى شكلها عبد الناصر لمناقشة وضع مشروع الميثاق وتحديد قوى الشعب التى يمكن أن يكون لها الحق فى عضوية الاتحاد الاشتراكى .. وقد حضر المشير عامر أيضاً هو ورجاله جلسات المؤتمر الوطنى الذى شكل من ١٥٠٠ عضو لمناقشة مشروع الميثاق الوطنى الذى قدمه جمال عبد الناصر ، وأيضاً لمناقشة قانون الاتحاد الاشتراكى .. ولم يعترض المشير عامر أو رجاله ، لا فى المؤتمر ولا فى اللجنة ولا فى جلساتهم مع عبد الناصر على أى من هذه المشروعات، بل إن ممارسات المشير

ومؤسسته العسكرية بعد ذلك تثبت العكس تماما بدءاً من لجنة تصفية الإقطاع إلى المباحث الجنائية إلى امتداد نفوذه للصحافة إلى غير ذلك .

وعندما تلقى عبدالناصر الاستقالة قال لحسن إبراهيم وفقاً لروايته «أن الطفل المدلل أصبحت له أنياب وأظافر ولم يعد عبد الحكيم القديم».

ويقول كمال رفعت أن عبد الناصر غير رأيه في إبعاد عامر عندما سمع من زملائه أعضاء مجلس الثورة أنهم يقترحون سفر المشير إلى يوغوسلافيا للإقامة هناك، وأنهم حاولوا فرض إرادتهم بتغيير عبد الحكيم عامر، كذلك انهالت البرقيات على عبدالناصر تطالب ببقاء عامر، وإلى جانب هذا وذاك قام قادة الأسلحة الثلاثة : صدقي محمود - سليمان عزت - عبد المحسن مرتجى بتقديم استقالاتهم . كل ذلك حدث عقب تقديم عامر لاستقالته مباشرة، ولا أحد يدري كيف وصل نبأ الاستقالة إلى هؤلاء جميعاً حتى يتخذوا هذا الموقف بالإجماع إذا لم يكن الأمر مخططاً من قبل، وكانوا على معرفة تامة بالاستقالة، كما أن عامر كان قد خطط أيضاً للاحتِمالات المختلفة .



أرسل المشير عامر هذه الاستقالة إلى عبد الناصر ، واختفى تماماً .. وكان واضحاً أنه يريد أن يضع عبد الناصر في مأزق إذا ما قبل الاستقالة ، لأن عبد الحكيم سيكون بطلاً شعبياً إذا استقال من أجل الديمقراطية ، ولم يكن ذلك صحيحاً لأنه عاد بعد ذلك ، ولم يطرح القضايا التي وردت في الاستقالة.

وفي الوقت الذي أرسل فيه الإستقالة المحرجة، كانت قيادات القوات المسلحة قد جمعت توقيعات من القيادات الأدنى، وأرسلت برقيات احتجاج إلى جمال عبدالناصر تطالب فيها بعودة المشير، وظل عبد الناصر يبحث عنه دون جدوى حيث إنه لم يخبر أى شخص بمكانه.

ويقول محافظ مرسى مطروح الأسبق اللواء فؤاد المهداوى « أننى فوجئت بحضور المشير وحده إلى مرسى مطروح ، وأبلغنى أنه كتب استقالته من مناصبه وحذرنى من إبلاغ أى شخص عن مكان وجوده . ولكن المكالمات بدأت تنهال عليه من القاهرة من صلاح نصر، وعباس رضوان ، يطلبون المشير الذى حاول عدم الاتصال بهم أولا ثم حضروا إليه، وأقنعوه بالعودة إلى القاهرة بعد ذلك بأيام .»

ويواصل فؤاد المهداوى حديثه لأحمد حمروش قائلا «أن هذه كانت بداية معرفته بوجود خلافات بين المشير وعبد الناصر ، وأن شمس بدران كان يلعب دور المخفف للصدمة فقد كان موضع ثقة الاثنين» .

الانقلاب

الصامت



عاد عامر بعد رجوعه عن الاستقالة
أقوي مما كان، ومنح سلطات
جديدة.. كان رجاله قد أعلنوا عن
ضبط أكثر من مؤامرة ضد ناصر..
وهكذا كانت الاستقالة والرجوع عنها
بمثابة انقلاب صامت ضد ناصر.

عندما التقى عبد الناصر بعامر عقب عودته من مرسى مطروح بعد استقالته سألته
فى حضور شمس بدران : هل وصل بنا الحال أن نتعامل كما كان يتعامل مصطفى
النحاس ، ومكرم عبيد بالخطابات .

ورد عبد الحكيم عامر : لقد كتبت رسالتى إليك بإخلاص ، فى أقل من عشر دقائق .
وقال عبد الناصر : كيف تكون مخلصا ، وقد كتبت الرسالة التى أرسلتها إلى
بخط يدك ، ثم كتبها بعد ذلك على الآلة الكاتبة ، وقد رآها حسن إبراهيم مكتوبة
على ماكينة الكتابة .

كان عامر قد عاد بعد الاستقالة ، وهو يشعر أنه قد حوكم غيابيا .. وقال
لعبد الناصر أنه لو أعيد عرض القانون الخاص بالقوات المسلحة على مجلس الرئاسة ،
فإنه سوف يستقيل فى اليوم التالى مباشرة .

وفكر جمال عبد الناصر فى الاستقالة ودار حوار بينه وبين البغدادى قال فيه
عبد الناصر : أنا منتظر يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٦٢ موعد إتمام بناء الاتحاد الاشتراكى
ويومها سأعلن أنى سأتنازل عن رئاسة الجمهورية ، فى يوليو القادم ، وتانى يوم
سأصدر القانون ، وسأله البغدادى : هل تربط بين تنازلك عن الرئاسة واستقالة
عبد الحكيم ، إن الاستقالة حل غير عملى ، ولا تحقق هدفا ولكن عبد الناصر أجابه
قائلا : إننى سأفرض للاتحاد الاشتراكى .

— الموضوع يحتاج إلى مناقشة لأن الناس سيربطون بين تنازلك وبين خلافك مع
عبد الحكيم .

واستعجل عامر حسم الموضوع ، فأرسل إلى عبد الناصر شمس بدران يطلب
رأيه النهائى ، وقال عبد الناصر أن المشير إذا كان يريد أن يستقيل فعليه أن يتقدم
باستقالته لمجلس الرئاسة ، ورد شمس بدران قائلا : المشير قال أنه إذا لم يحسم الأمر
سيقوم بالعمل على تسليم قيادة الجيش للفريق على عامر ويخلى مسئوليته منها .

وقال عبد الناصر : ليتصرف بالطريقة التى يريد .

بعدها التقى عبد الناصر وعامر الذى قال أن الطريقة التى نوقش بها مشروع القانون هى التى دفعته إلى هذا التصرف .. ويبدو أن عامر قد علم بما قاله عبد الناصر من أنه سوف يترك رئاسة الجمهورية لأى شخص آخر يتولى رئاسة الجمهورية، فسأله عامر عن هذا الشخص الذى سيتنازل له ، فكان رد جمال أنه لا يعرف بعد الصورة التى سيكون عليها التنظيم السياسى فى المرحلة القادمة.

ويقول البغدادي أنه كانت هناك رغبة شديدة فى تصفية هذه المشكلة خشية أن يندفع عامر بطيش ويتخذ ما يترتب عليه صدام بين وحدات القوات المسلحة ، فإما أن يقبل عبد الحكيم أن يكون عضوا بمجلس الرئاسة فقط، ويعين بدلا منه قائدا عاما جديداً ، أو أن يستقيل وتقبل استقالته ، وإن وافق على الحل الأول يحال جميع الضباط المشكوك فى أمرهم إلى المعاش... أما إذا أصر على الاستقالة ، وتم قبولها فالأمر فى هذه الحالة يستدعى اعتقال هؤلاء الضباط فى نفس الوقت الذى تقبل فيه الاستقالة .



وانتهت الأزمة بأن أصبح عامر نائبا للقائد الأعلى .. أى أنه رقى .. وظلت مسئولياته عن القوات المسلحة كما هى .. وذلك بعد اجتماع دام ١١ ساعة بين ناصر وعامر !

كان عبد الناصر قد أبلغ زملاءه أن تليفونه مراقب .. وأن تليفوناتهم مراقبة بواسطة صلاح نصر ، لحساب المشير عامر . وطلب منهم استخدام تليفون خاص ذى دائرة محدودة تصعب مراقبته .

وكان عامر يعطى أهمية لقضية أمن القوات المسلحة التى يعرف جيداً أنها تهم عبد الناصر .. وكانت الوسيلة هى كشف مؤامرات من داخل القوات المسلحة .. مؤامرات كشفها عامر .. أو أنها أفرخت من مكتبه ، وتولى هو التصدى لها.

وينبغى هنا أن نؤكد أن عبد الناصر ، كان حريصا على استمرار الثورة ، وكان يفخر دائما بأن العسكريين استولوا على السلطة فى مصر ولم تحدث سلسلة انقلابات عليهم كما وقع فى كثير من الدول ، لذلك كان تخويفه بالمؤامرات الانقلابية التى تم كشفها .

وكانت المؤامرة الأولى هى مؤامرة عبد القادر عيد التى قال عبد الناصر أنها نتيجة الخلاف بينه وبين عامر .. وكان عبد القادر عيد من العاملين فى مكتب المشير تقابل مع أحد أصدقائه من ضباط الحرس الجمهوري، وطلب منه «رشاش» كاتم للصوت لاستخدامه « فى تخليصنا من جمال عبد الناصر »

وقد أبلغ هذه الواقعة شمس بدران إلى جمال عبد الناصر. أى أن المؤامرة بدأت فى مكتب المشير بسبب الخلاف بين عامر وناصر ، وقد كشفها مكتب المشير أيضا حماية لجمال عبد الناصر ! .. ولم تكن هذه هى المؤامرة الوحيدة، فقد كشف مكتب المشير أيضا عن عدد من المؤامرات رجحت مطالب المشير وعودته، واستقراره فى مكانه كمسئول عن القوات المسلحة وذلك عن طريق الوصول إلى حل وسط .. وكان هذا الحل الوسط هو بمثابة انتصار للمشير وترقية له أيضا وإطلاق ليدته فى القوات المسلحة .

يكشف صلاح نصر هذه المؤامرات فى حوار خاص معى قائلا: «إنها لم تكن مؤامرة واحدة بل ثلاث مؤامرات أو ادعاء بأنها مؤامرات».

فى المؤامرة الأولى ذهب اثنان من الضباط - أحدهما كان قد التحق بوظيفة مدنية - وأبلغا عبد الناصر أن جزءاً من تنظيم قديم بالقوات المسلحة مازال يمارس نشاطا مناهضا وأعطياه أسماءهم وهم الرواد والنقباء حسن رفعت عبد الجواد وخالد علم الدين ، وعاطف عرفة ، وعلى عطية واستدعاني عبد الناصر ، وطلب منى بحث هذا النشاط .. لم يكن تحقيقا ولكنه كان استفسارا لمعرفة الحقيقة .. وفى نفس الوقت طلب استدعاءهم عن طريق شمس بدران .

حضر الضباط إلى مكتبى والتقيت بكل منهم على حدة واتضح لى أبعاد الصورة كاملة .. مجموعة من الضباط الوطنيين يجلسون معا أحيانا تجمعهم أفكار التنظيم القديم - الموالى لعبد الناصر - يتكلمون كأصدقاء يتبادلون الرأى ، وليس هناك ضرر على أمن الدولة من أحاديثهم .

تحدثت مع عبد الناصر ، وأبلغته أن النبأ الذى سمعه ليس صحيحا، فهم مجموعة من الضباط الوطنيين وقال لى عبد الناصر :

— الأولاد امتنعوا عن الكلام معاك بصراحة لأنك صديق البلتاجى، وكان حسن رفعت عبد الجواد، أحد أقارب محمد البلتاجى المحافظ السابق .

استأت من إجابة عبد الناصر ، وقلت له : أنا أعرف حدود الواجب ، وحدود الصداقة ، وأعرف كيف أفرق بينهما، وهذا رأى على كل حال .

وطلب عبد الناصر أن يعاد البحث بحضورى مع شمس بدران، فقبلت حتى أبعد عن نفسى أى شك.. جاء شمس بدران وأجرى البحث وكانت النتيجة أن أمر عبد الناصر بتركهم ، وعلمت بعد ذلك أنهم نقلوا إلى وظائف مدنية !

ورواية صلاح نصر تعنى أنه رأى أنهم كانوا أبرياء ، وأنهم مجموعة من الشباب الوطنى.. وعندما أعاد عبد الناصر البحث كان بواسطة شمس بدران ، كانت نفس النتيجة. وكان جهاز المشير هو الذى أخبر عبد الناصر عن هذه المجموعة !

والمؤامرة الثانية أبلغها المشير عامر إلى جمال عبد الناصر قائلاً أنه اكتشف محاولة لقلب نظام الحكم .. عرفت باسم قضية «عبدالقادر عيد».. ويقول صلاح نصر : اتصل بى الرئيس الراحل جمال عبد الناصر وأبلغنى أنه علم من المشير أن الجيش اكتشف مؤامرة لاغتياله وقلب نظام الحكم يتزعمها عبد القادر عيد ، الذى كان يعمل مساعدا لمدير مكتب المشير ، وطلب منى أن أعد مكانا فى المخبرات العامة يقوم شمس بدران بالتحقيق فيه بعيدا عن الجيش، وطلب شمس بدران أن يشترك فى التحقيق رئيس إدارة الأمن بالمخبرات وكان السيد فريد طولان إلا أنه اعتذر لأن أحد المتهمين كان عديله .

وأجرى التحقيق مع عبدالقادر عيد، ولكنه طلب أن يقابل المشير، واعتذر له .. وقد حوكم وأدين أى أن الاتهام كان صحيحاً..

ومؤامرة الثالثة .. يرويها صلاح نصر أيضا .. بعد الانفصال وزع منشور يهاجم جمال عبد الناصر واستطاعت المخبرات أن تصل إلى واحد من الذين كتبوه وهو داود عويس مدير مكتب عبد الحكيم عامر وزير الحربية .

وفى اليوم الذى اكتشفت فيه المخابرات اسم هذا الشخص توجه داود عويس إلى منزل العقيد أحمد عدوى وكان يعمل كاتم أسرار فى الجيش السورى ، وعاد إلى مصر بعد الانفصال .. وأخبره عويس أنه تورط فى كتابة منشور، وأبدى أسفه على ما قام به وطلب منه النصيح.. وكانت نصيحة أحمد عدوى له أن يتوجه إلى منزل المشير بثكنات الحلمية، ويعترف له بكل ما حدث.

ولكن داود عويس ، أجاب بأنه لا يستطيع أن يواجه المشير ، وترك لأحمد عدوى مهمة إخطاره، وأخبر عويس صديقه بأن الذين كتبوا المنشور معه هم وحيد رمضان، ولطفى واكد، وعلم به محمد السقا الملحق العسكرى فى إستكهولم الذى كان فى إجازة، وأن الذى كتب المنشور على الآلة الكاتبة هو عبد الحفيظ الشناوى الذى كان يعمل معى فى المخابرات ، وقد كتبه فى نادى «الهوليوليدو» على آلة كاتبة من النادى، وقد أمر عبد الناصر بأن تلقى النيابة القبض عليهم .

واتصل بى المشير قائلاً أن داود عويس فى منزل أحمد عدوى، ينتظر من يذهب إليه ليأخذه، ثم أخبرنى لأول مرة أن عبد الحفيظ الشناوى مشترك فى هذه العملية وأنه هو الذى كتب المنشور .

استدعيت نائبى طلعت خيرى، وطلبت منه أن يحقق مع عبد الحفيظ الشناوى بصفته عضواً فى الجهاز ، وكان يجلس معى فى ذلك الوقت كمال أبو الفتوح المحافظ السابق .. خرج طلعت خيرى واستدعى الشناوى أمام بعض أفراد الجهاز وسأله عن اشتراكه فى المؤامرة فاعترف ، واستأذنه أن يذهب إلى دورة المياه لأنه يحس بغثيان فسمح له .. كنت مازلت أجلس مع السيد كمال أبو الفتوح، وإذا بمدير مكتبى حيثذ - زغلول كامل - يدخل منفعلاً ليقول أن «عمر» أطلق النار على نفسه .. وعمر هو الاسم الكودى لعبد الحفيظ الشناوى .

ثم دخل طلعت خيرى بعد ذلك ، وذكر ما حدث، وطلبنا كبير أطباء الجهاز المرحوم الدكتور أحمد ثروت بأمل إسعافه، ولكنه عندما حضر وكشف عليه كانت روحه قد فاضت، واستدعينا النيابة وحضر النائب العام الأستاذ حافظ سابق وقام بالتحقيق ... كما استدعينا أسرته التى تعرف كل هذه التفاصيل.

يقول عبد اللطيف البغدادي أنه عندما تبين ما سمي بالحل الوسط ، وإهمال قرار مجلس الرئاسة فكرت في أن أعتزل الحياة العامة ، لاعتقادي أن الأسلوب المتبع في الحكم سيؤدي إلى نتائج وخيمة !..

ويميل كثير من المحللين إلى وصف ما حدث بين عبد الناصر وعامر منذ تقديم الاستقالة حتى عودته منتصرا بأنه انقلاب صامت ، انتصر فيه عامر ورجاله .

وبعدها أصبح عامر وشلته مسيطرين على القوات المسلحة تماماً بعد معركة علنية وضارية شارك فيها أعضاء مجلس الثورة إلى جانب عبد الناصر، ولكنهم هزموا الجميع... وبدأوا يحصنون أنفسهم بمزيد من الامتداد إلى الحياة المدنية أيضاً حتى تكون البلاد كلها في قبضتهم .. وبعدها صدر قرار بتعيين عامر نائباً أول لرئيس الجمهورية عام ١٩٦٣ .



في لقاء تم بين زكريا محيي الدين وعبد الناصر عقب تعيين عامر نائباً أول لرئيس الجمهورية قال زكريا لجمال عبد الناصر : أن في مصر دولتين .. الجيش والدولة .. وأن ذلك واضح منذ عامين ... بعدها استدعى عبد الناصر البغدادي وسأله عما إذا كان ذلك صحيحاً وأنهم يلاحظونه منذ عامين «فقد كنت أعتبر رجالة عبد الحكيم أو رجالة أي واحد منكم رجالتى، وإذا ارتبطوا بكم يكون أفضل من ارتباطهم بأشخاص آخرين».

ولم يكن ذلك صحيحاً، فإن رجال عبد الحكيم كانوا هم رجال عبد الحكيم، الذى حاول جاهداً أن تكون له مجموعات داخل الجيش ترتبط به شخصياً، ثم امتد إلى الحياة المدنية بعد ذلك برجاله ليسيّطروا على كثير من المواقع فيها.

وقد أغدق عبد الحكيم عامر على أفراد القوات المسلحة، الأمر الذى جعله محبوباً جداً بين الضباط الذين مازالوا يذكرونه حتى الآن.

فقد كان مرتب الجندي المصري عام ١٩٥٢ أقل من جنيه مصري واحد، وبالضبط ٦٩ قرشا فرفعه المشير حتى صار عام ١٩٦٢ جنيهين ونصفا.. وكان مرتب الضابط الملازم الخريج اثني عشر جنيها فوصل إلى عشرين جنيها.. وكان مرتب اللواء تسعين جنيها فرفع إلى مائة وعشرة.. وتقرر للضباط لأول مرة بدلات جديدة، مثل بدل التمثيل، الذي كان قد تقرر للوزراء ووكلائهم ورؤساء مجالس الإدارة كبديل استقبال.. وارتفعت قيمة بدل السكن المخصص للضباط، وبدل الإقامة في بعض المحافظات النائية.. وأصبحت هناك علاوات أخرى للتدريس والتعليم وعلاوة تشكيل وغيرها.

ويقول أحمد حمروش أنه في نفس الوقت تقرر رفع سن الإحالة إلى المعاش بين الضباط «المشير ٦٥ سنة. والفريق ٦٢ سنة، واللواء ٦٠ سنة، وهكذا تتدرج تنازليا حتى تصل إلى سن الخمسين لرتبة رائد و٤٤ للملازم.

ولقد رأينا كيف أن شمس بدران أرسل إلى شركات القطاع العام بألا تشغل أى مكان فى الوظائف الخالية إلا بعد العرض على مكتب المشير.. وساعد على زيادة عدد الضباط فى مجالات العمل المدنية تدخل الدولة فى الاقتصاد، عن طريق الشركات المؤممة والجديدة.. وفى نفس الوقت زحف العسكريون أيضا إلى مناصب جديدة كرؤساء مجالس المدن.. والمحافظين.. وعندما شكل مجلس الرئاسة ضم عشرة عسكريين من بين ١٢ عضوا.. وفى وزارة على صبرى كان عدد العسكريين عشرة من بين ٢٩ وزيرا، ارتفع عددهم بعد ذلك إلى الضعف.. وأصبح عدد السفراء العسكريين ٧٢ ضابطا من بين مائة سفير.

كان واضحا أن المؤسسة العسكرية تمد نشاطها داخل المجتمع وأن رجال المشير ينتشرون فى مختلف المواقع.. وبدأ المشير نفسه يحتل مناصب مدنية جديدة هى بعيدة تماما عن طبيعة عمله، بل إنه لا يعرف عن بعضها شيئا.. مثلا تولى المشير الإشراف على الطرق الصوفية.. ورأس اتحاد كرة القدم.. ورأس على شفيق اتحاد الملاكمة، ورأس الفريق مرتجى النادى الأهلى.. وتولى المشير أيضا

الإشراف على مؤسسة الطاقة الذرية، والمركز القومى للبحوث.. وأصبح المشير مسئولاً عن مؤسسة النقل العام فى مدينة القاهرة.

وبعدها أنشئ مجلس أعلى للمؤسسات يضم وزراء الاقتصاد والصناعة والزراعة والتموين برئاسة المشير عبدالحكيم عامر، الذى عين عضواً باللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى أيضاً، وفى يناير ١٩٦٣ عين نائباً أول لرئيس الجمهورية.

وتولى عبدالحكيم عامر بعد ذلك رئاسة اللجنة العليا لتصفية الإقطاع، وأعلن فى ٢٦ يناير ١٩٦٧ أنه «أعد برنامجاً خاصاً وعاجلاً لاستزراع ١٥٠ ألف فدان فى الصحراء».

أيضاً كانت حرب اليمن إحدى الوسائل التى استخدمها رجال المشير لمنح مزيد من الامتيازات للضباط فأصبحت لهم أولويات عديدة.. ليس فقط فى زيادة الرواتب، ولكن فى التحاق أبنائهم بالجامعات دون التقيد بالمجموع الذى يحصلون عليه فى امتحان شهادة الثانوية العامة أو بمكتب التنسيق الذى يشرف على أعداد المقبولين وتوجيههم طبقاً لمجموع درجاتهم.

وهكذا ظهرت دولة أخرى من العسكريين.. الوزراء من العسكريين، السفراء من العسكريين، وكذلك رؤساء الشركات ومديرو ورؤساء الأندية الرياضية.. كل هذا فى ظل قيادة لا تراعى الانضباط وتهتم بإرضاء العسكريين فقط.

ويعبر أحمد حمروش فى - قصة ثورة يوليو - عن ذلك قائلاً: إن الثقافة لم تكن موضع اهتمام العسكريين وكانت تمثل بالنسبة لهم معاناة، وأنه عندما كان مديراً للمسرح القومى، وأثناء احتفالات الجيش بعيد الثورة، فى بداية الستينيات اقترح بصفته مديراً لمؤسسة المسرح تقديم رقصة بورسعيد للفرقة القومية للفنون الشعبية، وهى عمل فنى راق ومتكامل ومعبر عن المقاومة الشعبية عام ١٩٥٦، ولكن المشير عامر اعترض، وطلب أن نقدم بدلاً منها عملاً هزلياً رخيصاً اسمه «دكتور الحقنى» لثلاثى أضواء المسرح.

وهكذا قامت فى مصر دولتان «الجيش والدولة» ومن الغريب أن هذا الصراع ظل محصورا فى قمة السلطة.. ربما لا يعرف به إلا بعض رجال المشير المقربين وبعض رجال عبدالناصر المقربين.

لقد لفتت ظاهرة زحف العسكريين على الوظائف المدنية نظر عدد من أعضاء مجلس الأمة، وخاصة بعد أن أشرفت المباحث الجنائية العسكرية على مرفق النقل العام.. حيث اعترض عليها أعضاء مجلس الأمة فى جلسة ٢٠ ديسمبر ١٩٦٤، ووقف على صبرى رئيس الوزراء ليلقى بيانا يدافع فيه عن الاستعانة بالقوات المسلحة فى بعض الأعمال المدنية، وضرب مثلا لذلك بمشاركة الجيش فى تنظيم العمل فى منطقة السد العالى والإسهام فى تنفيذ مشروع الوادى الجديد، والقيام بأعمال البناء والتعمير فى بعض المدن والقرى، وأن الجيش يسهم فى تصليح العربات المعطلة فى النقل العام.. وقال إن البحرية الأمريكية تقوم بأعمال الإنشاءات وخاصة فى الموانئ.



وتزامنت أحداث هذه الفترة مع تكوين الاتحاد الاشتراكى لأول مرة، ليحل مكان الاتحاد القومى، وإجراء انتخابات جديدة لمجلس الأمة بعد الانفصال.

كان مجلس الأمة به ٣١ ضابطا رأس منهم خمسة (٥) لجان من لجان المجلس وعددها ١٨ لجنة.. وأنشئت منظمة الشباب.. وبدأ تدريب الشباب سياسيا، بل وعسكريا أيضا، وربما كان فى فكر البعض تربية هذا الشباب لمواجهة شئ ما غامض، لأنه سيكون من بينهم فى المستقبل رجال القوات المسلحة وضباطها.. وفى أحد معسكرات منظمة الشباب بالإسكندرية دارت مناقشة نظرية حول «دور الشباب إذا ما وقع انقلاب عسكرى»، أو ثورة مضادة ما هو واجب الشباب وكيف يمكن أن يواجهها الشباب؟

وتشعبت المناقشة، وقد قال الشباب رأيهم بصراحة ونقاء.. بعدها وصل إلى

المشير عامر مآدار فى اجتماع الشباب ، ومطالبة البعض أن يتدرب الشباب عسكريا لمواجهة أى انقلاب مضاد ، باعتبارهم جنود الثورة وحمايتها.. ولم يسكت المشير فقد أحدث أزمة .. انتهت كما قال لى شعراوى جمعة عندما تولى المشير عبد الحكيم عامر ، الإشراف على منظمة الشباب أيضا.

هكذا استولى المشير أيضا على الاتحاد الاشتراكى بمنظمة شبابه فرجاله العسكريون هم القيادات فيه.. وهو أيضا المسئول عن منظمة الشباب ..

ويقول الفريق محمد فوزى أن المشير سيطر أيضا على المدارس الثانوية والكليات والجامعة عن طريق تعيين قيادة الحرس الوطنى فى مهمة تدريب واحتواء الطلبة سياسيا .. وكانوا من ضباط الجيش الذين عهد إليهم بالتدريب فى المدارس .. وفى نفس الوقت ، أعيد تشكيل المباحث الجنائية العسكرية من ٣٠ ضابطا و ٥٠٠ جندى يلبسون الملابس المدنية، ومنح الضباط سلطة الضبطية القضائية وكان يقودها حسن خليل أحد أصدقاء شمس بدران .

وقد امتد نشاط المباحث الجنائية العسكرية إلى مراقبة المجمعات الاستهلاكية، وتدخلت فى شئون جريدة الجمهورية التى كان يشرف عليها المشير باعتبارها جريدة الثورة.. وكان أبرز ممارسات ، بل وتجاوزات المباحث الجنائية العسكرية أنها تولت قضيتين.

الأولى : ضبط تنظيم الإخوان المسلمين سنة ١٩٦٥ ، والتحقيق مع أعضائه وتعذيبهم أيضا .. والثانية : لجان تصفية الإقطاع وما شابها من تجاوزات جعلتها تخرج أحيانا عن الهدف الذى أنشئت من أجله خاصة بعد أن امتد عملها إلى القطاع العام فيما سمي بـلجنة الرقابة والإشراف على القطاع العام .

وكان المشير عامر يرأس هذه اللجنة والذى يتبع رأى المشير عامر من خلال الجلسات السرية سوف يكتشف رؤية للمشير مختلفة تماما عما ورد فى الاستقالة التى سبق أن أرسلها للرئيس عبد الناصر ، ويطالب فيها بالحريات وبالديمقراطية.

ففى الاجتماعات المغلقة يمكن أن يظهر رأى المشير عامر على حقيقته ، ويمكن أن نتبين مواقفه الحقيقية.

ويميل البعض ومنهم السادات — فقط بعد أن أصبح رئيسا — إلى أن لجنة تصفية الإقطاع جاءت نتيجة لحادث «مفتعل» هو حادث «كمشيش» .

وكمشيش هى إحدى قرى محافظة المنوفية ، القرية من قرية ميت أبو الكوم التى عاش فيها أنور السادات.. وقد قتل صلاح حسين أمين الاتحاد الاشتراكى فى القرية ، ونسب قتله إلى رجال صلاح الفقى أحد كبار الملاك ، والذين طبقت عليهم قوانين الإصلاح الزراعى ، وأن القتل جاء نتيجة تصديه لعائلة الفقى التى تملك وحدها ١٢٠٠ فدان فى قرية سكانها عشرة آلاف مواطن ، وزمام أرضها كله ٢١٢٠ فدانا.

وكان الإصلاح الزراعى قد وضع يده على ٢٠٠ فدان من أراضي العائلة ، وبقيت هذه المساحة فى حدود المسموح به «لكل فرد مائة فدان».

وكان صلاح حسين يقود مقاومة ضد جبروت هذه العائلة ، وأثناء خروجه من أحد اجتماعات لجنة الاتحاد الاشتراكى بالقرية اعتدى عليه أحد رجال عائلة الفقى وأطلق عليه الرصاص ، وكانت هذه هى وقائع الجريمة .

وتحركت مختلف الأجهزة لترصد الصراع فى القرية الصغيرة ، وكيف أدى إلى مقتل صلاح حسين مسئول لجنة الاتحاد الاشتراكى بالقرية ، والذي كان قد خرج من المعتقل قبل شهور لاتهامه فى قضية مؤامرة الإخوان المسلمين عام ١٩٦٥ ، وقالت مذكرة المباحث العامة المودعة فى ملف القضية ، أن هناك تكتلين فى القرية أحدهما برئاسة صلاح الدين محمد حسين ... ويمثل التكتل الثانى عائلة الفقى وأتباعها .. وأن صلاح حسين سبق اعتقاله أكثر من مرة لانتماؤه لجماعة الإخوان المسلمين المنحلة ، بينما نشاطه الحالى ذو صبغة شيوعية ، ويسود اعتقاد فى قيادته لتكتل الشيوعيين ضد عائلة الفقى !

وفى روايته للأحداث يرى السادات أن الإقطاع كان قد انتهى من هذه القرية وأنه

لم يكن هناك ما يدعو لتشكيل لجنة تصفية الإقطاع فى قرية كانت مركزا للشيوعيين فى الدلتا ، حتى أن «جان بول سارتر» عندما حضر إلى مصر أخذه الشيوعيون إلى هناك تفاخراً بما صنعوا فيها .. وأنه قال ذلك لعبد الناصر اعتراضاً على لجنة تصفية الإقطاع التى رأسها المشير عامر .

ويبدو أن ذلك ليس صحيحاً .. لأن هناك حقائق ثابتة بالوثائق الرسمية تكذب هذا الزعم وتقول إن أنور السادات دعا مجلس الأمة إلى اجتماع طارئ لمناقشة ضرورة تصفية بقايا الإقطاع بعد أحداث كمشيش وأنه تخلى عن رياسته للجلسة وتحدث فى المجلس كعضو فيه من على منصة الأعضاء مُدِيناً للإقطاع فى القرية ، كما تحدث فى نفس الجلسة المهندس سيد مرعى ، وكان قاسياً فى ربطه لحادث كمشيش بقوى أجنبية متآمرة، وقد اتخذ مجلس الأمة برئاسة أنور السادات قرارات عنيفة ليست فقط بتأييد تشكيل لجنة تصفية الإقطاع ، بل وأيضاً المطالبة بالقضاء على الإقطاع إلى حد أن أحد أعضاء المجلس – علوى حافظ – طالب بجلد الإقطاعيين فى الميادين العامة..

وعلى أثر حادث كمشيش تحركت أمانة الاتحاد الاشتراكى وطالبت باتخاذ إجراءات لتصفية ما أسمته الجيوب التى تعمل ضد الثورة . وشكلت فى شهر ابريل سنة ١٩٦٦ اللجنة العليا لتصفية الإقطاع برئاسة المشير عبد الحكيم عامر وضمت ٢٢ عضواً « ٢١ من العسكريين وعضواً مدنياً واحداً هو أمين الفلاحين بالاتحاد الاشتراكى » بالإضافة إلى ١٦ عضواً يمثلون القوات المسلحة والمخابرات كمستمعين .. وكان باللجنة على صبري ، وعباس رضوان وشعراوى جمعة وشمس بدران وصلاح نصر ، وحسن خليل ، واللواء محمد صادق ، وقائد الشرطة العسكرية ، ومدير المباحث العامة، ونائب رئيس المخابرات وغيرهم .

وفى ١٩ مايو سنة ١٩٦٦ عقدت اللجنة العليا لتصفية الإقطاع اجتماعها الأول سرياً، وتحدث فى الاجتماع المشير عامر عن مهمة اللجنة، وقال: «إن كل من ينحرف من الأجهزة الإدارية فى التنفيذ سيكون مصيره السجن مهما كانت وظيفته أو رتبته ، وأنه ليس هناك استثناء فى هذا حتى شخصى أنا، ومن يعطينا معلومات خاطئة أو

ناقصة لتضليلنا لن نتركه دون جزاء لأن هذه عملية جذرية .. ويجب أن يكون مفهوما لجميع الأجهزة الشعبية والإدارية أننا نؤدى عملا ثوريا، ولانقبل إطلاقا أى عمليات تخريبية، أو عمليات تميع .. الطريق يجب أن يكون مفتوحا ، وكل من يعترضه سنزيله من أمامنا وهذه عملية أساسية.

وعندما قال أحد أعضاء اللجنة إن الإقطاعيين بدأوا بعد حادث كمشيش يعاملون الفلاحين معاملة جيدة قال المشير عامر :

— سيعودون إلى سيرتهم الأولى ويستأسدون عليهم ، الموضوع الآن موضوع تصفية ، ويجب أن يتم للنهائية ، فحقيقة موضوع كمشيش أن الإقطاع ظل يباشر نفوذه حتى أصبح ثورة مضادة ولو أنها محدودة ، وهذا يرجع إلى خطأ من الثورة وعلينا الآن أن نصحح هذا الخطأ.. فالإقطاعى الذى يعمل على راحة الفلاحين الآن إنما يعمل ذلك وفقا لخطة وغرض معين ، ثم يعود للتحكم مرة ثانية، وواجبنا أن نصفى الموضوع كله . فنعتقله إذا اقتضى الأمر.. أو نضعه تحت الحراسة إذا اقتضى الأمر .. أو نتخذ كل هذه الإجراءات عند اللزوم «أى نتخذ جميع الإجراءات الثورية الممكنة التى تضمن الاستقرار الاجتماعى فى الريف»..

وفى الجلسة التالية وضع عبد المحسن أبو النور أمام اللجنة كشفا يقول أنه بعد كل قوانين الإصلاح الزراعى فإن عائلة نوار مازالت تحتفظ بثلاثة آلاف فدان ، وعائلة سراج الدين لديها ٢٢٠٠ فدان ، وعائلة الوكيل تملك ٢٣٠٠ فدان، وشريف ١٢٧٥ فدانا ، وعائلة ويصا ١٨٠٠ فدان ، وعائلة البدرأوى ٤٥٠٠ فدان وهكذا .

آلاف الأفدنة مازالت مركزة فى أيدي بعض العائلات وذلك طبقا للقانون .. حيث يمتلك كل فرد من أفراد العائلة مائة فدان ، ولكنهم بتكتلهم جمعوا كل ما يملكون فى قرى كاملة حتى تظل لهم السيطرة عليها ، وقال إن عائلة صيدناوى مازالت تملك أرضا زراعية فى محافظات مختلفة .. مارى صيدناوى توفى زوجها وعندها ولدان ، ويوسف صيدناوى له زوجة وثلاثة أولاد ، وجورج صيدناوى له زوجة ، و خليل صيدناوى له زوجة وابنة ، وسيمون صيدناوى ، ولويس صيدناوى

وأولاده، وعائدة صيدناوى ، وكلهم تحت الحراسة ، وصيدناوى من العائلات اليهودية التى هاجر أفرادها إلى إسرائيل .

وقال المشير عامر : كمبدأ عام جميع الذين طبق عليهم قانون الإصلاح سنة ١٩٥٢ ، يوضعون تحت الحراسة فهؤلاء إقطاعيون بدون شك .. المالك الكبير الذى كانت له سيطرة وقوة اقتصادية قبل الثورة هو يشكل خطورة فعلية .. كل من انطبق عليهم قانون ١٩٥٢ من هذا النوع .. القانون لم يسر إلا على من كان عنده أكثر من ثلاثمائة فدان ، أى الطبقة الغنية التى كانت تسيطر على الحكم والأحزاب فى البلد ، وعندما أردنا إصدار قانون الإصلاح الزراعى سنة ١٩٥٢ رفض البعض الاشتراك فى الحكم إرضاء لهذه الفئة لأنه كان يعتبرهم القوى السياسية المعادية التى لها نفوذ وجذور وسلطة سياسية على مجموعات من الناس فى القرى ، ولها صلات اجتماعية واسعة . وكقاعدة عامة ٩٩٪ ممن كانوا يملكون ٤٠٠ فدان كانوا يمارسون النفوذ الإقطاعى ومن شذ عن هذه القاعدة لاتزيد نسبته عن ١٪ .

وقال عبد المحسن أبو النور : إن عدد العائلات التى طبق عليها قانون الإصلاح الزراعى الأول سنة ١٩٥٢ هو ٣٣٦ عائلة تضم هذه العائلات ١٨٤٢ فردا ، كان فى حيازتهم ١٨٠٦٧٨ فدانا .

وننقل صورة أخرى من المناقشات فى اجتماعات المشير عامر المغلقة بـ لجنة تصفية الإقطاع ... يقول عامر :

«الذين وضعوا تحت الحراسة ، هم رؤوس الإقطاع ، ويجب أن نبعد الجميع عن الريف ، ونحدد إقامتهم فى القاهرة ، أو الإسكندرية ويستولى الاتحاد الاشتراكى على بيوتهم .

- شمس بدران : بعض الموضوعين تحت الحراسة لاتتجاوز ملكيتهم عشرين فدانا .

- المشير عامر : لابد أن يترك القرية .. ماذا يعمل بها .

- شمس بدران : هناك أشخاص لهم أملاك بسيطة وضعوا تحت الحراسة لسبب

غير الملكية .

- أبو النور: هؤلاء هم تجار الحشيش والمجرمون والمرتشون الذين قدموا للمحاكمة.

- المشير: تبين من تحقيق بعض التظلمات أن منهم من كان ضحية تقارير إدارية، وتم رفع الحراسة عنه ، لذلك يعاد بحث الحالات السابقة.

- شمس بدران : الملاك الزراعيون الموضوعون تحت الحراسة الذين طبقت عليهم قوانين ١٩٦١ ، نتصرف معهم دون بحث ، أما الذين لهم ملكيات بسيطة فلا تتخذ معهم إجراءات إلا بعد بحث .



كان المشير عامر في استقالته التي أرسلها إلى عبد الناصر عام ١٩٦٢ يتحدث عن الديمقراطية ، والقانون. ويبدو أن الاستقالة كانت فقط للإحراج أو للاستهلاك المحلي كما يقولون فهو في اجتماع ٢ يونيو ٦٦ في لجنة الإقطاع وبحضور أمناء الاتحاد الاشتراكي بالصعيد يقول بالنص:

إن كل الإجراءات التي نقوم بها يجب أن تتخذ طريقا ثوريا وليس طريقا روتينياً ، بمعنى أنه عند بحث الموضوعات لانتقيد في البحث بالقانون ، بل تقولون آراءكم فيما يجب أن يتخذ طريقا ثوريا وليس طريقا روتينياً ، وبعد أن ينتهى البحث نناقش في هذه اللجنة ، ونتخذ الإجراءات المناسبة ، ولا ننتقيد في هذا العمل بالقوانين الموضوعة ، وأريد أن تكون آراءكم في هذه الموضوعات جريئة وثورية، فإذا كانت هناك عائلات ترهب الناس بالإجرام، أو تمتلك بعض وسائل الزراعة ، مثل ماكينات الري في المناطق التي تعتمد عليها ، أو قد تملكوا مراكز النفوذ في القرية أو النواحي الإدارية كالعمودية ، ومشیخة الخفراء والجمعيات التعاونية أو لجنة الاتحاد الاشتراكي أو المجلس القروي ، وما إلى ذلك ، فكل هذه الأجهزة يجب ألا يتدخل فيها احتكار ، لنفوذ معين ، ومن الإجراءات التي سنتخذها وضع الناس الذين يترتب عليهم تهريب الأرض تحت الحراسة أو الإبعاد عن القرية أو الريف.

وفي الاجتماع التالي يقول المشير : إن موضوع تهريب الأرض عملية سياسية أكثر

منه تهريبا لأن الذين طبق عليهم قانون سنة ١٩٥٢ لا يمكن أن يكونوا موالين للثورة ، ولو لم يكن لهم نشاط معاد ظاهر حاليا ، ولكن لو أتيحت لهم الظروف لأظهروا عداؤهم ، وإذا رجعنا بالذاكرة إلى سنة ١٩٥٤ نجد أن كل الذين هددوا الثورة سنة ١٩٥٤ ، هم الإقطاعيون والإخوان المسلمون .. وغالبيتهم معادون للثورة ، كونه يسير الآن جانب الحائط غداً يسير فوق الحائط ، لو استطاع ، بدليل أن هؤلاء الناس تكتلوا سنة ١٩٥٦ وطلبوا دخول الإنجليز ، ووزع بعضهم الشربات فلا يجب أن ننسى الأحداث.

وفى أحد الاجتماعات يدور هذا الحوار :

الحارس العام إبراهيم مخيمر : هناك اثنان من عائلة التلاوى الأول متزوج من بنت التلاوى المدعوة ميرفت ، وهو الضابط على رحى ، والآخر ضابط مهندس من عائلة التلاوى .

حسن خليل : الضابط على رحى متزوج من ميرفت ابنة التلاوى والتحريرات عنه حسنة.

المشير عامر : ينقل الضابط المهندس إلى وظيفة مدنية ، والشخص الآخر المتزوج من ابنة التلاوى ، وهو على رحى الذى لم يبت فى أمره ينقل أيضا إلى وظيفة مدنية .

صلاح نصر : هناك حالات مثل على رحى ، وهو من الضباط الأكفاء ، وتاريخهم معروف .

المشير عامر : ولو أنه ضابط كفاء ، وتاريخه معروف إلا أن زوجته وضعت تحت الحراسة .

صلاح نصر : هذا القرار لن يؤثر فيه .

المشير : كيف لا يؤثر فيه إننا بشر ولا بد أن يتأثر ولاؤه ، وإذا كان ضابطا كفؤا فاننا ننقله إلى عمل آخر .

حسن خليل : هذا الضابط يعمل بإدارة التوجيه المعنوى .

المشير عامر : كيف يواجه معنويا وزوجته خاضعة للحراسة... هل يمكن أن ننقله إلى الإصلاح الزراعى مثلاً؟؟

صلاح نصر : إذا كان الضباط كفؤا وسيرته سليمة فلماذا لايبقى فيها.
المشير عامر : جميع أجهزة الأمن يجب أن تكون سليمة ١٠٠٪ ، ويمكن أن يوضع هذا الشخص فى مكان آخر.



الناس ينقسمون فى رأى حول تصفية الإقطاع بعضهم يهاجمها، وبعضهم يصفها بأنها كانت عملا ثوريا .. صلاح نصر مثلا يرى أنها أعظم وأحسن اللجان التى شكلت فى مصر، لولا بعض تجاوزات المباحث الجنائية العسكرية.. والسادات يترى عكس ذلك فيقول أنها كانت نقمة على مصر، وذلك بعد أن أصبح رئيساً ، بينما رأيه المسجل فى مجلس الأمة الذى ناقش الأمر وكان هو رئيسه كان مختلفاً.. وسوف ينقسم الناس أيضا حول آراء المشير عامر فى هذه اللجنة بعد نشرها، ذلك أن شريحة كبرى من أنصار المشير يدعون أنه تورط فى هذه اللجنة، وأن حضوره فيها كان شكليا بضغط من عبد الناصر ولكن الذى يستحق التأمل الشديد هما واقعتان وضعنا أمام اللجنة ..

* الأولى تعكس رؤية المشير عامر الثابتة لتاريخ مصر.. فعندما عرض موضوع عائلة الباسل . وكيف أنها هربت أرضا زراعية قال المشير عامر أن هذه العائلة لها تاريخ مجيد وكفاحها يعتبر مشرفا لأفرادها .. فقد كافحت الإنجليز والسرائى فى وقت لم يكن يجرؤ فيه أى شخص على الوقوف ضدهما ، والمساحة المهربة لاتزيد عن تسعة عشر فدانا من مجموع الملكية حوالى ٢٧٠٠ فدان وهى نسبة بسيطة .

واقترح الاتحاد الاشتراكى بالفيوم أن توضع الحراسة على الأرض دون الأشخاص.

ويوافق المشير قائلا : أن ابنة ستالين تملك بيتين أحدهما فى موسكو ، والثانى فى

الريف السوفييتى . مع أنها لا تقوم بأى عمل فى الوقت الذى لا يعطى للوزير سوى بيت واحد .. أقصد أنه حتى الشيوعيين يكرمون ذوى الماضى الوطنى .. إن التاريخ الوطنى له قيمة .. ولكن من واجبنا أن نعمل على استئصال النفوذ وهذا موضوع لا يجب إهماله .

* الواقعة الثانية التى تحتاج إلى تأمل هى ماترويه محاضر جلسة يوم ٦ يوليو ١٩٦٦ .. ولننقل الحوار كما ورد فى محضر الجلسة المغلقة :

المشير : لاشك أنه مخالف للقانون ولتوصيات فرض الحراسة الإجراءات التى تمت على «محمود السيد حسنين على يوسف» وعائلته كذلك وإبعاده عن الريف .

حسن خليل : بالنسبة للتوصية توجد ظاهرة غريبة وهى أن توثيق العقد فى الشهر العقارى تم فى ظرف ساعة وأربعين دقيقة .

عامر : هذا موضوع قد تم بحثه بمعرفة المباحث الجنائية فنريد تحديد المسئولين بالنسبة للتوقيع .

إبراهيم مخيمر : إحدى عمليات التوثيق تمت فى ساعة واحدة وأربعين دقيقة .

عامر : تشترك المباحث الجنائية العسكرية فى تحقيق هذا الموضوع .

عباس رضوان : زيادة فى الإيضاح فإن هذا الشخص قد سجل العقد يوم ٢٢ يوليو، والقانون صدر يوم ٢٥ يوليو فمن المؤكد أنه كان يعلم بصدوره .

حسن خليل : هذا مع العلم بأن يوم ٢٣ يوليو كان عطلة، ويوم ٢٤ يوليو كان يوم جمعة .

رياض : توجد بالمنوفية حالات كثيرة مشابهة ، وفى يوم ٢٢ يوليو ١٩٦١ بالذات تم الكثير من هذه التصرفات ، وإجراءات التوثيق تمت فى ظرف ساعة ونصف تقريبا .

عامر : من المؤكد أنهم كانوا يعلمون بصدور القانون لأن وجود أكثر من حالة يشير إلى أن هؤلاء الناس جميعا كانوا يعلمون أن القانون سيصدر يوم ٢٥ يوليو فتصرفوا على هذا الأساس .

يكون السؤال الذى لم تبحثه اللجنة من الذى أفشى أسرار هذا القانون قبل صدوره وكيف علم به بعض الإقطاعيين من أبناء المنوفية بالذات، وعدد قليل بالدقهلية أيضاً.

ولم تجب اللجنة على هذا السؤال .. والموضوع جدير بالتأمل والبحث لتبرئة ذمة السيد أنور السادات رئيس مجلس الأمة وأحد الذين علموا بالقانون ، وشاركوا فيه قبل صدوره وهو أيضاً أحد أبناء المنوفية.



محصلة عمل لجنة تصفية الإقطاع كانت وضع الحراسة والاستيلاء على حوالى ٢٠٠ ألف فدان ، ٩٤ قصرا ، ٢٠ ألف رأس من الماشية، ٣٦٣ من الخيول العربية الأصيلة ، ١٦١٣ آلة زراعية .. وأبعد عن القرى ٢٠ من الأسر الإقطاعية .. وتم حل العديد من لجان الاتحاد الاشتراكى والجمعيات التعاونية ، وكذلك تم فصل كثير من الموظفين من أعمالهم .

وبعدها دخلت اللجنة مرحلة ثانية هى الانتقال إلى القطاع العام لبحث انحرافاته . وقد اختصت هذه اللجنة بمناقشة تعيين رؤساء مجالس الإدارة .. وكل قيادات القطاع العام ... وقالت الأهرام فى ٤ يناير ١٩٦٧ أن المشير اتفق على عشرين قاعدة مع رئيس الوزراء صدقى سليمان لرفع مستوى الإنتاج، وتوفير الاستقرار للقطاع العام عن طريق إعادة النظر فى مدى صلاحية المسئولين عن مختلف فروع الإنتاج ، ورؤساء الشركات ، كان ذلك يحدث عام ١٩٦٧ ...

الزواج الثاني للمشير

تعرف المشير علي السيدة برلنتي
عبد الحميد عن طريق صلاح نصر،
عقب عودته من سوريا بعد
الانفصال.. وكانت حكاية طويلة،
ولكنها ظلت في إطار من السرية
حتى بعد أن تزوجها زواجا عرفيا
تحدث عنه شقيقتها السيدة إصلاح
عبد الحميد حواش.



أكثر الموضوعات حساسية فى قصة المشير عبد الحكيم عامر .. هى حكاية زواجه من الفنانة برلنتى عبد الحميد .. فالمشير عامر كان متزوجا ، وله أولاد فضلاء من زوجته الأولى .. والسيدة برلنتى عبد الحميد أنجبت من المشير ولدا اسمه عمرو .. لذلك فإن تناول هذه القضية ، بكل تفاصيلها قد يبدو أمرا غير مستحب ولا لائق .. وربما يقول البعض إن تلك حياة الرجل الشخصية ، وكل شخص حر فى حياته ، وربما أنه ليس من الجائز مناقشة المسائل الشخصية بجوانبها المختلفة فى حياة أى رجل عام .. وقد يكون ذلك صحيحا ، أو غير صحيح .. ولكن قصة زواج المشير من برلنتى عبد الحميد كانت موضع أسئلة ، واستجابات .. وسجلت كثير من تفاصيلها فى أوراق رسمية .. وكان البعض يرى أن لها انعكاسات على حياة الرجل ، وعلى عمله .



فى ليلة عودة المشير عبد الحكيم عامر جريحا من سوريا عقب الانفصال تعرف على الفنانة برلنتى عبد الحميد عن طريق صلاح نصر ، فقد أقام عدد من ضباط القوات المسلحة حفل شاي متواضعا للمشير عامر ، لرفع معنوياته .. وليشبتوا أنهم معه وأن ولاءهم له ، وأنهم يشاركونه أزمته النفسية .

ويقول صلاح نصر أنه بعد انتهاء هذا الحفل الكبير أراد أن يقيم للمشير حفلا ضيقا تحضره فقط النخبة من الأصدقاء ، وفى هذا الحفل رأى عبد الحكيم عامر برلنتى عبد الحميد وجلس معها لأول مرة .. وكان للسيدة برلنتى عبد الحميد نشاط بارز تلتقى بالأدباء والمفكرين خاصة فى فترة زواجها من أحد الماركسيين الذين سافروا إلى ألمانيا .. ويبدو أن المشير عامر قد بُهر بثقافة الفنانة برلنتى وكان هذا هو اللقاء الأول على حد رواية صلاح نصر .

وكانت مصر قد استعانت بعدد من الخبراء الألمان للعمل فى الصناعات الحربية ، وكانت إسرائيل ترصد نشاط هؤلاء الخبراء الألمان وتتابعهم ، حتى أنها دبرت أكثر من مؤامرة لاغتيالهم عن طريق إرسال طرود ملغومة ، وقد انفجر أحد هذه الطرود فى سكرتيرة كبير الخبراء ، كما انفجر طرد آخر فى مكتب بريد المعادى ، لذلك فقد

فرضت عليهم إجراءات أمن غير عادية لحمايتهم وطلب على شفيق صفوت من عبد المنعم أبو زيد - على حد رواية الأخير - أن يكرس كل جهده للبحث عن مسكن لخبير ألماني تتوفر فيه شروط أمنية محكمة .

بعدها بيوم سأل المشير عامر عبد المنعم أبو زيد عما إذا كان على شفيق كلفه بمهمة خاصة للبحث عن مسكن لخبير أجنبي .. وأجاب أبو زيد بأن ذلك قد حدث فعلا .

كان عبد المنعم أبو زيد يتجه للبحث عن مسكن في حلوان أو المعادي، ليكون ذلك المسكن قريبا من عمل الخبراء الأجانب ومقر عملهم في تلك المناطق ووافق المشير على أن يكون البحث سريعا، فالمهمة عاجلة ، وعاجلة جدا .. ولما لم يجد المسكن المناسب في المعادي عاد يسأل ويستأذن المشير في أن يتجه ببحثه إلى مكان آخر .

« وفعلا بحثت عن أكثر من منزل حتى عثرت على فيلا يملكها رجل قطري .. ولا يسكنها .. ووكيله صاحب إحدى المكتبات بشارع الفجالة .. ووجدت أنها ملائمة .. ووضعت عيني عليها ولكني لم أفاتح أحدا في استئجارها لأن على شفيق لم يكن موجودا في القاهرة فقد كان في الولايات المتحدة بصحبة فريق الملاكمة .. بعدها سافرت مع المشير عامر إلى اليمن ، كان معنا أنور السادات ، وفوزي عبد الحافظ ، لم يحدث أن سافر المشير عامر إلى اليمن أبدا دون أنور السادات، لأنه كان المسئول السياسي عن اليمن ، كما أن عامر كان المسئول العسكري عنها ، سألتني المشير عن موضوع مسكن الخبراء قلت له أنه يكاد أن يكون مستهيا .. ولكني أنتظر على شفيق حتى أعرض عليه ماتوصلت إليه .. فقد كنت أخشى الحساسيات ، لذلك كنت أضع على شفيق في الصورة دائما ، حتى لا يظن أنني أريد أن أقفز على أكتافه ، فضلا عن أنني كنت أعرف على شفيق ووالده ووالدته من قبل الثورة، وكانت علاقتنا جيدة وطيبة قبل العمل وأثناءه» .

ولكن المشير رد على عبد المنعم أبو زيد في حسم :

- احنا مستعجلين خذ الطائرة الصبح، وانزل على مصر وتيجي ومعك خبر

«الفيلا» .

«نزلت من اليمن ٢٤ ساعة ، وفقنى الله خلالها ذهبت إلى وكيل المالك، طلب إيجارا (٣٢) جنيها، وافقت، سألتني عن المستأجر قلت له على الفور: الدكتور ممدوح البربرى أعتقد أن اسم البربرى كان عالقاً فى ذهنى لأنه كان نفس اسم المسئول فى التليفونات أو شيئاً من هذا القبيل، الفيلا بشارع حدائق الأهرام.. لها حديقة واسعة.. وبدأت التخطيط لتأسيثها على أساس أن السكان أجانب، مقاعد شرقية، وأركان فرعونية وتركت عملية التأسيث، ووضع كشافات كهرباء فى أركان الحديقة وعدت إلى اليمن لأبلغ المشير أن الأمر قد تم فعلاً وبعد عودتنا من اليمن بأيام.. طلب منى المشير أن يذهب لرؤية الفيلا.. صحبته فى سيارتى.. طفنا حولها.. ثم دخلها وجدها مؤثثة ونظيفة، ومستكملة من كل شىء.. حتى التليفون به حرارة!.. قال لى المشير عامر أنه سوف يوصلنى للجيزة لأنه سينتظر فى الفيلا بعض الوقت.. قلت له سأستقل سيارة تاكسى.. وتركته... وهكذا انتهت علاقتى بهذا الأمر أو هكذا خيل إلى...»



وبعد شهر استدعى على شفيق الرائد عبد المنعم أبو زيد وطلب إليه الذهاب لإصلاح الثلاجة فى منزل الخبير بالهرم.

واعترض عبد المنعم أبو زيد «لأن هذا من اختصاص اللواء عصام خليل المسئول عن الخبراء»!.. ولم يوافق على شفيق على ذلك.. وطلب من «أبو زيد» أن يتولى الأمر بنفسه.. وكانت المرة الأولى التى يذهب فيها إلى الفيلا بعد ذلك.. قال البواب إسحق بمجرد أن رآه إنه لم يتقاضى مرتبه.

رجع أبو زيد إلى على شفيق الذى أخبره أنه مسئول عن سداد الإيجار، ودفع أجر البواب فالمشكلة أن أحدا منهم لا يذهب إلى هناك.

«الحقيقة ساورنى شك وقلت لعلى شفيق أنا أصغر كم رتبة، وربما أكتشف أمر الخواجات سيقال أننى المسئول.. فأبعدنى عن هذا الأمر».

ولكن أبو زيد استمر يتردد على البيت لإجراء إصلاحات فى الكهرباء أو الأثاث كلما طلب إليه ذلك.

«وأحسست أن شيئاً ما يحدث فى البيت.. مناديل المشير وكنت اشتريتها له وجدتها فى أحد أركان الصلاة.. لاحظت أننى عندما أذهب لا أجد أحداً بالمنزل، فإذا كان الرجال يذهبون للعمل.. فأين النساء؟!.. بدأت الشكوك تساورنى للحظات، ولكنى قلت ربما يتردد المشير على الخبراء.. ربما صاحب عصام خليل المشير للقاء الخبراء.. وخاصة وأن إسحق البواب، وزوجته كانا يقولان لى أن الخواجة والخواجاية كانا هنا.

و لم أكن أستطيع أن أكثر من توجيه الأسئلة لإسحق البواب حتى لا أدفعه لأى شك.. كنت أصحب المشير عامر.. أقود السيارة وأوصله إلى مبنى المخبرات العامة، ويصعد المشير، وأترك السيارة وأجلس فى الخارج أنتظره، وفى نهاية السهرة كان المشير يطلبنى.. أضع يدي على السيارة، بعد أن يركب أجدها ساخنة... إذن فأغلب الظن أن السيارة خرجت بالمشير، وأنها لم تكن واقفة كما تركتها.. توقفت عند هذه الملاحظة ولكنى لم أتكلم.. وما كان لى أن أتكلم».



كان عبد المنعم أبو زيد يقوم ذات صباح ببعض الإصلاحات فى المطبخ على حد روايته عندما جاءته زوجة البواب بسرعة لتخبره أن الخواجاية حضرت.. وأسرع للخروج من الباب الخلفى.. وركب سيارته ولكنه وجد سيارة أخرى تقف خلفها تمنعها من الحركة.. ورأى عبد المنعم سيدة ترتدى بلوزة وبنطلوناً وتضع نظارة سوداء على عينيها تناديه!

- أستاذ عبده.. أستاذ عبده.. لو سمحت!

«وبديلو ماسية صافحتنى.. وقالت لى: متشكرة قوى.

لم أتفوه بكلمة، كان يمكن أن ألحظ للوهلة الأولى أنها ليست خواجاية لأنها

تتكلم عربى، ولكن تفكيرى قد أصابه شلل هى تقول: أنا متشكرة .. وأنا أفكر عما إذا كنت قد رأيت هذه السيدة من قبل .. وأين؟

عندما قالت: أنا قلت للدكتور يشكرك بالنيابة عنى.

بدأت أفكر .. فى كلمة الدكتور لحظة إلا أنها واصلت: أنا مكنتش متوقعة الذوق ده .. والفرش ده .. الست إزيها؟؟ ..

- ست مين؟؟

- أم نبيل « زوجتى »

- كويسة.

- جنبها لسه تاعبها .. تعجبت، ولكننى أجبت:

- الحمد لله أحسن.

« ثم سألتنى عن الأولاد، واحدا، واحدا .. جلال عامل إيه .. خذ البطولة .. سامى عامل إيه ..؟؟ .. رأسى تدور وأنا أفكر فى من تكون هذه السيدة .. لم أكن قد رأيت برلتى عبد الحميد أبدا ولم أكن أعرفها .. وخرجت من ناحية مطعم « اندريا » ركبت سيارتى، وأنا أستعرض فى ذاكرتى الذين أعرفهم ربما أكون قد رأيتها، ولكن أين ومن هى .. حتى وصلت إلى بيت المشير فى الجيزة، ووجدت هناك على شفيق قلت له:

- احنا متفقين لما أكون فى الهرم ماحدث بيحى.

- من اللى قال إن حد راح لك .. وأنا لسه منتظر ك تكلمنى بالتليفون لما تخلص.

- لا .. راحت.

- بتقول راحت ... هى مين؟!

- أيوه واحدة .. وكلمتنى .. وكانت راكبة عربية.

- تبقى هى.

- مين هي؟

- برلتى

- برلتى عبد الحميد؟

- أيوه .. حصل لخبطة أنا مش مسئول عنها.

- هي دى الخبيرة؟

بعدها قال على شفيق أن المشير ينتظرني فى الحلمية .. وعندما ذهبت إليه قال لى:

- شفت الست اللى قعدت تشتم فيها لعللى ... وقال لى: - بكره لما تعرفها تلاقىها

طيبة، غير النظرية اللى أنت فاهمها!!

وضعت أمام الأمر الواقع، وأصبحت أتردد على المشير هناك.



كثير من التفاصيل الصغيرة ، والكبيرة يرويها عبد المنعم أبو زيد منها مثلاً قصة البيت الذى استأجره للمشير عامر فى كنج مريوط .. فقد استدعاه على شفيق، وطلب منه أن يبحث عن منزل للخبراء فى الرأس السوداء بالإسكندرية.

هناك وجد منزلاً يملكه رجل أرمنى يتاجر فى الآلات الكاتبة، وقد اشترى المنزل باسم صلاح ابن المشير عامر .. هذا البيت بالإسكندرية كان يذهب إليه المشير، ومعه صديقه محمد كامل حسن المحامى، والذى قدم للسينما وللإذاعة فى الخمسينيات عدداً من الأعمال الشهيرة.

قلت لعبد المنعم أبو زيد: هل كان عبد الناصر يعرف بقصة المشير مع برلتى عبد الحميد .. وهل رأيته عندها!

قال: أنا لم أره عندها أبداً ولا أعرف، اذا كان يعرف أم لا يعرف ..



أدلت شقيقة برلتى عبد الحميد السيدة اصلاح عبد الحميد حواش الشهيرة بزهرة بأقوالها حول علاقة المشير بشقيقتها فى التحقيق الذى أجرى معها يوم ١٧-٣-١٩٦٨، وجاء ملخص أقوالها ما يأتى :

١- تقوم برلنتى عبد الحميد بعرقلة زواجهما «زواج إصلاح» وذلك بمحاولتها اتهامها هى وزوجها بتبديد أثاث خاص ببرلنتى بقصد فصم زواجهما ليتسنى لبرلنتى مراقبة تصرفات أختها معها والقيام بخدمتها.

٢- ذكرت أن أختها برلنتى عبد الحميد سافرت إلى الخارج بتأشيرة خاصة أحضرها عصام خليل بعد موافقة المشير يحتمل أن تكون التأشيرة من «المخابرات العامة» وسافرت باسم نفيسة عبد الحميد ومكثت ثلاثة أيام، وقد سافر معها مصطفى عامر كمرافق لها، وأحضرت معها خمس حقائب تحوى ملابس بحوالى ألف جنيه.

٣- تعرفت برلنتى على المشير بواسطة صلاح نصر، بعد حوادث سوريا إذ كان المشير فى حالة نفسية سيئة وأراد صلاح نصر أن يرفه عنه.

٤-

٥- كان من آمنيات برلنتى طوال حياتها أن تتزوج من شخصية مشهورة ولذلك عقدت العزم بأن تتزوج المشير بأية وسيلة.

٦-

٧- كان صلاح نصر غير راض عن علاقة برلنتى بالمشير.

٨-

٩- بعد هذه الحادثة تعلق المشير ببيت الجيزة، حيث تسكن عائلته فى الدور العلوى ويكون المشير بالدور السفلى وكان هذا مخططا لعدم تأنيب ضمير المشير عند عودته للمنزل متأخرا.

١٠-

١١- كانت برلنتى تريد المشير خالصا لنفسها وتغير من كل شخص يعطف عليه المشير بما فيهم والدتها وأخواتها.

١٢-

١٣- قامت برلنتى عبد الحميد بتقديم كل من محمد كامل حسن المحامى وزوجته

سهير فخرى إلى المشير كأصدقاء وقام محمد كامل حسن المحامى باستغلال هذه المعرفة بأن يوسف المشير فى تصرف قصصه وكتبه إلى الشئون العامة، ولكنه كان يجد صعوبة فى استجابة المشير لذلك.

١٤- أن المشير أرسل محمد كامل حسن إلى المستشفى مرتين للعلاج من آثار إدمانه للخمر وذلك بإيعاز من عبد المنعم أبو زيد حتى يخلو الجو للأخير كى يتزوج من سهير فخرى.

.....١٥

.....١٦

.....١٧

١٨- كان كل من عبد المنعم أبو زيد وعصام خليل من المقربين جدا إلى برلتى.

.....١٩

٢٠- أن المشير كان يؤمن بفكرة الاتحاد الاشتراكى ولكنه كان غير راض عن الموجودين به وأنه كان يميل إلى الاتحاد السوفييتى بشدة قبل العدوان الأخير وخصوصا أنه كان على صلة وثيقة بخروشوف وأن الأخير كان لا يرفض له طلبا.

٢١- كانت علاقة المشير بصلاح نصر تتوتر أحيانا وكان ينصحه المشير بأن كل إنسان له أن ينحرف بشرط ألا يؤثر ذلك على عمله وأنه سيراقبه باستمرار وخصص لذلك أحد الأفراد للسؤال عن صلاح نصر كل يوم فى منزله.

٢٢- كانت علاقة المشير ببرلتى عبد الحميد فى الأيام الأخيرة وثيقة وكان يطلعها على جميع تحركاته كذا كانت تصل له البوستة عندما يكون موجودا معها كما أنه يناقش معها بعض الأمور السياسية.

.....٢٣

(*) الأقوال الناقصة حذفها المؤلف لأنها خاصة جداً وغير قابلة للنشر.

.....٢٤—

.....٢٥—

٢٦- الفيلا بمصر الجديدة وقطعتان من الأرض بالهرم وسيارة نصر ٢٣٠٠
مشتراة من أموال المشير باسم والدته برلتي سيدة إسماعيل فراج، وأن المشير لم تكن
لديه القدرة المالية لشراء فيلا فاستدان مبلغاً من الرئيس لإتمام ثمن الفيلا .

٢٧- تقوم برلتي الآن بعمل فواتير عن طريق جار لها بالمنزل يعمل فى المزاد
لإثبات ملكيتها لبعض الأشياء.

٢٨- قامت برلتي باتصالات بمختلف الأوساط لمناصرة المشير بعد الاستقالة
وكانت تشيع أن السيد الرئيس قبض على المشير بعد دعوته على العشاء بمنزله وكانت
تقول لقد عادت مذبحه الممالك.

.....٢٩—

٣٠- روت أنه فى الأيام الأخيرة بعد استقالة المشير وتحديد إقامته كان حلقة
الصلة بينها وبين المشير هو أمين حسن عامر لنجل حسن عامر شقيق المشير.

٣١- ذكرت أن من أسباب انتحار المشير حساسيته وخوفه من الفضيحة خصوصاً
بعد معرفته بأن المخبرات قد قامت باستدعاء برلتي لمدة ثلاثة أيام على التوالى لمعرفة
أخبارهم ولكنه انتحر فى اليوم الرابع.



لا أحد يستطيع أن يجزم ما إذا كان عبد الناصر يعرف بقصة زواج المشير من
السيدة برلتي عبد الحميد أم لا.. لكن الثابت أنه لم يذهب إلى بيتها على الإطلاق..
كاتم أسرار المشير قال أنه لم ير عبد الناصر هناك أبداً.. صلاح نصر قال أن عبد
الناصر كان يعلم، ولكنه لم يذهب أبداً إليه فى بيتهما.. الرجال الذين كانوا
حول عبد الناصر وظلوا إلى جانبه حتى انتقل إلى رحمة الله يجمعون على أن

عبدالناصر لم يكن يعلم.. بل إنه فوجيء بأنه أنجب منها ولدا وظلت أجهزة الأمن تبحث طويلا حتى اهتدت إلى أنه قد قُيد في مكتب صحة مصر الجديدة.. وكان ذلك عقب انتقال المشير عامر إلى رحمة الله، فقد كانت الصفحة المقيد اسمه بها بسجل المواليد منزوعة من الدفتر الخاص .

و هناك عدد من الوقائع يمكن أن تكون مؤشراً هاماً حول هذا القضية في مقدمتها، قضية مسئول الشباب في حى عابدين فقد فوجيء مسئول الشباب بورقة، وجدها تحت باب بيته مكتوبة على الماكينة تقول أن المشير عامر يتردد على السيدة برلنتى عبد الحميد فى فيللا على ترعة المريوطية بالهرم.. وأن السيدة برلنتى على وشك أن تنجب من المشير.. وأسرع مسئول الشباب يحمل الورقة إلى قائد منظمة الشباب الدكتور حسين كامل بهاء الدين.. الذى ذهب بها إلى على صبرى.

ويقول صلاح نصر أن على صبرى أرسل الورقة إلى شعراوى جمعة لإجراء التحريات اللازمة.. وقامت أجهزة الأمن بفتح ملف للتحريات.. وأرسلت الملف إلى جمال عبد الناصر.. الذى وضعه أمام المشير عامر.

وثار المشير عامر - على حد رواية صلاح نصر - وخاصة عندما سأل جمال عبد الناصر، ما إذا كان قد أمر بمراقبته، وأجابه عبد الناصر أنه قد فوجيء بالدوسيه مرسلاً إليه من شعراوى جمعة.

وتساءل المشير كيف يراقب نائب رئيس الجمهورية بواسطة ضباط ومخبرين من وزارة الداخلية دون أمر من رئيس الجمهورية؟؟

وطالب بإخراج شعراوى جمعة من الوزارة، بل وإقالته واعتقاله... كما طالب بإخراج على صبرى من الاتحاد الاشتراكى، بعد أن وصلته معلومات فيما بعد عن كلام كان يردده مسئول الشباب بعابدين فى اجتماعاته الخاصة عن الورقة التى وجدها تحت باب شقته بباب اللوق!!

ويقول صلاح نصر أن عبد الناصر طلب منه إجراء تحقيق مكتوب مع كل من على

صبرى، وشعراوى جمعة، حول هذه الواقعة.. ولكنه لم يجر التحقيق، فقد أثر أن ينهى الموضوع بطريقة ودية، عندما اتصل بشعراوى جمعة وعلى صبرى، وطلب منهما تسوية الموضوع مع المشير، والاعتذار له وحل الموضوع دون تحقيق أو ضوضاء، وقد استجاب كل من شعراوى جمعة وعلى صبرى لما طلبه صلاح نصر، وتمت تسوية الموضوع وديا حيث قبل المشير اعتذارهما، واتصل به عبد الناصر بعد ذلك وطلب منه عدم إجراء التحقيق لأن المشير لم يعد يريد تحقيقا..

ولكن شعراوى جمعة يروى لى القصة بطريقة مختلفة.. فعندما وصلته الورقة، كان همه معرفة من هم الذين يشوهون صورة المشير وسمعته، ومن هنا انطلق البحث الذى أسفر عن أن هذه الورقة لم تكن الوحيدة بل إن المديعة السيدة سعاد القاضى، قد وجدت تحت باب شقتها بباب اللوق نفس الورقة، وبالبحث والتحري ثبت أن الورقة مكتوبة على الآلة الكاتبة، فى منزل إحدى السيدات بباب اللوق وهى التى قامت بتوزيعها.

ويقول شعراوى جمعة: أنه قبل عمل أى بحث، وعندما تلقى الورقة اتصل بسامى شرف وأخبره، على أساس أنه سوف يخبر الرئيس، وفهم من محادثته مع سامى شرف، أنه لآمانع من إجراء البحث، ولم يكن يتصور أن هذا رأى سامى شرف من تلقاء نفسه، وإنما تصور أنه رأى عبد الناصر وأنها موافقة الرئيس.. ولكن عبد الناصر اتصل به وأخبره أن المشير غاضب جداً وأنه طالب باعتقاله، وأن عليه أن يذهب للمشير للتفاهم معه، وذهب شعراوى جمعة للمشير عامر، وأخبره أنه لم يكن يراقبه. ولكن كان يحميه من الذين يشهرون به.

وقال المشير أنه لن يبقى فى القاهرة، وأنه أرسل لاستخراج جوازات سفر بأسماء مستعارة لكى يسافر إلى أسبانيا، ويقيم هناك.. وكان اعتراض المشير أن مثل هذه الأوراق عندما تتداول فى وزارة الداخلية، فإنها سوف تصل إلى زكريا محيى الدين، لأنه كان يعتقد أن رجال وزارة الداخلية على اتصال بزكريا محيى الدين.. وانتهى الموضوع عند هذا الحد.

كان البحث يدور كما قال لى شعراوى جمعة، عن الذى كتب هذه الورقة، وعن

الذى يريد التشهير بالمشير، ولم يكن يتعرض للقضية الأساسية، وهى قضية المشير عامر والسيدة برلنتى عبد الحميد، ولهذه القصة تداعيات أخرى طويلة، حيث أُلقت المخابرات العامة القبض على مسئول الشباب فى كمين أعدته له بإحدى شقق مدينة نصر، فى محاولة، لمعرفة من أين أحضر الورقة، فقد كان هناك شك فى أنه هو الذى كتبها... بيد أن ذلك لم يكن صحيحا.. إذ أن وراء إرسال هذه المعلومات وإشهارها بهذه الطريقة، صاحب مصلحة فى أن يعلن هذا الزواج.. ويعرفه الناس، وألا يظل سرا.. وخاصة أنه كان زواجا عرفيا. لم يوثق عند أى مأذون، والزواج العرفى لا تترتب عليه حقوق قانونية، كالإرث والمعاش وغيرهما.. كانت ورقة عرفية وقعها شاهدان من عائلة عامر.. هل تدل هذه القصة على أن عبد الناصر كان يعرف؟؟

والواقعة الثانية حدثت عقب وفاة المشير عامر بعد هزيمة عام ١٩٦٧، عندما دلت التحريات على أن السيدة برلنتى عبد الحميد كانت وراء طبع استقالته التى وزعت على نطاق واسع فى مجلس الأمة، والنقابات العمالية، وداخل القوات المسلحة..

وألقى القبض عليها، وكان التحقيق سياسيا فى مبنى المخابرات العامة، يجريه المهندس حلمى السعيد، وهو غير التحقيق الذى أجرته سلطات التحقيق فى قضية المؤامرة، وعندما أراد المهندس حلمى السعيد سؤال السيدة برلنتى عبد الحميد رفضت، «فهى لن تتحدث إلا أمام جمال عبد الناصر، أو من يرسله نيابة عنه، لأن لديها معلومات هامة».

ويقول أمين هويدى مدير المخابرات فى ذلك الوقت أنه اتصل بالرئيس وقال له إن السيدة برلنتى ترفض الحديث إلا معك، أو مع من ترسله إليها.

وأرسل إليها عبد الناصر مدير مكتبه سامى شرف الذى أمضى معها ساعات، وخرج بعدها ليقول لأمين هويدى على حد تعبيره لى: إن برلنتى عبد الحميد متزوجة من المشير عامر، بورقة زواج عرفية.. ويقول أمين هويدى: أن هذه كانت المرة الأولى التى سمع فيها عن زواج المشير من السيدة برلنتى عبد الحميد وأنه فوجئ بالنبأ.

بعدها بحوالى ساعة ، اتصل جمال عبد الناصر تليفونيا بأمين هويدى وقال له :

« سيب برلنتى ياأمين .. دى مرات المشير » .

وأوصلتها سيارة من المخابرات معرزة إلى بيتها .. على حد رواية أمين هويدى لى
وقلت لأمين هويدى : أفلم يكن جمال عبد الناصر يعلم بنبأ زواج المشير
من برلنتى عبد الحميد؟!

وقال : «الله أعلم» ولكن هذه هى كلمات عبدالناصر لى بالحرف
الواحد.

ومعنى رواية هويدى أن عبد الناصر لم يكن يعلم هو الآخر.

ويقول سامى شرف لى أنه أمضى مع برلنتى أكثر من أربع ساعات فى مبنى
المخابرات وأنه هو الذى قام بالتحقيق ، والتحقيق مسجل بالصوت من غرفة أخرى ،
وقد قام بالتسجيل محمد نسيم .. وأنه كان يعرف بقصة هذه العلاقة منذ يناير ١٩٦٧
وأن حادثة مسئول الشباب بعابدين وقعت فى فبراير ١٩٦٧ ، بعد معرفتهم بالقصة،
وأنه قد حدثت مشادة بين الرئيس وبين عامر حول هذه القضية... وكان للمشير
تبريراته العديدة للزواج .

أما الطفل «عمرو» فإنه سجل فى دفتر المواليد باسم عمرو محمد
عبد الحكيم عامر.

وفيما بعد سوف تكون هناك مشكلة حول ميراث عمرو، وحقه من
المعاش، ويقرر عبد الناصر أن يصرف له جزء من المعاش من رئاسة
الجمهورية.. ويقول سامى شرف أيضا أن أعضاء مجلس الثورة كانوا يتقاضون
معاشاتهم من رئاسة الجمهورية .

وبعد وفاة المشير لجأت السيدة برلنتى إلى القضاء من أجل الحصول على نصيب
ابنها — عمرو — فى ممتلكات المشير الراحل ، لأن الزواج العرفى ، وفقا للقانون لا

تترتب عليه حقوق .. وتدخل مصطفى عامر ، وحل المسألة وديا بأن منح عمرو كل حقوقه، وحصل على نصيبه القانونى كوارث فى المعاش .. ورأت الأسرة أنه لابد من منحه كل ما يريد .. لأنه ابن المشير عبد الحكيم عامر من السيدة برلنتى التى ثبت من التحقيقات أنها كانت ذات نفوذ كبير عليه ، لم يُعرف له سبب، حتى أن كاتم أسرارهِ قد قال أنها السبب وراء قصة القبض عليه وإلقائه فى السجن .. وهى مبالغة .. فلا شك أن فى قضية عبد المنعم أبوزيد جوانب موضوعية أدت إلى إبعاده ومحاكمته ، وإذا صدقنا ما يقوله بأن السبب هو السيدة برلنتى عبد الحميد ، فمن يكون السبب فى إبعاد على شفيق صفوت الذى اتهم معه فى نفس القضية ..؟؟

كانت هناك عوامل موضوعية أدت إلى هذه القضية ، وأدت إلى إبعاده عن القوات المسلحة والحكم عليهما بالسجن.

ومن الغريب أن المشير عامر فى عز أزمة ١٩٦٧ وبعد الهزيمة لم يتخل عنه ولا عن على شفيق ، فقد أصدر قرارا بالإفراج عنه، واستدعى على شفيق وكان إلى جواره أثناء حرب ١٩٦٧ ، بل إن شمس بدران يقول أنه عندما ذهب إلى المشير عامر فى أسطال بلدته عقب النكسة وجد هناك على شفيق وعبد المنعم أبوزيد ، وتعجب كيف يكونان موجودين فى هذا المكان رغم ما نسب إليهما. وطلب إلى مصطفى عامر إبعادهما وأن يسافرا إلى القاهرة.

وحكاية عبد المنعم أبوزيد سكرتير مكتب المشير لها بقية طويلة .



أدلت برلنتى بحديث للأستاذ ثروت فهمى فى مجلة آخر ساعة العدد ٢٥٨٣ بتاريخ ٢٥ أبريل ١٩٨٤ ، وقد لخص الصحفى - وكنت قد نشرتها بإحدى الصحف العربية - المعلومات السابقة وعلقت عليها ونحن ننشر نص تعليقها لأنه يبين وجهة نظرها كاملة وليس هدفنا تجريح أحد، أو التشهير بأحد لذلك كان لابد من نشرها كما هى حتى بما فيها من تجريح شخصى .

« قالت برلنتى : «كم هو مظلوم هذا التاريخ ... لقد كتب فى بداية عهد عبد الناصر بطريقة وفى نهاية عهده بطريقة أخرى ، وكتب فى عهد السادات بطرق مختلفة ، وهو يكتب الآن باختلاف كبير وما ألاحظه أن الذين يكتبون التاريخ يكتبونه على طريقة إظهار جزء وإغفال جزء آخر عن عمد.. وهم يستقون معلوماتهم إما من «شماشرجى» كان يلبس الحذاء لأحد المسؤولين ، أو من أحد الخدم والموظفين الصغار الذين كانوا يخدمون الحكام أو لتبرير أخطائهم أو لادعاء بطولات زائفة بإضافة معلومات غير صحيحة تلوى الحقائق لحساب اليمين أو اليسار، أو للحصول على بضعة دولارات إن من يشوهون التاريخ يعتمدون على أن الموتى لا يتكلمون»..

قلت لها : إن وضعك تحت الاختبار لمدة عام كامل قبل الزواج يعنى أن زواجك من المرحوم المشير عامر كان معروفا على المستوى الرسمى وهذا يتعارض مع ما جاء فى المقال عن الورقة التى وضعت تحت الباب فى منزل مسئول الشباب بحى عابدين ونقلت إلى على صبرى ثم إلى الرئيس الراحل عبد الناصر فما قولك ؟

فقلت برلنتى : أحيلك على ما قاله حسين عرفة فى كتاب (شهود ثورة يوليو) الذى نشره أحمد حمروش عام ١٩٧٧ وذلك فى صفحات ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ .

* قلت : ورد فى المقال أن «الصول» عبد المنعم أبو زيد كان يقوم ببعض الإصلاحات فى المطبخ عندما جاءت زوجة البواب مسرعة لتخبره أن الخواجاية (تقصد برلنتى) حضرت .. فما رأيك ؟

فقلت برلنتى : إنها حواديت بالدولار والإسترليني للإثراء السريع .. هل يكتب التاريخ من خلال زوجة بواب أو «صول» فى المطبخ !

* قلت : هل لى أن أعرف ما الذى حدث معك بعد وفاة المشير، عند القبض عليك ، وبعد الإفراج عنك ؟

فقلت برلنتى : البكرة مكعبة ، ولو بدأت فى فك أول خيط فربما تفك كل خيوط البكرة ، وحرصا على عدم فكها أفضل الصمت، وكل ما أستطيع أن أذكره أن إقامتى حددت فى منزلى بعد الإفراج عني، وأنتى عشت لسنوات ممنوعة ، ولم تكن

فى منزلى بالطبع مزرعة، وهكذا بدأت عملية تعذيب من نوع آخر ، رغم أننى لم أرتكب جريمة .. حتى تولى الرئيس الراحل أنور السادات وأنهى هذا الوضع الشاذ .

* قلت : ما الذى تركه المرحوم المشير عامر لك ولابنك منه .. وما مقدار المعاش المخصص لك بوصفك أرملته ويتقاضاه ابنه عمرو ؟

فقلت برلنتى : هذا هو الجزء المضحك فى الموضوع ، كان المشير يتحكم فى بند المصاريف السرية مثله مثل رئيس الجمهورية ، ورغم ذلك فإن رصيده فى البنك يوم وفاته متحراً أو مقتولاً كان لاشئ ، ومازلت بوصفى أرملته أقيم فى نفس الشقة التى زرتنى فيها من قبل زواجى منه، وأظنك تشهد أن أثاث البيت لم يتغير أو يزيد، أما المعاش الذى تقرر لورثته فإنه معاش رجل مدنى لامعاش قائد عسكري ، ويبلغ معاش عمرو «واحدًا وعشرين جنيها» وبضعة قروش تصرف كل شهر بشيك من رئاسة الجمهورية ويملك عمرو الآن فدائين وقيراطين ، هى كل ما ورثه عن أبيه على المعاش. وأما بالنسبة لشخصى ، فقد حرمت من المعاش لأنى تجرأت ورفضت أن أقول على المشير من خلال وسائل الإعلام ما أرادوا أن يقال ولم يكن حقيقياً ، فقد أعطونى أوراقاً مكتوبة وطلبوا أن أقرأها وأحفظها وأذيعها لتشويه سمعة المشير فرفضت ، وكان هذا التشويه هو ما نجحت فيه وسائل الإعلام بدونى فى ذلك الوقت ...ومازال يحدث حتى الآن خارج مصر !

انتهى الحوار



وتوفيراً لجهد الباحث فقد رجعت إلى الصفحات المذكورة من كتاب أحمد حمروش الذى ذكرته السيدة برلنتى وكان حسين عرفة يتحدث فيها عن أحداث سنة ١٩٥٤ كما أنه ترك الخدمة عام ١٩٥٨ وانقطعت صلته بالعسكرية على حد قوله فى نفس الصفحات ولم ترد فيها أية إشارة إلى المشير أو برلنتى من قريب أو بعيد كما لم يرد أى ذكر للموضوع كله فى كل كلام حسين عرفة .

أما بالنسبة للمعاش فالزواج العرفي لا يترتب عليه قانسونا أى معاش للزوجة.. وكانت برلتى قد تركت الفيلا التى تقيم فيها مع المشير، كما أنها تملك فيلا يسكنها بالإيجار المرحوم الدكتور محمد البهى . وكان المشير رحمه الله نظيف اليد فلم يملك مالا، ولم يترك ثروة .. و من أغرب القضايا التى ظهرت فى مكتب المشير عامر .. قضية انحرافات بعض أعضاء المكتب .. وليست غرابة القضية فى أن بعض أفراد المكتب قد استغلوا مواقعهم فى التهريب أو الحصول على أموال أو الإثراء ، ولكن وجه الغرابة فى هذه القضية ، أن المسئول الأول فيها لم يحاكم .. وحوكم فقط الموظفون إما مدنيون .. أو مكلفون بالخدمة العسكرية !.. وكان المسئول الأول فى المكتب هو علي شفيق صفوت الذى فرض المشير عليه حماية خاصة، وطلب عدم المساس به، وإن كان قد طلب منه أن يطلق زوجته المطربة السيدة مها صبرى ، بناء على طلب من جمال عبد الناصر، ولما رفض خرج من القوات المسلحة..

والقضية غريبة أيضا لأن بعض أفراد مكتب المشير عذبوا تعذبا شديدا، رغم قربهم من الذين قاموا بالتعذيب ، وصداقتهم لهم .. وقد حوكم الذين عذبوهم أخيرا .. وهى قضية غريبة أيضا لأن سبب التعذيب وسبب القبض عليهم لم يكن الانحرافات فقط ولكن اختفاء صورة للمشير عامر والسيدة برلتى عبد الحميد فى عيد ميلاده، واتهموا بسرقة هذه الصورة لاستغلالها ضد المشير عامر ، وقد ثبت بعد ذلك أن الصورة التى اختفت كانت عند والددة السيدة برلتى .. والتحقيق مع محمد متولى السيد يكشف القصة كلها .. يقول فى الصفحات ابتداء من ٦٧٥ من صفحات التحقيق بالنص :

فى سنة ١٩٦٦ كنت أعمل سكرتيراً خاصاً للسيد المشير عامر، وكان هناك صراع منذ بداية الثورة بين المقدم على شفيق والعقيد شمس بدران، وظلت هذه الصراعات حتى حدث فى سنة ١٩٦٦ كان هناك عيد ميلاد السيد المشير عامر ، وكان فى البيت اللى فى الهرم التى كانت تقطن فيه برلتى ، وحضره السيد عباس رضوان والسيد صلاح نصر واللواء عصام الدين خليل .. وكان هناك تصوير بهذه المناسبة

وكان مجموع الصور عدد معين واتضح فى نهاية الحفل نقص صورة من هذه الصور .. وكانت موجودة فى هذا الحفل السيدة سهير فخري ، وقد وجه لها الاتهام على أنها التى أخذت الصورة على أساس أنها زوجة عبد المنعم أبوزيد لاستغلالها فى الوقت المناسب .. وبرلتى عبد الحميد هى التى كانت أفصحت عن رغبتها فى الانتقام من عبد المنعم أبو زيد وزوجته سهير فخري ، لأن عبد المنعم أبوزيد كان يتحرى عن حياة برلتى عبد الحميد وماضيها .. وكانت لاتستريح لسهير لخوفها أن تقوم بإبلاغ عبد المنعم أبو زيد عن ماضيها وحياتها السابقة.

وكانت سهير فخري متزوجة قبل ذلك من محمد كامل حسن المحامى وكانا صديقين لبرلتى عبد الحميد قبل معرفتها بالمشير .. وأخذاً بالحيلة أخذت برلتى توجه لسهير فخري أسئلة أمام المشير توحى إجاباتها بأن محمد كامل حسن، مجنون ويشرب كثيراً ويهلوس علشان ما يصدقش المشير أى حاجة تقال عن برلتى والمشير عامر فى الوقت ده كان صديق فقط لبرلتى .

استدعى عبد المنعم أبو زيد وطلب منه إدخال محمد كامل حسن المحامى المستشفى ودخلوه مستشفى «بهمان» بحلوان لعلاج من الشرب ، ومكث فى هذه المستشفى فترة خرج بعدها ، فاتهموه بأنه يشتم الرئيس عبد الناصر واعتقلوه .

وفى خلال هذه الفترة كان قد تم طلاق سهير من محمد كامل حسن المحامى وتزوجت بعد ذلك من عبد المنعم أبوزيد.

ويوم حفل عيد الميلاد عرفت أن بولتى اتهمت سهير بأخذ الصورة الناقصة لأنها كانت تخشى من سهير على المشير ، ولأنها كانت تخشى من وجودها مع عبد المنعم أبو زيد وأن تكون مصدر معلومات له عن حياتها السابقة باعتبارها كانت صديقة سابقة لها وتعرف أسرارها .

وهذه الصورة كانت بتمثل المشير وبرلتى وحدهما ، والمشير غضب من عبد المنعم أبو زيد وأصر المشير على أن الصورة لازم تظهر ولكن الصورة لم تظهر ..

ومن ناحية أخرى كان شمس بدران يوشى للمشير عن على شفيق، وكان بين

شمس بدران وبين على شفيق صراع بسبب اختلاف آرائهما وباعتبار أنهما منذ بدء الثورة كانا سكرتيرين للمشير فكانا يتصارعان على السلطة ، إلى أن حسم المشير هذا الأمر فعين شمس بدران مديرا لمكتبه وعين على شفيق سكرتيرا عسكريا له ولكن ظل الصراع قائما بينهما فكانا دائمي الاختلاف.

وكان المشير غالباً ما يجمع بينهما ويقوم بالصلح بينهما حتى كانت هذه الفرصة وهى مناسبة فقد الصورة وطلب المشير من شمس بدران التحقيق وياه .

وشمس بدران هو الذى عين حسن خليل بعد ما كان ملحق عسكري بالخارج وعينه فى منصبه كمدير للمباحث العسكرية، وأنا شخصيا باعتبارى دائما فى بيت المشير ، بحكم عملى ، ومكتبى، كنت فى بيته وعملى كسكرتير خاص للمشير يقتضى معرفة اتصالاته وتحركاته ومرافقتى له فى هذه التحركات ، وبحكم هذا العمل عرفت اتصال المشير بشمس بدران وتكليفه له بمراقبة أعضاء مكتب المشير الذين يعاونون على .

وعلمت بعد ذلك بحكم عملى أيضا القبض على أفراد المكتب وإيداعهم السجن الحربى والتحقيق معهم من شمس بدران.

وعلمت أن التحقيق فى البداية معهم كان سريا ولما علمت أن هؤلاء الأفراد قُبض عليهم وأودعوا السجن الحربى انهارت أعصابى، خاصة بعد أن عرفت الوسائل الوحشية التى اتخذت ضد أولادهم وأهلهم أثناء القبض عليهم ، فدخلت للمشير فى غرفة نومه وكان ذلك عند القبض على أفراد المكتب ورجوته أن يحميهم وأن يتخذ معهم أسلوبا غير الأسلوب الوحشى الذى اتخذ معهم.

وتم القبض عليهم جميعا، وكنا نسمع عما يحدث معهم ، وظل المشير ثائراً لمدة ثلاثة شهور أو أربعة ، ولم يقبل أى كلام فى هذا الموضوع.. وخلال هذه الفترة عرفت أنه نُسب إلى أفراد المكتب انحرافات واختلاسات ونشرت فى الجرائد ، وأعلنها المشير فى أكثر من مناسبة فى خطابهات بالقوات المسلحة، وقد لفت نظرى مسئولية على شفيق عن هذه الانحرافات والاختلاسات وأن «على

شفيق» هو المسئول الأول والمشرف على جميع الشؤون فى مكتب المشير ، ولكن كان المقصود عبد المنعم أبوزيد بسبب موضوع الصورة، التى فقدت فى حفل عيد الميلاد ، وقد قام المشير بحماية على شفيق وإبعاد أى شىء يمسّه.

والذى حدث هو أن «شمس بدران» وجد فى هذه القضية فرصة للانتقام من على شفيق وعلم المشير فحمى على شفيق وطلب منهم عدم الكلام فى أى شىء يمس على شفيق، ولأن المشير كان يعتبر على شفيق أكثر من سكرتير فهو كل شىء بالنسبة له .. وأذكر أننى سمعت محادثة بين المشير وبين على شفيق والمشير طلب من على شفيق فيها بأنه يسبب مها صبرى وألا يترك الجيش فعلى شفيق رد عليه وقال له : أنا إنسان ولى عاطفة ولا يمكن أتخلى عن مها صبرى وبعدها بحوالى أسبوع صدر قرار إحالة على شفيق إلى الاستيداع. وبعد أن هدأ المشير بعد حوالى ثلاثة أو أربعة أشهر من القبض على أفراد المكتب فحادثته بعد أن شعرت باستجابته لسماعى بخصوص هؤلاء الناس فقلت له أن هؤلاء الناس مظلومين وعذبوا فقال مش معقول يكون حصل لهم تعذيب أو تشديد على أسرهم ، وأنا كنت سمعت بحصول التعذيب من ناس كانوا يترددوا على منزل المشير وكانوا يترددوا على السجن الحربى لتوصيل أوراق وأشخاص مثل أحمد أبو نار. وبعد ذلك بفترة علمت بأن الصورة التى كانت مفقودة فى حفل عيد الميلاد قد وجدت عند والدته برلنتى عبد الحميد .. وعلمت بذلك من المشير شخصيا وقال لى فى أحد الأيام الأولاد دول مظلومين ويقصد أفراد المكتب المقبوض عليهم ، فأنا قلت له ياسيادة المشير المفروض عدم اتباع الأسلوب الذى اتخذه معهم ، وضربت له أمثلة بما يحدث فى بعض المكاتب الأخرى، مثل مكتب رئيس الجمهورية وعلى صبرى ، ومكتب عبداللطيف البغدادى، فكان رده علىّ إن الموضوع خرج من إيديه ولم يكن بيديه أن يفعل غير هذا.

فقلت له انه مكنش يجب التشهير بهذا الموضوع لأنه طعن فى سيادتكم .. فكان الرد على مرة ثانية أن الموضوع خرج من إيديه.. وشرحت له

ظروف عائلات أفراد المعتقلين واستجاب وكلفنى أن أبحث شئونهم وأقوم باسترداد بعض ممتلكاتهم لهم .

وطلبت منه أن أزورهم بالسجن الحربى فاستجاب لطلبى وأبلغنى أنه استأذن من شمس بدران ، وقمت بزيارتهم ، وكان معى النقيب محمد عبد العليم وقابلنى قائد السجن الحربى حمزة البسيونى وصفوت الروبى وأحضرهم لى جميعا فى مكتب بالسجن الحربى .

وحضر المقابلة عادل عبد الرحمن شقيق زغلول عبد الرحمن الذى كان معتقلا فى ذلك الوقت، وعند رؤيتى لهم لم أستطع أن أتحمل المنظر البشع الذى رأيتهم عليه، وكانوا مربوطى الأرجل والأيدى ولم أتحمل أن أمكث أكثر من خمس دقائق.. ورجعت إلى مكتب حمزة البسيونى وقلت له مش حرام اللى بتعملوه فى الناس دول.. فقال لى : أوامر وليس لى ذنب.

وعدت إلى منزل السيد المشير وخرج معى فى ذلك الوقت مساء وأبلغته عن رؤيتى للناس فلم يرد.. وللمرة الثانية قال لى أن هؤلاء الناس مظلومين وسيفرج عنهم فى القريب العاجل عندما يأتى الوقت المناسب، ولما ينسى رأى العام شويه وتأكيدا لذلك أرسلنى إلى كريمة عبد المنعم أبو زيد فى حفل زفافها وأعطانى مبلغ ٢٠٠ جنيه لتوصيلها إلى والدتها.

وفعلا قام بتنفيذ الوعد وأصدر قرار فى يوم ١٩٦٧/٦/٨ بالإفراج عن هؤلاء الناس جميعا ومعهم آخرين منهم زغلول عبد الرحمن، وبعض المتهمين فى قضايا أخرى.. وكان ذلك اليوم هو اليوم الأخير فى معركة ١٩٦٧.

وجاء عبد المنعم أبو زيد إلى المشير بالحلمية حيث كان موجوداً فى ذلك الوقت المشير، وبعض قادة الجيش.. ثم حدث بعد ذلك أن سافر المشير إلى اسطال ومعه عبد المنعم أبو زيد، وعاد بعد ذلك إلى القاهرة وبعد مضى ١٥ يوم عاد المشير من أسطال كتعليمات رئيس الجمهورية.. وبعد ذلك بيومين أو ثلاثة حادثنى المشير بأن الرئيس جمال عبدالناصر أبلغه تليفونيا بأن عبد المنعم أبو زيد يشتمه أمام الناس وطلب أن يعود إلى السجن.

وفعلا عاد عبد المنعم أبو زيد إلى السجن برفقة النقيب أحمد أبو نار.. بعد ذلك طلب المشير من محمود طنطاوى وكان يعمل سكرتير عسكري للمشير بأن يسحب ملف قضية أفراد مكتب المشير من القضاء العسكري حتى يتمكن من تنفيذ قراره السابق بالإفراج عن أفراد المكتب فوعده محمود طنطاوى بتنفيذ ذلك، ولكنه لم يقم بالتنفيذ ويرجع ذلك لأن المشير حين طلب ذلك من محمود طنطاوى، لم يكن فى السلطة، ولأن محمود طنطاوى قبل أن يشغل منصبه كسكرتير عسكري للمشير كان قبل ذلك سكرتير لشمس بدران، بالإضافة إلى سابق عمله فى منشية البكرى، وأقصد بذلك أنه كان ينقل المعلومات التى يحصل عليها بحكم عمله فى مكتب المشير من هذا المكتب إلى منزل رئيس الجمهورية نظراً للخلاف الذى كان قائماً بين الرئيس جمال عبدالناصر وبين المشير عبد الحكيم عامر».

وكان عبد المنعم أبو زيد كاتم أسرار المشير عامر وسكرتيه الخصوصى، قد قال فى التحقيق أن المشير عامر استدعاه من السجن وذهب لمقابلته فى منزل عباس رضوان أمين الاتحاد الاشتراكى ووزير الداخلية السابق لسؤاله عن الصورة المفقودة، ولكنه أنكر معرفته بأمر هذه الصورة، وقال أنه سمع أن المشير قد طلب من تناولهم التحقيق لمقابلته.

فى التحقيق اعترف عباس رضوان بأن أبو زيد خرج من السجن الحربى وجاء لمنزله، وقابله مرة واحدة، ولم ينف أنه قابل المشير فى مرة ثانية بمنزله، ولكنه قال أنه لا يذكر.. وأضاف:

دخل عبد المنعم على مرتديا قميص وبنطلون ممزق وإحدى يديه فى ضمادة نتيجة جرح، وأذكر أنه طلب منى إخطار المشير عامر بأنه عذب فى السجن الحربى، وطلب منى بنطلون، وأحد الأطباء للكشف عليه بالسجن الحربى وتضميد جراحه، وأبلغت المشير عن حالته وقال المشير أنه سيرسل إليه الطبيب.

وحوالى ١٩٦٧/٦/٩ كنت فى زيارة المشير بمنزله بالجيزة وجدت عبد المنعم أبوزيد موجوداً، وعلمت أنه صدر أمر بالإفراج عنه هو وبعض المحكوم عليهم،

واستمر عبد المنعم مفرجا عنه على ما أذكر، وكان ذلك باتفاق بين المشير والمرحوم عبد الناصر.. ثم علمت أن جمال عبد الناصر طلب من عبد الحكيم عامر عودة المفرج عنهم إلى السجن، وفعلا عاد عبد المنعم إلى السجن، وكان ذلك فى تقديرى مرجعه انعدام الثقة بين المشير من ناحية وبين جمال عبد الناصر من ناحية أخرى.

س: ما الحالة التى كان عليها عبد المنعم فى ذلك الوقت؟

ج: لا أذكر غير أن بنطلونه كان ممزقا، وذكر لى أن ذلك نتيجة هجوم بعض الكلاب عليه بالسجن، وكانت إحدى يديه عليها ضمادة من الشاش، وكانت ملفوفة، وعلى ما أذكر كان حافيا، وجلس على الأرض ولاحظت أنه كان مرهقا وكان تعبان ويبدو عليه بوضوح الإرهاق الشديد وكانت حالته تدل على أنه منهار.

س: هل ذكر لك نوع التعذيب؟

ج: هو ذكر لى أنه انضرب بالكرباج واستخدمت معه الكلاب وقال لى أن شمس بدران أمر بضربه وتعذيبه.. وأنا باعتبارى صديقا للمشير عامر، أعرف خلفيات موضوع التحقيق، وأن تعذيب عبد المنعم ربما كان بقصد حمله على اتهام على شفيق بالاشتراك فى موضوع التحقيق والخاص بالتصرفات المالية.

س: من أين لكم الاعتقاد بأن تعذيب عبد المنعم كان لذلك الغرض؟؟

ج: هذا الاعتقاد نتيجة الخلاف الذى كان قائما بين على شفيق وبين شمس بدران.

س: يقول عبد المنعم أنه ذهب لمنزلك مرتين خلال التحقيق وأنه فى المرة الأولى قابل المشير، وشمس، وعلى شفيق، وسأله المشير عن موقفه وقضية زكريا الطاهر، والصورة التى فقدت من حفل عيد الميلاد، وأن المرة الثانية كانت بعد عشرة أيام وفيها قلت له: إنه خائن للمشير.. وهى المرة التى طلب فيها سروالا، وفزعت مربية الأطفال لرؤيته بعد أن رأته مصابا والدماء على ملابسه.

ج: الحقيقة أنني لا أذكر المرة الأولى، وأذكر المرة الثانية التي طلب فيها بنطلون، وأذكر أيضا أن الشغالة أم كمال صرخت حين رآته بالحالة التي ذكرتها، وتأثرت حين رأت منظره. (١)



وتقدم عبد المنعم أبو زيد فيما بعد بمذكرة إلى رئيس محكمة الحراسة يطلب رفع الحراسه عن ممتلكاته بعد أن أفرج عنه السادات وفي هذه المذكرة الطويلة «٢٨ صفحة على الماكينة» يقول أن قضية انحراف مكتب المشير ملفقة .. ونحن نختلف معه في أن القضية ملفقة .. أو أنه لم تكن هناك انحرافات في مكتب المشير ولكن الغريب هو رؤيته لأسباب تلفيق القضية من وجهة نظره، ونحن ننقل بالنص ثلاث صفحات فقط من هذه المذكرة تعكس أسباب تلفيق القضية، وقد لا نوافقه عليها، ولكنها على كل حال وجهة نظر سبق أن رواها لى .. وسجلها بنفسه في مذكرة محفوظة بقضيته ولا شك أن الاطلاع عليها مفيد لاستكمال الرؤية يقول بالنص:

كيف قابلت السيدة نفيسة عبد الحميد «برلتي» وظروف ذلك عام ١٩٦٢ كلفني العقيد على شفيق بالبحث عن فيلا مناسبة لسكن خبير ألماني ، ومعه زوجته في منطقة الهرم أو المعادي تكون غير مكشوفة ، وسهلة المواصلات والحراسة واعتبر ذلك أمراً سوريا هاما نظرا لحدوث اعتداءات على بعض الخبراء.

كنت أبحث وأسلمه عناوين ما أجده ، وفي إحدى سفرياتنا باليمن أمرني المشير بالنزول للقاهرة لمدة ٢٤ ساعة أبرم فيها عقد الفيلا ، وأختار أثاثاتها على أن تكون جاهزة للإقامة خلال أسبوع من نزولنا من اليمن ، وعدت لليمن بعد ٢٤ ساعة موقعا عقد الفيلا باسم ممدوح إبراهيم البربري وهو السكرتير المدني للمشير ، وقريب العقيد على شفيق، وأخذت مساحات الغرف ، وانتقيت مع «الصيرفي» الموبيليا اللازمة .. وبعد أسبوع من عودة المرحوم المشير عامر من اليمن كانت الفيلا جاهزة لإقامة الخبير الألماني . وذهب معي المشير ليلاً ، وأعجب بالفيلا، وتعرف على

(١) هذه التحقيقات أجريت بعد رحيل عبد الناصر بسنوات.

الجناينى إسحق وعائلته ، واستلم المفاتيح ، وانتهت علاقتى بهذه الأمورية اللهم إلا إرسال الإيجار كل أول شهر .

ولكن مع الوقت ، الثلاجة عطلت فأعطانى العقيد على شفيق المفتاح لأصلحها ، كذلك حرارة التليفون انقطعت ، الكهرباء، فكنت أذهب للإصلاح ، وأتصل به من هناك، وكثيراً ما طلب منى العودة قبل إتمام الإصلاح ، وتكررت زياراتى دون أن أرى أحداً وإن كان أن وجدت بعض مناديل المرحوم المشير هناك .. وفى يوم ما .. كنت أحاول إصلاح الثلاجة بنفسى ومعى إسحق ، إذا بزوجته تهرول قائلة «الست الخواجية جت » فخرجت فوراً من باب المطبخ إلى السيارة ، وما إن أدركت السيارة ، حتى وجدت سيدة ترتدى بنطلوناً تنادى يا أستاذ عبد المنعم .

فعدت وتقدمت منها ، وسلمت على من عتبة المطبخ ، ولدهشتى وجدتها تشكرنى على ذوقى فى اختيار المفروشات والموبيليات ، وعندما وجدتتها تسألنى عن صحة زوجتى ومرضها ، وأولادى كل بإسمه ، وما هو مشهور عنه ، كل ده ، وأنا مرتبك ، ومش قادر أعرف مين دى فقد كانت معلوماتهم عنى أننى أتحملى بأخلاق فلاح وشهامة أولاد البلد ، لذلك كما علمت فيما بعد ، اتفقت برلتى مع المشير على أن أوضع أمام الأمر الواقع ، فكانت تمثلية هذا اللقاء !!

خرجت لأواجه العقيد على شفيق ، والأسئلة تلح على ... هل دى صحيح برلتى، وإزاي ... واشمعنى ... وطلبنى المشير وسألنى ومن حركات إيديه وهزات رأسى عرف ما يجول بخاطرى، فقال لى مطمئنا «دى بنت طيبة ، ويكره تعرفها كويس، ومالهاش أى مطامع فىنا» .

ومضت الأمور، وأنا مقتنع تماماً بخطأ ما وصلنا إليه ، وقد كشفت عن مخاوفى على المشير منها أمام العقيد على شفيق، ومتولى السيد مرافق المشير، وتأكدت من تصرفاتها أن هدفها هو الاستيلاء على المشير والزواج منه، وفى سبيل الوصول إلى هذه الحقيقة وتعريضها تظاهرت بإخلاصى لها، وكنت أبلغ المشير عن كل تصرفاتها ، وكانت تطمع فى العربة المرسيديس ١٨٠ التى يركبها ، فأمر بإعطائها عربتى الخاصة فيات ١٣٠٠ وظلت معها إلى أن أقنعت المشير وألحت عليه ، فأمر على شفيق فصرف

لها عربة فيات ٢٣٠٠ باسم والدتها «سيدة محمود فراج» على اعتبار أنها أرملة الشهيد الرائد محمد أنور عوني ، وقد كانت تتظاهر أمامه بالقناعة حتى أنني عندما أكدت له في آخر عام ١٩٦٥ من هدفها ، بتطلعاتها ، وإصرارها على الزواج منه قال : دى بتتقيد الإسراف حتى فى الأكل ، ومستعدة تعيش على البتاو والجبنة القريش ، وتعيش على حصيرة وطبيلة ولبة جاز.

كانت بتردد ذلك دائما حتى صدقها تماما . وكانت أمها تخطط إلى الزواج .. وحاولت برلتى الاتصال بالسيدة الجليلة حرم المشير لتبلغها عن علاقته بها ، وتضعه أمام الأمر الواقع ، لجأت لكل الطرق حتى الشعوذة والأحجية ، وبلغته أنا ذلك ، وأمسك بالأحجية المستخرجة من ثنايا المراتب والمخدة ومزقها وادعى أن المخابرات تبلغه .. وآخر عام ١٩٦٥ قبل أعياد النصر أبلغت المشير ما دار بينى وبين والدتها وبحضورها عن الزواج ، وكيف طلبت منى أن أساعدها فى إثارة شكوك السيدة حرمه ، وعزمها على تكليف شقيقتها زهرة للاتصال تليفونيا بها ، وإخطارها بأن المشير متزوج من برلتى عبد الحميد.

وإزاء إصرارى أمامه وكنا عائدين من الحلمية فى يناير ١٩٦٥ ، وقبل سحور رمضان ، وسيادته يعارضنى وينكر نية الزواج قلت له : دى يا أفندم مش استنتاجات لى ، أو تحليل موقف ، ده واقع ، ويكلمونى فيه مباشرة ظانين أنني لن أبلغك لثقتهم فى ، قال جواز لا ..أروح فين من الناس لو تعلم .

وواجهنى بأنه يشك تماما فى معلوماتى ، وحتى يصدقنى كان علىّ بتسجيل هذا الكلام، فاستكثرت على نفسى أن أقدر على تغفيلها والتسجيل عليها .. وقلت له ... مين يعرف يسجل على دى ... !! الساعة ٩ صباحا أيقظونى من النوم لوجود مندوب للسيد صلاح نصر فى انتظارى منذ الساعة الثامنة فى الحلمية .. لأمر عاجل وهام .. وجدت «رائد» من المخابرات سلمنى جهاز تسجيل متوسط الحجم وعرفنى كيفية تشغيله ، وقال « إن السيد صلاح نصر أرسله به علشان المأمورية المطلوبة منك ... »

دارت بى الأرض ... كيف أن المشير بعد هذه العشرة الطويلة يشك فى صدقى .. واستهولت احتمال أن أعجز عن التسجيل عليها فأفقد ثقته .

ذهبت إلى مكتبى بالجيزة ولم يكن هناك سوى تليفونجى وثلاث أفراد حراسة ، وجلست أفكر وهدانى الله لحكمة كانت خافية أن أحاول التسجيل عليها من التليفون .. وجربت ونجحت فقد جاءنى صوتها عبر الأسلاك فى لهفة أنت فىن ...؟ ده أنا قلت الدكتور - أى المشير - ضحك عليك ووقعت بكلام أدامه !! لأنه منذ الفجر بيكلمنى كلام غريب زى ما يكون حاسس بحاجة فطمأنتها على ، وفتحت معها الموضوع الذى كانت تقوله لى .. بإختصار نجحت تماما فى كشف سترها وما تخفيه عنه .. ومحاولاتها اتصال شقيقتها بحرم المشير ... أفصحت بوضوح عن نيتها وآمالها وكيفية الوصول إلى ذلك وأول غرض هو الزواج منه وكانت تجاهر دائما بأنها ليست أقل من زوجات كبار رجال الدولة وليس المشير أكثر من السيد كمال الدين حسين الذى تزوج اثنين .. ولا السيد حسن إبراهيم ولا السيد كمال رفعت .. ولا أعرف منين تعرف الكلام ده .

سلمت المرحوم المشير التسجيل وعليه الشريط ... فطلب منى نقله على ال ٦٠ «تى كى» وقد كان وحمدت الله على نجاحى علشان ما أطلعش كذاب ... وانتظرت لأرى تصرفه ... ولكن كانت قد تسلطت عليه وتحكمت وأدمنها .. وكنت «أدن فى مالطة» .. كانت زوجتى السابقة السيدة سهير فخري تبلغنى الكثير من تصرفاتهم .. لذلك كنت أجاهر أمام العقيد على شفيق، ومتولى السيد، على النتيجة السيئة التى وصلنا إليها .. وبدأت هى تقرب إليها متولى، وتعتمد عليه ، وابتعدت نسبيا كما ابتعدت زوجتى عنها تماما .. فقد وجدت فى وجودى خطراً شديداً عليها .. لعلمى أسرارها وحقيقة نواياها .. وتأكدها من أننى خدعتها وأعارض فى زواجها ، بل والأكثر من ذلك سجلت عليها وكشفتها للمشير .. واتضح فيما بعد أن التسجيل الذى سجلته عليها قدمه لها المرحوم المشير ، وأنه تم ضبط هذا الشريط بواسطة المخابرات العامة عام ١٩٦٧ ، فى منزل برلنتى عبد الحميد فى العجوزة .. وكان التدبير والانقلاب الخطير .. وكان الانتقام الرهيب .

ففى نهاية ٦٥ أقامت حفلة فى فيلا الهرم لمناسبة عيد ميلاد المرحوم المشير .. ولم أحضرها ولم أكن بها .. واتصلت بى زوجتى السابقة فى مكتبى بالجيزة ليلا لتقول لى إن برلتى اتصلت بها وطلبت منها ضرورة الحضور للمشاركة فى عيد ميلاد المشير .. واعتذرت .. وفوجئت بعد ذلك بالمرحوم المشير يطلبها ويبلغها ضرورة حضورها .. فأخذت تاكسى وحضرت الحفل .. وأعادوها بعد انتهائه إلى منزلها.

فى الصباح فوجئت بالمرحوم المشير يأمرنى بالتوجه إلى الهرم للبحث عن صورة فقدت فى حفلة أمس .. وبالبحث لم نجد شيئا .. كما بحث على شفيق معى .. ولاحظت أن برلتى توجهنى وتحاول إقناعى بأن أطفال إسحق الجنائى وجدوها ووضعوها فى نار كانوا يتدفقوا عليها ضمن ورق ومجلات .. الخ .

وكان ممكن أن أوافق وينتهى الموضوع .. ولكن عندما سألت عن نوع الصورة الناقصة وما تحويه من أفراد ، علمت بأنها صورة تحوى المشير وبجواره تحت إبطه برلتى عبد الحميد يحيط بهما شقيقاه السيد حسن عامر والسيد مصطفى عامر ، وأن الصور التى التقطت للحفل تعدت مائة صورة على الماكينة «البولورايد»، ولم تنقص سوى هذه الصورة ... ورأيت أن وراء اختفاء الصورة برلتى ووالدتها، لأن هذه الصورة العائلية تعتبر بمثابة عقد زواج شرعى قد تحرر بالصورة بدل القلم وأن شاهدى العقد شقيقاه .. قلت للمرحوم رأى وقلت للعقيد على شفيق وأيدنى فى ذلك ..

اتهمتنى برلتى بالتقاعس عن التحقيق والبحث ، وأن إسحق «البواب» سافر إلى بلده بحجة زيارة والدته المريضة وأنه أخفاها هناك ... إلخ .. حتى أن المشير صدقها وبدأ التحقيق بنفسه مع إسحق وأولاده ... ومع الأسف امتدت يده بالضرب والإيذاء على إسحق البواب .. ترضية لها ... وسألنى المشير بحضورها عما قلت له بينى وبينه عن أصحاب المصلحة فى الاستيلاء على الصورة .. وجاهرت برأى أى بوضوح باستبعاد استيلاء إسحق وأولاده على الصورة .

كذلك عملت برلنتى على بث بذور الشك من جهتى ... مدعية بأن سهير استولت عليها يوم الحفل وأرسلتها لى وسلمتها بدورى إلى زكريا الطاهر ليبيعها لحسابى فى إيطاليا.

والسيد زكريا الطاهر الذى أشاد بوطنيته ورجولته وجهاده المرحوم المشير، جاءنى ومعه اللاجئ السياسى العراقى العقيد عرفان .. واشتكى لى من تصرف مدير مكتب الرئيس السيد فتحى الديب وزير الشؤون العربية ، وأنه أثر العودة دون مقابلة الوزير رغم أنه كان عاوز يبلغ عن موضوع مهم جداً «شرحته للمشير» فقال لى هاته يقابلنى بكره.. فلما أخبرته أنه سيسافر على طائرة الصباح إلى روما أمرنى بضرورة الاتصال بالسيد زكريا فى جناحه بأوتيل شبرد وأبلغه تقدير المشير وأن السيد حسن صبرى الخولى سوف يقابله فى أى وقت بعد عودته.. وفعلاً أبلغته ذلك.. وأعطيته رقم تليفونى للاتصال بى فور عودته.. وهكذا وصمت بأنى بعث المشير وخنت الأمانة.. وعزز ذلك شمس بدران بتقارير.. وبذلك فرط فى المرحوم المشير.. عندما التقت رغبة شمس بدران وبرلنتى عبد الحميد للإطاحة بى والإجهاز على.. وزحزحتى من طريقهما.. أما شمس فهدفه الإطاحة بالعقيد على شفيق والإطاحة بى هى أول الطريق، وكانت القضية أو الأكذوبة الكبرى.. وبحثوا عن الصورة المفقودة، وتظاهروا بذلك أمام المشير فلما لم يجدوها.. وتقرر وضعى وراء الشمس، ولو لفترة حتى لا أستفيد فى ظنهم بالصورة أو تفقد أهميتها.. حسب الظروف.

ولابد من متابعة مكتب المشير عامر فى الشهور السابقة على هزيمة سنة ١٩٦٧، ولنرى ماذا كان يشغله، وما هى القضايا الأساسية التى يهتم بها مكتب القائد العام للقوات المسلحة، ونعود إلى مذكرة عبد المنعم أبو زيد المقدمة إلى المحكمة والتى يروى فيها كيف تم لشمس بدران ما أراد وتحقيق طموحه فى إزاحته وإزاحة على شفيق من طريقه وأصبح وزيراً للحربية.. ومسئولاً عن مكتب المشير وإختصاصاته.

يقول عبد المنعم أبو زيد تم لبرلنتى عبد الحميد ما أرادت وجنت نتيجة التقاء إرادتها

بإرادة شمس بدران وتحققت آمالها وتخطيطها ويقول أبو زيد أنها وضعتنى بالسجن المؤبد حتى لا أعارض ولا أقاوم زواجها من المرحوم المشير ولتكون السيدة نفيسة عبد الحميد حرم المشير !!

وترقبوا عودة زكريا الطاهر من روما ، وكنت بالسجن وأعدوا جهاز تسجيل على التليفون ، وطلبوه فى فندق شبرد ، وطلبوا منى أنه ما إن يرد على التليفون .. أسلم عليه .. واقول له أننى فى مأمورية ، وبعد الحمد لله على السلامة اقول له جيت لى إيه .. وعملت فى اللى معاك إيه .. ولكن زكريا لم يشأ أن يرد علينا مباشرة .. وقال : اللى عاوزنى يسبب ثمة التليفون ليطلبه هو بمعرفته .. طبعاً لم نعط النمرة .. وقاموا بتحرياتهم حوله .. وثبت ان ادعاءهم غير صحيح.



وتستمر مذكرة عبد المنعم أبوزيد فى شرح تفاصيل القضية من وجهة نظره ويحكى فيها عن بعض المخالفات الأخرى فى مكتب المشير ويسهب فى وصف مآلقيه من تعذيب .. والمذكرة على كل حال هى وجهة النظر الخاصة لعبد المنعم أبوزيد .. وهى تشرح قصة الصورة الضائعة ، وتلقى ضوءاً على جزء من علاقة عبد الحكيم عامر وبرلتى عبد الحميد.

وكان المتهمون قى قضية انحراف مكتب المشير عامر ثمانية على رأسهم عبد المنعم أبوزيد .. وقد نسبت إليهم تهمة اختلاس أموال أميرية قدرها ٣٠ ألف جنيه وبعضهم نسبت إليه تهمة التزوير فى مستندات عدد من عربات السيارة نصر المخصصة للعائدين من اليمن بما ترتب عليه تهريب هذه السيارات وبيعها فى السوق المحلية وأنهم اتفقوا مع التاجر محمد الصيرفى ووظبطت فى مخازنه ست ثلاثيات وعشرة أفران بوتاجاز ، و٩ مراوح ، و٨ خلاطات وثمانية أجهزة تسجيل وقد وضع جميع المتهمين تحت الحراسة .. وقد أصدر المشير عامر قراراً بتشكيل مجلس عسكرى برئاسة اللواء محمد أحمد صادق لمحاكمتهم .

وقد كتب محمد حسنين هيكل قائلاً « أن جميع الموظفين الذين ثبت عليهم الانحراف فصلوا من وظائفهم وقدموا لمحاكمة عسكرية ، ووضعت أموالهم تحت

الحراسة ، وأن موضوع الانحراف ، بضعة ألوف من الجنيهات ، وكان العقاب رادعا كالسيف البتار !»

ومن الطريف أن عبد المنعم أبوزيد الذى قدم لمحكمة عسكرية كان موظفا مدنيا فى مصانع الطائرات كما هو ثابت فى سجلات السجن الحربى ، ويعمل فى مكتب المشير.. وقد صدر قرار بتكليفه للخدمة العسكرية ، وهو فى السجن الحربى بعد توجيه الاتهامات إليه وذلك حتى يمكن محاكمته أمام المحكمة العسكرية!.. والحقيقة أن عدد الثلاثات والبوتاجازات وغيرها من السلع التى ضبطت أقل كثيرا من أن تكون مادة لقضية كبيرة إلى هذا الحد، مما يوحى بأنه كانت لها خلفيات أخرى.. كما أن حجم التعذيب كان أكبر بكثير جدا من حجم المبالغ المختلسة أوحتى التى أصدرت المحكمة حكما بردها وهى عشرة آلاف جنيه وفقاً لحكم المحكمة ، وقد حكم عليهم بالأشغال الشاقة المؤبدة !

ومن الملفت أيضا أنه منع المحامين جميعا من حضور القضية أو الدفاع عن المتهمين حتى لا تفوح رائحة أشياء كان لابد أن تختفى ، ولم تكن بالطبيعة هى الثلاثات ولا بيع سيارات «نصر» فى السوق السوداء بعد الحصول عليها بأسماء وهمية لأمهات الشهداء، فقد ثبت أن ذلك وقع كثيرا ، وأن كثيرات من الفنانات حصلن على سيارات نصر من مكتب المشير بعلمه أو بدون علمه على أنهن أمهات شهداء.. والاستثناء كان فى أولوية الحجز ، فقد كن يدفعن ثمن السيارات وثبت من التحقيق أن والددة السيدة برلتنى عبد الحميد واسمها «سيدة محمود فراج» قد حصلت على سيارة على أنها أم شهيد وكذلك والددة السيدة مها صبرى ، بل وخالها أيضا !

وكان الذى يسهل كل هذه العمليات «على شفيق صفوت» وله دور آخر فى القضية حتى أن عبد المنعم أبوزيد يقول إن شمس كان يريد ان يلفق لهما اتهاما آخر بمعاونة الإخوان المسلمين ، فقد كانت زوجة على شفيق الأولى والسابقة على مها صبرى هى السيدة سوزان ابنة الفنان الراحل حسين صدقى وكانت هى ووالدتها

متعاطفتين جدا مع الحاجة زينب الغزالي « لذلك فقد كنا — كمسلمين — نجمع للسيدة زينب الغزالي أموالا من أفراد الحراسة .. ومن الذى يرفض أن يتبرع من أجل الفتيات المسلمات اليتيمات اللواتى تقوم الحاجة زينب بالإشراف على تعليمهن التطريز والخياطة ؟ .

وكنا قد أحضرنا لها — للسيدة زينب الغزالي — أيضا خمسمائة جنيه من أموال الشئون العامة للقوات المسلحة وتوسطنا حتى صرفت خمسمائة جنيه أخرى من وزارة الأوقاف على سبيل الإعانة للمعاونة فى أعمال جمعيتها، وهذا ثابت فى التحقيقات لذلك عندما سمعت من بعض رجال الحرس عن تعذيب وقع على السيدة زينب الغزالي بعد القبض عليها عام ١٩٦٥ أبلغت المشير فغضب شمس بدران ، وكاد يلفق لنا اتهامات بمعاونة الإخوان المسلمين !! »



ويقول عبد المنعم أبوزيد أن ابنته سامية اتصلت به فى العمل لتبلغه أن أفرادا يدعون أنهم من المباحث الجنائية العسكرية جاءوا يفتشون المنزل ، وانهم أحضروا حقيبة ، وجمعوا فيها جميع الصور الموجودة بالمنزل .

بعدها استدعاه اللواء حسن خليل بحجة أنه يريد أن يراه فوراً وذهب إليه ، ولكنه لم يعد ... فقد ألقى القبض عليه ، واستمرت عملية تعذيبه حتى خرج معصوب العينين ليجد نفسه أمام المشير فى منزل عباس رضوان ، هناك قال له المشير : ايه حكاية الصورة !

— صورة إيه يا أفندم .. أنا عندي مئات الصور ؟ ..

— الصورة اللى أعطيتها لزكريا الطاهر .. المجموعة رقم كذا فى المخابرات أكدت أنك أخذت الصورة ، وشمس جاله تقرير تانى إنك أعطيتها لزكريا الطاهر عندما تقابلتم فى فندق شبرد وأخذها وطار إلى إيطاليا لتشر فى الصحف .

ولم أجد أمامى إلا البكاء .. ولكن المشير قال : قول لنا الصورة فىن واحنا نتصرف ! ولأول مرة بعد هذه المقابلة أفهم حكاية الصورة .. وسبب القبض على .. وكانت

التقارير تقول أنني قد أعطيت الصورة لذكريا الطاهر نظير نصف مليون جنيه ، وأخذها هو وطار إلى إيطاليا ليستغلها في التشهير .. وكان الهدف من تعذيبى أن أعترف حتى يمكن مواجهة الأمر أو أقتل حتى لا أستفيد بالمبلغ !

والحقيقة أن المشير قد أقام عيد ميلاده .. ولم أذهب .. بل ذهبت زوجتى سهير التى كانت مترددة لأنها لم تكن ترتاح لبرلنتى فى الأيام الأخيرة ، لأن برلنتى كانت تعاملها كما كان المشير يعاملنى ... كانت تريدها وصيفة لها !

كان هناك فارق كبير بين المشير القائد العام ، ونائب رئيس الجمهورية وبينى ، وكانت برلنتى تريد أن يكون نفس هذا الفارق بينها وبين سهير ، ولم يكن بين الفنانة سهير صديقة الفنانة برلنتى القديمة وزميلتها مثل هذا الفارق .

وقد تردد فى التحقيق أن الصورة قد وجدت فيما بعد وكانت تحتفظ بها السيدة برلنتى كوثيقة إثبات فى حالة ما اذا لم يتزوجها المشير عامر .



بقيت فى قضية مكتب المشير عامر حكاية الفنانة سهير فخرى التى كانت متزوجة من محمد كامل حسن المحامى ، والتى أنجبت منه ولدا وبنتا ! « وهى قضية أكثر حساسية أيضاً » .. فقد كان محمد كامل حسن يباشر قضايا السيدة برلنتى منذ كانت متزوجة من المرحوم محمود سهمان المنتج السينمائى ، وأرادت السيدة نفيسة عبد الحميد الشهيرة ببرلنتى أن تعرفه على المشير .. وقالت لكامل حسن أنها تعرف شخصية مهمة وقد تصور كامل حسن أنه شخص من أعضاء مجلس قيادة الثورة ذكر اسمه ، ولكنه لم يكن يتصور أنه المشير على نحو ما كتبه فى مذكراته .. وكان محمد كامل حسن من أشهر كتاب المسلسلات الإذاعية البوليسية فى الخمسينيات ، كما أنتج عددا من الأفلام وكتب العديد من روايات السينما المصرية .. !!

ولقد كتب محمد كامل حسن نفسه قبل وفاته قصته ، وروى فيها كيف التقى بالمشير لأول مرة فى الطريق الصحراوى .. فقد حملته سيارة إلى منتصف الطريق هو

وزوجته سهير فخري ونزل منها إلى سيارة بها برلنتى عبد الحميد ، وشخص ملثم ،
وعندما رفع اللثام عرفه .. كان المشير عامر .

وذهب الأربعة إلى استراحة كنج مربوط ! .. وكان اللقاء الأول .

ويحكى عبد المنعم أبوزيد قصة هذا اللقاء الأول قائلا : كنا فى طريقنا إلى
الإسكندرية طلعنا بسيارتين قال لى المشير : خذ العنوان ده ... عند الأوبرج ... شارع
فيه بيت الأستاذ محمد كامل حسن المحامى ، هم منتظرين هناك تجهيزهم من هناك
وتيجى ! .. وإذا لم تجدى ، فسوف أنتظر على الطريق الصحراوى . كنا فى
الليل أحضرت الأستاذ كامل حسن هو وزوجته ، وكانت أول مرة أراه فيها .. ركب
إلى جوارى ، وزوجته فى الخلف ، على الطريق وجدت السيارة الأولى ... كانت
برلنتى عبد الحميد تقود السيارة ، وإلى جوارها المشير ، وفى المقعد الخلفى تجلس
أخت برلنتى وانتقل كامل وزوجته إلى سيارة المشير .. وقدت السيارة الثانية وحدى
حتى وصلنا إلى كنج مربوط .

تركناهم يقيمون فى البيت ، وأوصلنا المشير إلى استراحة برج العرب حيث تكلم
فى التليفون .. باعتبار أنه فى برج العرب .. وعدت به إلى البيت ، وأمضيت الليل
فى استراحة برج العرب حتى إذا حدث شىء هام أو اتصل به أحد أبلغه !

وكان محمد كامل حسن يفقد السيطرة على نفسه بعد أن يشرب ،
وأحيانا يقول كلاما غير مسئول ، لذلك فقد عرض عليه المشير أن
يعالجه ، ويعينه مستشارا للسينما بالشئون العامة للقوات المسلحة ورضى .. وبناء على
طلب من المشير كان محمد كامل حسن يذهب إلى المستشفى يدخلها ويخرج منها
دون إذن ، ودون أن يعرف أحد .

وذات يوم خرج من المستشفى فى حالة هياج شديد ، وذهب إلى بيته فى الجيزة ،
واعتمد على زوجته حتى استدعينا الدكتور فتحى لوزة الذى يعالجه .. بعدها طلقت
منه السيدة سهير فخري ، وكانت العصمة بيدها !

تزوجت السيدة سهير فخري بعد ذلك عبدالمنعم أبو زيد ، والمعروف أن على شفيق تزوج السيدة «مها صبرى» التى كان قد تعرف عليها بعيدا عن طريق برلتى ..

ويقول المقربون من محمد كامل حسن أنه ذهب بعد ذلك إلى سفير الكويت فى مصر وتعاقد معه على إنتاج وإخراج فيلم عن صيد اللؤلؤ فى الكويت والخليج .. وعندما جاء موعد السفر فوجئ بأنه ممنوع من السفر ، فأبرق إلى عبدالناصر قائلا: أنه ليس سياسيا، ولا علاقة له بالسياسة فكيف يمنع من السفر ، ولكن البرقية لم تصل لجمال عبد الناصر ، وألقى القبض عليه وأودع سجن المخابرات ولم يفرج عنه إلا بعد انتهاء حرب ٦٧ وقبل أن يترك صلاح نصر المخابرات العامة .

وكان كامل حسن أحد الشهود فى قضية انحراف المخابرات العامة إلا أنه شهد لصالح صلاح نصر، وأشاد بالمعاملة الحسنة التى لقيها أثناء سجنه !

بعدها خرج كامل حسن من مصر ، وأمضى فترة فى الكويت ، نشر خلالها قصة حياته تحت عنوان «الأفعى البيضاء» ووضع فيها كثيراً من خيالات الروائي ، ثم ترك الكويت إلى بيروت ، وكان قد أقلع عن الشرب، وتصوف واتجه إلى الله ، وأمضى بقية عمره فى كتابة الروايات الإسلامية. وتأليف كتب قصصية عن أبطال الإسلام... حتى أنه أصدر أكثر من تسعين كتابا من هذه السلاسل !!

حدثت كل هذه الحكايات الشبيهة بحواديت ألف ليلة وليلة قبل عدوان ١٩٦٧ .. أو قبل العام الحزين على حد تعبير صلاح نصر فهل كان قد بقى وقت للقيادات العسكرية العليا لتشغل نفسها بتدريب القوات المسلحة، وتأهيلها وإعدادها ..

كانت هذه القيادات العسكرية فى واد مختلف ، بينما كانت القيادة السياسية بعيدة تماما عن كل ذلك .

الهزيمة

تقرير للمخابرات العامة يشرح
الأوضاع السياسية والاقتصادية قبل
حرب ١٩٦٧.

ويشرح صلاح نصر كيف عاشت
المخابرات العامة تطورات الأحداث
ساعة بساعة. في هذا الوقت طلب
عامر أن يعين رئيساً للوزراء...



مع بداية ١٩٦٧ تقدم المشير عامر إلى عبد الناصر بطلب غريب حملة إليه شمس بدران .. وكان هذا الطلب أن يعين المشير عبد الحكيم عامر رئيساً للوزراء !.. ولم يكن ينقص عامر إلا هذا المنصب ، فقد استولى على كل المناصب ، ومنها القوات المسلحة ، واللجنة العليا للإقطاع ، والاتحاد الاشتراكي ، ومنظمة الشباب ، ومجلس الأمة ووزارة الخارجية ، كل الشؤون الداخلية ، والرياضية ، ولم يبق أمامه إلا منصب رئيس الوزراء . صحيح أن هذا المنصب لا يضيف إليه شيئاً ، ولكن يبدو أن أعوانه كانوا يلحون عليه بعد أن دخل الجيش في كل الأمور التنفيذية فلم يبق إلا أن يستولى على هذا الموقع الجديد .

وقال عبد الناصر للسادات على حد روايته : «إننى أخذت الموضوع ببساطة ، وقلت لبدران : قل للمشير «أنا معنديش مانع ، أنا موافق بس يترك القوات المسلحة ، أنا حالاقي مين يمسك الوزارة أحسن من عبد الحكيم »

ويقول السادات : إن رد عامر كان الصمت ، فهو يعتبر القوات المسلحة مكانه الطبيعي ، ولا يمكن أن يتخلى عنها لأى سبب لكونها مركز القوة الأول .

ويقول السادات أيضاً إن عبد الناصر قال له «إن البلد تحكمه عصابة» وأنه عاد إلى التفكير في أن يترك رئاسة الجمهورية ، ويتولى مسئولية الاتحاد الاشتراكي إلا أن السادات أثناه عن هذه الفكرة قائلاً : « مش معقول يا جمال تسبب رياسة الجمهورية وتقعّد في الاتحاد الاشتراكي علشان عبد الحكيم وأعوانه يحكموا مصر ، إنت عارف إن عبد الحكيم أسوأ من يختار معاونيه ، وهم اللي تسببوا في فشل الوحدة مع سوريا ، ومع ذلك فعبد الحكيم متعصب لمعاونيه تعصبا قلبيا . تقول له نشيل صدقي قائد الطيران يقول لك قبل ماتشيلوه شيلوني أنا» .

وهكذا يرى السادات — البحث عن الذات — أنه في نهاية عام ١٩٦٦ كان الصراع بين ناصر وعامر على أشده ، فكل منهما متربص بالآخر ، خاصة أن عامر كان يوسّع سلطاته كل يوم . فعن طريق لجنة تصفية الإقطاع ، والتعلل بالثورة المضادة ،

استطاع أن يضرب من يشاء ويعزل أو ينفي من يشاء في مؤسسات الدولة، وجميع مناصبها بما فيها النوادي الرياضية ، بل إن شكاوى الهيئات العامة كانت تحال إلى القوات المسلحة للنظر فيها وحلها حسب ما يترأى لها . وهكذا تراكمت السلطات في يد عامر حتى أصبح الأمر الناهي والمتحكم في مصير الناس وفي كل ما يتعلق بالبلد من أحداث.

وكانت هذه هي الصورة من وجهة نظر أنور السادات حول بدايات ما أطلق عليه صلاح نصر اسم «العام الخزين»



أما صلاح نصر فيرى أن عام ١٩٦٦ كان ملتهاً بالأحداث والمشاكل فالغرب تكتل ضد عبد الناصر ، والعلاقات مع الاتحاد السوفيتي فاترة لأن مصر - على حد روايته لي - لم توافق على طلبه بإقامة قاعدة استطلاع جوي، والخلافات مشتعلة في العالم العربي ، والجيش المصري يقاتل في اليمن مع مايسببه ذلك من نفقات إلى جانب نفقات إقامة السد العالي .

وفي بداية ١٩٦٧ كان اهتمام عبد الناصر يتركز على حل المشكلة الاقتصادية ، وفرضت الحكومة بعض الإجراءات التموينية من بينها بيع اللحوم أربعة أيام في الأسبوع .. وكانت مصر تستهلك أربعة ملايين طن من القمح تنتج منها مليونين ونصف مليون طن ، وتتلقى من الاتحاد السوفيتي مليون طن ، والباقي تبحث عنه في السوق العالمية بعد أن أوقفت الولايات المتحدة منذ يونيو ١٩٦٦ إرسال القمح إلى مصر .

وعندما وقع انقلاب اليونان العسكري في ابريل ١٩٦٧ ، وأعلنت هناك، حكومة ديكتاتورية يمينية كان التقدير الذي وضعته المخابرات العامة أمام عبد الناصر يقول : أن هذا التغيير يعد بمثابة تطور جديد في الهجوم الغربي على منطقة الشرق الأوسط فسوف تنضم اليونان إلى تركيا لكي تصبحا سويا القاعدة الخلفية للمخطط الغربي في

الشرق الأوسط ، بينما تقوم إسرائيل بدور رأس الحربة لهذا المخطط ، بحيث يكون هدف إسرائيل تنفيذ سياسة الغرب، وعزل عبد الناصر عن طريق تحويل سوريا ، نحو الغرب بالضغط عليها من إسرائيل .. وبعدها حصلت المخابرات العامة على وثيقة عن سياسة الولايات المتحدة فى المنطقة ، وكانت تهدف أساسا إلى عزل عبد الناصر والقضاء على أنظمة مشابهة فى المنطقة خاصة سوريا، وفى الوقت نفسه تدعيم إيران لتكون بمثابة قوة تهدد جارتها العراق.

وكان يدور فى ذهن واضعى السياسة الأمريكية أن عبد الناصر لن يقف مكتوف اليدين لو تعرضت سوريا لغزو على مستوى كبير، لذلك كان الإيهام بمحاولة الاعتداء على سوريا ، وهى المحاولة التى ثبت أنها كانت وهما وخدعة كبرى ، وهذه هى رؤية صلاح نصر التى يواصلها قائلا : وقد عاشت المخابرات العامة أحداث تلك الفترة يوما بيوم، وساعة بساعة تضع تقديراتها للموقف وتطوراته واحتمالاته فى كل من إسرائيل والولايات المتحدة ودول الغرب. حتى بعد أن تم إغلاق خليج العقبة الذى سبب فى إسرائيل ما قالت عنه المخابرات أنه إنقسام بين من يسمون أنفسهم بالصقور الذين هاجموا أشكول وقالوا أنه لو كان بن جوريون فى الحكم لما استطاع عبد الناصر القيام بهذا العمل ودفع ذلك ليفى أشكول إلى أن يتخذ موقفا متشددا.

وأرسل الرئيس الأمريكى آنذاك «ليندون جونسون» إلى عبد الناصر يقترح أن يرسل نائبه هيوبرت همفرى إلى القاهرة لمناقشة الأمر مع عبد الناصر ، وقد وافق عبد الناصر واقترح أن يطير نائبه زكريا محيى الدين إلى أمريكا على الفور بدلا من انتظار حضور «همفرى» وتقرر سفر زكريا محيى الدين إلى واشنطن يوم ٦ يونيو ، ولكن إسرائيل بدأت الحرب يوم ٥ يونيو .. والذين يدرسون حرب يونيو من خلال الوثائق ، والوقائع والمحاكمات التى تمت يتعجبون كيف يمكن أن يقال أن حرب يونيو كانت مفاجأة .. وأن القيادة فوجئت بالضربة الجوية .. فالوثائق تشير إلى أن الحرب لم تكن مفاجئة ، وأن الضربة الجوية ، لم تكن بغتة ، لأن الحرب الجوية سبقتها تحركات برية .. ويقول الفريق صلاح الحيدى رئيس المحكمة العليا

التي حاکمت قادة الطيران - شاهد على حرب ٦٧ - .. أن الرئيس جمال عبد الناصر أمر بعقد مؤتمر سياسى مساء يوم ٢ يونيو حضره كل من السادة أنور السادات ، وحسين الشافعى ، وزكريا محيى الدين ، وعلى صبرى ، وعدد من القيادات السياسية كما حضره المشير عبدالحكيم عامر ، وقائد القوات الجوية ومساعدوه ، ورئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة ومساعدوه ، ورؤساء الهيئات العسكرية ، وبعض مديرى الإدارات ، وكان هذا أكبر مؤتمر سياسى عسكرى عقد حتى ذلك الحين ونقطة التحول نحو المعركة .

واستعرض الرئيس الموقف السياسى بالتفصيل وانتهى إلى أننا كسبنا المعركة السياسية ، وأن إسرائيل خسرتها على طول الخط .. ومن الناحية الأخرى فإن الظروف الدولية تحتم علينا ألا نتبع إستراتيجية عدوانية حتى لانضحى بموقف أمريكا ، وباقى الدول الكبرى منا ، ولا سيما بعد أن أعلن الجنرال ديجول أن فرنسا ستقف ضد السبائى بالعدوان .

وأوضح الرئيس بأن إسرائيل ليس أمامها إلا أن تسلم بالأمر الواقع أو أن تشن حربا علينا ، وعلى الدول العربية المتاخمة .. وأشار إلى أنه لا يستبعد الاحتمال الأخير ، بل يتوقعه مائة فى المائة ، لا سيما بعد تشكيل وزارة حرب وتعيين الجنرال موشى ديان وزيراً للدفاع فى هذه الوزارة ، وكذا بعد الاتفاق الذى تم مع الحكومة العراقية على إرسال قواتها للأردن للمشاركة فى المعركة القادمة .

وأعلن أن استراتيجيتنا وقد تحولت إلى إستراتيجية دفاعية بحتة تلزمنا أن نكون فى حالة يقظة تامة من أى عمل عدوانى وأن إسرائيل قد تقوم بعمليات هجومية واسعة وهذا غير مستبعد بل محتمل جداً ولن يتأخر قيامها بهذه العمليات عن يومين أو ثلاثة «أى ٤ أو ٥ يونيو»

وقد بنى عبد الناصر استنتاجه بالتوقيت على أساس أن إسرائيل لابد أن تقوم بهجومها قبل وصول قوات الجيش العراقى إلى الأردن وقبل أن تتخذ هذه القوات مواقعها فى الجبهة .. وقال إن إسرائيل ستبدأ بضربة جوية ضد قواتنا العسكرية ،

وطلب من العسكريين الاستعداد لتلقى هذه الضربة ، أو اتخاذ مايلزم لتقليل خسائرها إلى الحد الأدنى، حتى يمكننا توجيه ضربة رادعة ضد قوات العدو الجوية .

وساد الوجوم غرفة الاجتماع واعتري العسكريين نوع من القلق والصمت ، قطعه قائد القوات الجوية موضحاً أن تحول استراتيجيتنا من الهجوم إلى الدفاع سيؤثر تأثيراً كبيراً على موقف القوات الجوية ، وقال الرئيس أن القوة العسكرية أساساً تدعم السياسة الخارجية .

وتولى المشير عامر توضيح أسباب التحول فى إستراتيجيتنا فقال إننا إذا بدأنا الضربة الجوية الأولى فلن نقف الولايات المتحدة الأمريكية منتظرة تطور الأحداث بل ستتدخل بقواتها العسكرية بينما لو بدأت إسرائيل فلن تتدخل أمريكا بقواتها .

ويقول الفريق صلاح الحديدي «أن صدقى محمود اعترف فى المحكمة أمامى بأنه أصدر التعليمات لزيادة الاستعدادات بعد أن حضر هذا المؤتمر، وهذا الاعتراف من الفريق صدقى محمود حقيقة ، كما أن تحذير عبد الناصر حقيقة مثبتة فى السجلات العسكرية ، بل إن اللواء إسماعيل لبيب قائد الدفاع الجوى كان يعمل تحت إمرة صدقى مباشرة، والذى حوكم على تهمة واحدة وأدين فيها ، وهى أنه لم يبلغ المرءوسين له بتعليمات قائد الطيران الفريق صدقى الخاصة برفع درجات الاستعداد وقد دافع عن نفسه بأن القوات الجوية كانت فى أعلى درجات الاستعداد».



ويروى الفريق محمد أحمد صادق رئيس المخابرات الحربية فى ذلك الوقت قصة هذا المؤتمر بطريقة أخرى قائلاً : أن عبد الناصر قد عقد مؤتمراً وهو مسجل بالصوت والصورة وأذكر أن السيد الرئيس عندما لاحظ تجمع قوات العدو أمام مثلث رفح والعريش أبو عجيلة خلاف مجموعة لواء مدرع أمام غزة أوصى بتقوية الدفاع فى اتجاه رفح .

وكنت قد أثرت فى تقريرى الذى قدمته له أن العدو أكمل استعدادده للهجوم ، ويستطيع أن يبدأ من فجر ٣ يونيو، فرد الرئيس عبد الناصر قائلاً « أعتقد أنه

من المرجح أن يبدأ فى « ٥ يونيو » وهذه حقيقة للتاريخ .. ! وعقب انتهاء الاجتماع توجهت إلى مكتب السيد المشير عبد الحكيم عامر ، وبوجود الفريق صدقى محمود ، واقرحت إخلاء مطارات سيناء المتقدمة لتعذر تجنب المفاجأة ، وطلبت أن توزع الطائرات فى المطارات الأخرى ، ولكن الفريق صدقى رفض هذا الرأى ، رغم أن المشير كان يضم رأيه إلى رأى ، وعقب صدقى وقال : أنه أدرى بعمله منى ، وأنه لا يريد أن يؤثر على الروح المعنوية لطياريه .

ويقول أمين هويدى : أن الرئيس عبدالناصر حدد تقديراته يوم ٢ يونيو كالآتى :

* أن إسرائيل سوف تبدأ عملياتها خلال يومين أو ثلاثة بل حدد سيادته يوم ٥ يونيو موعداً لبدء الهجوم الإسرائيلى .

* أن إسرائيل سوف تبدأ عدوانها بالضربة الجوية .

* أن إسرائيل تعتمد على المفاجأة والمرونة وأن معركتها قصيرة .

ولكن هذه التقديرات لم تتجاوز فى تبليغها إلى ما خارج القاعة .. حيث استمع القادة التوجيهات ولم يتخذوا أى قرار لتنفيذها ، أو لتحويلها إلى عمل .. فخرجوا من الاجتماع الذى تحدد فيه موعد بدء الهجوم .. وكأنهم لم يسمعوا شيئاً ..

ويؤكد هذه الرواية شهادة اللواء محمد عبد الحميد الدغيدى قائد الطيران فى منطقة سيناء — خط المواجهة مع العدو — فىقول لى أنه لم يسمع بإنذار الرئيس لإبعاد الهزيمة وأنه لم يصلنى وأنا قائد القوات الجوية ، والدفاع الجوى عن سيناء ، الأمر الذى يستوجب أن أكون أول من يعرفه ، بل لم يكن لهذا الإنذار أى رد فعل فى القوات المسلحة عامة ولم تتخذ أية إجراءات مضاعفة ، أو تصدر أوامر استثنائية لمواجهة ، ولا بد أن يتحمل القادة الذين شهدوا الاجتماع ، والاستماع إلى الإنذار مسؤولية ما حدث .. ولم أكن وحدى الذى لم أخطر بإنذار الرئيس عبدالناصر — هكذا يقول اللواء الدغيدى — بل إن الفريق عبد المحسن مرتجى قائد الجبهة المصرية والفريق عبد المنعم رياض قائد الجبهة الأردنية لم يخطرا به ، ولم يخطر أيضاً قائد الجبهة السورية الحليفة .

ويؤكد ذلك الفريق محمد فوزى الذى يرى أن رجال المشير لم يخطروا أحدا بما سمعوه من الرئيس بل إنه سرت بينهم مهمة تقول «هو يعنى تقديراته كانت سليمة سنة ١٩٥٦».



وقد روى السادات كيف اتخذ قرار إغلاق خليج العقبة فى اجتماع عقده عبدالناصر للجنة التنفيذية العليا ، وحضره عامر وزكريا محيى الدين والسادات وحسين الشافعى وعلى صبرى وصدقى سليمان فقال :

«قال لنا عبد الناصر إن حشودنا فى سيناء تجعل الحرب محتملة بنسبة ٥٠٪ أما إذا أوقفنا المضايق فالحرب مؤكدة مائة فى المائة ، ثم إلتفت إلى عامر و سأله عن استعداد القوات المسلحة لخوض هذه الحرب، فأجاب عامر قائلاً : « برقتى ياريس، كل شىء على أتم الاستعداد» !

وكان شمس بدران قد قام برحلة إلى الاتحاد السوفيتى يوم ٢٨ مايو ثم عاد بعد أربعة أيام ، وذهب من المطار إلى عبد الناصر فى القيادة مباشرة ليقول له : إن جريتشكو وزير الدفاع السوفيتى انتحى به جانبا وأبلغه وهو يودعه فى مطار موسكو أنهم سيقفون بجانب مصر فى حال وقوع الحرب .

وفى اجتماع لمجلس الوزراء قبل بدء الحرب ذكر شمس بدران أن السوفيت سيقفون بجانب مصر ، وتساءل أنور سلامة وزير العمل عن موقف الأسطول السادس فى البحر المتوسط فرد شمس بدران : «هناك القوة التى يمكنها أن تحول هذا الأسطول إلى علب من السردين» !

ولم يكن ذلك صحيحا فالسوفيت نصحوا بضبط النفس، ولكن عندما كان وزير الدفاع السوفيتى يودع شمس بدران فى المطار شد على يديه، وقال له «نحن معكم» من قبيل المجاملة .. ولكنها أخذت على معنى مختلف كما قال لى د. مراد غالب سفير مصر فى موسكو.. وكانت نصيحة كل من أمريكا والاتحاد السوفيتى ألا تبدأ مصر بالقتال وأن تعمل على ضبط النفس.. وقال ديجول أيضا «فرنسا» أنه سيحدد موقفه على أساس من يبدأ بالضربة الأولى.

ويقول أمين هويدي «أننا نعطي هذا الأمر أهمية قصوى ، رغم أن إسرائيل فى حرب ١٩٧٣ وجهت إليها الجيوش العربية الضربة الأولى، ومع ذلك قاتلت ولم يحدث لها انهيار تام ، فالضربة الأولى رغم أهميتها ليست مفتاح النصر أو الهزيمة ، فألمانيا وجهت الضربة الأولى إلى الحلفاء فى الغرب ومع ذلك هُزمت ألمانيا ، كما أنها وجهت الضربة الأولى إلى الاتحاد السوفيتى وهُزمت ، واليابان وجهت الضربة الأولى فى «بيرل هاربور» والباسفيك ضد الولايات المتحدة ورغم ذلك هُزمت اليابان.

وفى التحقيقات التى تمت فى قضية مؤامرة رجال المشير يروى شمس بدران قصة الضربة الأولى قائلا : عدت من موسكو بعد أربعة أيام وكان الرئيس فى غرفة العمليات فأبلغته نتائج محادثات موسكو فقال الرئيس : احتمال الحرب ارتفع من ٨٠٪ إلى ١٠٠٪ وقال : «عندى معلومات مؤكدة بأن اليهود سيهاجمون بعد غد» وأنه عرف ذلك من مصدر أمريكى وقال إن الموقف السياسى يحرمننا من الضربة الأولى «لأن أمريكا ستدخل فى الحرب لو حدث هذا وإحنا مش حمل الكلام ده» .

واعترض صدقى محمود قائد الطيران وقال : « الضربة الأولى من اليهود ستصيبني بالشلل» .. وقال له المشير : تحب الضربة الأولى ، ولا تحب أن يدخل الاسطول السادس ..

صدقى : خلاص .

المشير : ماهى الخسائر ؟

صدقى : الخسائر ٢٠٪

المشير : عجز ٢٠٪ وتحارب إسرائيل أم تحارب أمريكا ؟

صدقى : أحارب إسرائيل فقط .

وهكذا وافق المشير على تحمل الضربة الأولى ولو أنه كان فى ضيق من هذه «التكتيفة» .. وجاء فى أحد التقارير أن الروح المعنوية للطيارين انخفضت ولكن

الحقيقة أن التدريب كان جيداً والإيمان في القلوب ، ولكن المعلومات عن العدو كانت غير صحيحة.



ومع ذلك يرفض صلاح نصر تحميل المخابرات أى جزء من مسئولية الهزيمة العسكرية ، فقد كانت المخابرات العامة تضع القيادة السياسية فى الصورة دائماً ، وهناك المخابرات الحربية التى كانت تقع عليها أيضاً مسئولية وضع المعلومات العسكرية أمام القيادة السياسية .. ويقول صلاح نصر أنه فى يوم ٣ يونيو وصلت الساعة ٢٠٠٠ (الثامنة مساءً) رسالة من المخابرات الإيطالية قالت فيها أنه صدرت الأوامر فى إسرائيل بتعزيز استعدادات المقاومة والوقاية المدنية. استعداداً لرد الفعل الناتج عن هجوم إسرائيلى مفاجئ .. وكانت المخابرات يوم ٣ يونيو قد حددت عن طريق مصادرها الخاصة أن إسرائيل ستقوم بضربتها الأولى خلال ٤٨ ساعة . وعلى أساس هذه المعلومات عقد عبد الناصر المؤتمر السياسى العسكرى فى مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة وحضره نوابه وقائد الطيران الفريق صدقى محمود وبعض القادة العسكريين .

وإذا كان صلاح نصر يقول إن المعلومات العسكرية من اختصاص المخابرات الحربية، ومع ذلك فإن المخابرات العامة نبهت إلى ما يجرى ووضعت أمام القيادة ما توصلت إليه من معلومات ، أيضاً الفريق محمد أحمد صادق الذى كان مسئولاً عن المخابرات الحربية فى تلك الفترة يؤكد نفس الشئ قائلاً : « أن المعلومات التى تم الحصول عليها بمعرفة إدارة المخابرات الحربية عن طريق مكاتبها فى كل من غزة والعريش ومصادر أخرى كانت كافية تماماً وتوضح حجم قوات العدو وأوضاعه ونواياه المحتملة .. وقد كانت هذه المعلومات ترسل إلى جهات التوزيع فى صورة تقارير معلومات مفصلة يومية وكان يرفق بهذه التقارير صورة موضحة لهذه المعلومات لو أخذت بجدية لكان الوضع مختلفاً تماماً !

وحول القوات الجوية بالذات يقول الفريق محمد أحمد صادق «أن التقارير التى أصدرتها المخابرات الحربية عام ١٩٦٦ قبل أن أتولى رئاستها عام ١٩٦٧ أعطت

صورة واضحة تماما لأسلوب الضربة الجوية الإسرائيلية المحتملة ونتائجها ، وقد ثبتت صحتها بدرجة كبيرة للغاية إلا أن موقف قيادة القوات الجوية وميولها الاستقلالية والانفصالية عن القوات المسلحة منعتهما من الاستفادة من المعلومات الموجودة في هذه التقارير».



كان هذا التحذير بموعد بدء الهجوم يمكن أن يكون دافعا لتحرك .. ولكن ذلك لم يحدث .. وكانت المفاجأة التي اتضحت من خلال المحاكمات التي أجريت لقادة الجيش بعد الهزيمة أن الضربة الجوية لم تكن هي بداية الحرب ، فإن إسرائيل قد بدأت العمليات العسكرية فعلا قبلها .. بتحريك القوات البرية.

يقول الفريق صلاح الحديدي : إن كل المراقبين ، والمعلقين يجمعون على أن إسرائيل بدأت حربها في يونيو ١٩٦٧ ، بالضربة الجوية ضد المطارات المصرية في الساعة الثامنة وخمس وأربعين دقيقة صباحا.. والواقع أن هذا القول غير صحيح بصفة عامة وغير دقيق بالقدر اللازم ، إذ أنه حدث هجوم برى إسرائيلى على الحدود المصرية فى الساعة السابعة والربع من صباح نفس اليوم ٥ يونيو ، وأن هذا الهجوم قامت به طلائع القوات الإسرائيلية على المحور الأوسط فى سيناء ، حيث قامت إسرائيل باحتلال موقع متقدم داخل حدودنا المصرية كانت تدافع عنه سرية مشاة مدرعة فى منطقة «أم بسيس» الأمامية.

أى أن الهجوم البرى قامت به إسرائيل قبل الهجوم الجوى المشهور بحوالى تسعين دقيقة ، والتفسير الوحيد الراجح هو أن إسرائيل قامت بهذا الهجوم كاختبار أخير لجس نبض رد الفعل المصرى.

والواقع أنه لو كان هذا الهجوم قد وجد العناية الكافية من القيادات المحلية لاعتبر بمثابة إعلان للحرب بيننا وبين إسرائيل ، ولكن الغريب أن هذا الهجوم لم يأبه له القادة المحليون بل لم يعتبروه حدثا هاما ينبئ بأحداث أكثر جسامة لابد أن تقع فى

أعقابه ، وبالطبع مالبث الهجوم البرى أن فقد أهميته عندما بدأ الهجوم الجوى الرئيسى ضد الطيران المصرى فى الساعة إلا ربع .

إسرائيل بدأت هجومها إذن بقوات برية على منطقة «أم بسيس» الأمامية قبل هجومها بالطيران بساعة ونصف .. وكان يمكن أن يكون ذلك بمثابة إعلان الحرب، وبمباشرة الضربة الأولى لتحرك قواتنا ، أو على الأقل لوقاية الطيران ، ولكن ذلك لم يحدث، بل إن اللواء عبد الحميد الدغيدى قائد قوات سيناء قال لى أننى لم أسمع بالعدوان على «أم بسيس» أيضا إلا فى المحكمة العسكرية، وأنا أحاكم عندما سألنى المدعى العسكرى ماذا فعلت عندما سمعت نبأ الهجوم على «أم بسيس» الساعة السابعة والنصف وأجبت أنه لأول مرة فى حياتى أسمع عن الهجوم على «أم بسيس».

ويقول الفريق أول محمد فوزى أن المقدم إبراهيم سلامة قائد مكتب مخابرات العريش قد أرسل إنذارا فى الساعة السابعة صباحا - أى قبل احتلال قرية «أم بسيس» - يتحدث فيه عن جميع لدوريات العدو ومشاهدات أنوار وسماع أصوات عربات جنزير، واستعداد للهجوم .. وقد حدث ذلك حوالى الساعة الرابعة من صباح ٥ يونيو ، وأرسلت الإشارة فى الساعة السابعة صباحا إلى مكتب وزير الحربية شمس بدران .. واستقبلت الإشارة ، وأرسلت من كوبرى القبة إلى مدينة نصر للقيادة العامة حيث كان المشير نائما ، وتسلمها على شفيق ، وعرضها على المشير فى غرفة نومه ، ولم يؤشر عليها أحد ... ولكنها وصلت لهيئة العمليات فى الساعة العاشرة إلا ثلث أى بعد حدوث الهجوم الإسرائيلى الفعلى.

وكان هذا إنذاراً ثانياً ... إذا كانت القيادة العسكرية واعية وعلى حذر .. أو على الأقل تمارس مسئولياتها العادية فقد كان الأمر فى هذه الحالة يختلف كثيراً .



وكان هناك إنذار ثالث شهير .. هو ما أطلق عليه «إشارة عجلون» كان الفريق عبد المنعم رياض قد سافر إلى الأردن ليتولى قيادة الجبهة هناك ولاحظت قواته على شاشات الرادارات الأردنية إقلاع الطائرات الإسرائيلية بأعداد كبيرة .. وقامت القوات

الأردنية بإبلاغ هذه المعلومات لاسلكيا إلى القيادة العامة في مصر، وإلى قيادة القوات الجوية.

ويقول اللواء صلاح الحديدي -شاهد على حرب ٦٧- أنه كان من الممكن أن تكون هذه البرقية نقطة تحول لصالحنا في تاريخ المعركة لو أنها وصلت في الوقت المناسب وأمكن الاستفادة من المعلومات التي تحملها ولكن القدر من ناحية والإهمال من ناحية أخرى وعدم أخذ الأمور بالجدية اللازمة من ناحية ثالثة حالت دون الاستفادة من هذه المعلومات الثمينة بل التي لا تقدر بثمن ، حيث إن مفتاح هذه الشفرة كان قد تغير في الدقائق الأولى من يوم ٥ يونيو ولم يتمكن الذي استقبلها في القاهرة من فك رموزها فقد استخدم مفتاح الشفرة التي سبقت يوم ٥ يونيو بجهل وإهمال.

ويقول اللواء الدغيدى : إننا عندما سألنا الفريق عبد المنعم رياض في المحكمة عما إذا كان هناك اتفاق على أن يشتغل رادار عجلون لرؤية أى طائرات تتحرك من المطارات الإسرائيلية وإرسال رسالة بالشفرة لنا فوراً.. قال نعم .. وقد أرسلت الإشارة فعلا .

ويرى اللواء الدغيدى أن مسئولية ذلك تقع على الفريق محمد فوزى رئيس هيئة الأركان ، فالمفروض أن الإشارات تصب في مراكز العمليات ولكن للأسف كان مركز عمليات القيادة العامة مغلقا بالرغم من رفع درجة الاستعداد من يوم ١٥ مايو إلى الحالة القصوى ومركز القيادة هذا خاص بالمشير ، والفريق فوزى، فإذا كان المشير قد طار إلى سيناء فكان لابد من وجود فوزى ليفتح مركز القيادة .

ومن العجيب أنه قد انتهت إشارة عجلون التي كان يمكن أن تغير مجرى التاريخ إلى محاكمة عريف ، وعزله إلى رتبة عسكري.. بينما يُبعد الفريق فوزى المسئولية عن نفسه ، لأنه كان هناك محطتان للاستقبال المحطة الرئيسية وقد غيرت تردد الاستقبال للوصول إلى استماع أفضل ، وقال في التحقيق أن توقيت العمل بالتردد القديم حسب جدول العمل بالشفرة انتهى فغير على التردد الثانى .. أما المحطة الثانية

فكانت فى مكتب شمس بدران ، وكانت واضحة إلا أن الضابط المناوب فى كوبرى القبة لم يسلمها للوزير لعدم وجوده فى مكتبه !!

ويقول الفريق عبد المحسن مرتجى قائد القوات البرية فى ذلك الوقت: يقال أن محتويات هذه الرسالة كانت ستغير مجرى الحرب ، فهل يمكن الأخذ بصحة هذا الرأى .. ألم يكن الطيران الإسرائيلى ملقنا بضرورة العودة مباشرة إذا ما ظهرت له قوات غير متوقعة من الطائرات المصرية فى سماء سيناء ، وفى هذه الحالة فإن ما حدث سيعتبر اختراقا عاديا للمجال الجوى المصرى، ثم هل كانت الزعامة المصرية ستغير قرارها بألا تكون البادئة بالضربة الأولى ، أظن أنها ما كانت ستتخذ هذه الخطوة وأن القوات الإسرائيلىة كانت ستتحسس مناسبة أخرى قد تأتى بعد يوم أو أكثر لتضرب ضربتها المقررة بعد الحصول على المفاجأة التى وضعتها كشرط أساسى لنجاحها !!

هذه هى الآراء المختلفة حول الهجوم البرى الذى وقع قبل الضربة الجوية ، والرد على الإهمال وتبريره باستنتاجات فقط .

— وبدأت الحرب — كما هو شائع — يوم ٥ يونيو بضربة جوية فكيف تصرف القيادة .. وهل فوجئت بها .. بعد الهجوم البرى .. وبعد تحذير عبد الناصر ، وتحديد يوم بدء الهجوم على وجه الدقة .

بداية يرى الفريق محمد صادق أنه يجب أن نستبعد كلمة المفاجأة فمصر حشدت قواتها ، وأغلقت المضائق ، وطردت قوات الطوارئ الدولية، وإسرائيل بدأت فى حشد قواتها لمواجهة الهجوم المصرى المنتظر، فأين المفاجأة .. إذا كان كل طرف حشد للصدام مع الطرف الآخر .. فإذا قام الآخر بهجوم فهل تعتبر هذه مفاجأة فضلا عن تقارير المخابرات الحربية اليومية، والاسبوعية، والشهرية ، وهى مستندات موجودة ويمكن الرجوع إليها .. والتى تقول فيها أن إسرائيل قد أتمت استعدادها للهجوم... ألم يقل عبد الناصر أن المعركة ستكون يوم ٥ يونيو، وقالت ذلك المخابرات الحربية يوم ٣ يونيو !

والحقيقة أن القضية لم تكن هي المفاجأة ... بل اللامبالاة ، وإلا فبماذا نفسر بعد ذلك كله الحفل الذى أقامته القوات الجوية فى أنشاص، وضم كل قادة القوات . وكان الحفل مخططاً له أن يكون قاصراً على الشاى والموسيقى فقط .. ولكنه فجأة تحول إلى حفل ساهر ضم المطربين والمطربات وعدداً من الراقصات . وقد استمر إلى ساعة متأخرة من الليل .

كان هذا الحفل مساء ٤ يونيو وليلة ٥ يونيو وقد ذهب أفراد القوات الجوية مرهقين بعد الحفل الساهر ليناموا .. بينما كانت إسرائيل تقوم بتحريك قواتها . ماذا حدث بعد ذلك صباح يوم ٥ يونيو .. اليوم المحدد لقيام الحرب ولتلقى ضربة إسرائيل الجوية ؟

يصف اللواء عبد الحميد الدغيدى قائد الطيران فى سيناء ما حدث صبيحة ٥ يونيو قائلاً : إن قائد الجبهة كان غائباً ، وقائد الجيش كان غائباً، وكان القادة الذين يتلونهم غائبين .. كل هؤلاء كانوا غير موجودين فى قياداتهم ، ومراكز عملياتهم لحظة نشوب القتال، وكانت هذه أول حرب من نوعها فى تاريخ الحروب تبدأ وكل قادتها بعيدون عن مواقعهم ، ولم نقرأ أو نسمع عن شىء كهذا حدث فى تاريخ الحروب قديمها وحديثها .



ويروى أنور السادات أنه عرف من الراديو أن إسرائيل قد بدأت الهجوم وتوجه إلى القيادة ووصلها فى الساعة الحادية عشرة حيث وجد سيارة السفير الروسى تتقدم سيارته .. وعندما دخل القيادة سأل عن الأخبار فقال له أحد الضباط أسقطنا الآن ٤٠ طائرة .. ويقول السادات دخلت مكتب عبد الحكيم عامر فوجدته واقفاً يتطلع حواليه بعينين زائغتين فقلت له : صباح الخير .. فلم يرد .. أعدت التحية فردها رقيقة .. على الفور أدركت أن فى الأمر شيئاً .. سألت بعض الموجودين فقالوا سلاح

الطيران قد ضرب بأكمله وهو على الأرض. وبعد قليل رأيت جمال عبد الناصر يخرج من الصالون ثم بدأ عامر يلقي باللوم كله على الأمريكان قائلا إن سلاح الطيران الأمريكى هو الذى ضربنا ، وليست إسرائيل .. ورد عبد الناصر : أنا لست مستعداً لتصديق هذا الكلام ، ولا إلى إصدار بيان رسمى بأن أمريكا هى التى اعتدت علينا إلا إذا أثبت لى بجناح طائرة واحدة عليها العلامة الأمريكية .

وكان إصرار عبد الناصر على موقفه هذا قويا لا يقبل الشك أو التردد، ولكنه بعد ذلك عندما أدرك مدى الكارثة تراجع وأصدر بيانا يتهم فيه أمريكا بالعدوان علينا وكان هدفه من هذا تغطية الموقف سياسيا أمام الشعب .



وقد حدث وانهار عبد الحكيم عامر عندما علم أنه فقد قواته الجوية وأخذ يتصرف بعصبية شديدة.. وكان عدد من أعضاء مجلس قيادة الثورة القدامى الذين تركوا المسئولية قد اجتمعوا وقرروا أن يعرضوا مساهماتهم . واتصلوا بعامر الذى رحب بهم، فذهبوا إلى القيادة حيث حاولوا أن يقفوا على سير العمليات، وكان عامر يطمئنهم بأن المعركة تسير فى اتجاهها الصحيح ، ولكن الحاضرين وهم عبد اللطيف البغدادى وكمال حسين وحسن إبراهيم ، لاحظوا أن قائد الطيران يتصل كل خمس دقائق بالمشير، وأحسوا أنه منهار وأنه يبكى ، وكان المشير يطمئنه ويطلب منه أن يضبط أعصابه .

ووفقا لرواية عبد اللطيف البغدادى فإن قائد الطيران أبلغ المشير أن الأمريكين هم الذين يقومون بالهجوم ، وأن أحد ضباط الطيران شاهد الطائرات الأمريكية، وكان هذا الضابط هو حسنى مبارك، واتصل المشير بالطيار حسنى مبارك الذى نفى أن تكون الطائرات المهاجمة أمريكية .

ويقول البغدادى أنه عندما كان يتردد على القيادة أثناء الحرب كان يقول لزميله كمال الدين حسين : «تصور أن شمس بدران هو المسئول عندنا والمقابل لموشى دايان عند اليهود».. ويضيف البغدادى « وكنت أذكر هذا الكلام كلما ذهبنا إلى مكتب

عبد الحكيم ، وكان شمس طوال أيام المعركة موجوداً مع عبد الحكيم فى المكتب، وبنام معه فى سرير واحد فى الغرفة الملحقة بمكتبه.. وكان واضحاً لنا جهله بإدارة العمليات الحربية ، ويظهر أنه كان يعلم ذلك عن نفسه ، ولذلك لم يكن يعمل شيئاً طوال هذه الأزمة إلا عرض بعض الأوراق الواردة إلى عبد الحكيم وهذا هو كل ما كان يعمل عليه وزير الحربية .

وكان القرار الكارثة فى الحرب هو قرار الانسحاب ويجمع العسكريون من مختلف الاتجاهات على أن المشير عامر هو صاحب هذا القرار.

وكان الفريق فوزى ، ومعه أنور القاضى وممدوح رجب التهامى ، قد وضعوا - بناء على طلب المشير - خطة لانسحاب القوات إلى خط المضائق نتمسك به حتى آخر طلقة وآخر رجل وأن يتم هذا الانسحاب خلال ثلاثة أيام وأربع ليال.

ويقول أمين هويدى : أن عملية الانسحاب واحدة من مراحل المعركة تماماً كالهجوم والدفاع ، ويلجأ إليها القادة لتفادى التورط فى موقف حرج ، ولها حساباتها وقواعدها ، التى تتدرب عليها القوات فى زمن السلم ، حتى يمكن تطبيقها فى زمن الحرب ، إذا دعت الحاجة إليها، وهى عملية معقدة خاصة إذا تمت أثناء الاشتباك مع العدو ، وعلى ذلك فالقوات الكبيرة لا يمكن سحبها فى مدة قصيرة بسبب الحجم الكبير للأفراد والمركبات والمعدات ، ولذا تنسحب على عدد من الليالى .

وقد وقعت الكارثة نتيجة للانسحاب غير المنظم ، فقد أخذت القوات طريقها إلى الغرب ، وهى محملة على آلاف العربات دون تنظيم أو ضبط للحركة، وتصادمت القوات التى تتحرك على الطرق العرضية بالقوات التى تتحرك على الطرق الطولية، فتوقفت التحركات واكتظت الطرق، وطلع الصباح (يوم ٧ يونيو) وآلاف العربات وراء بعضها على طرق سيناء فكانت طعاماً شهياً لطيران العدو ، وترك الجنود عرباتهم وبدأوا فى سير شاق طويل دون طعام أو ماء فقتل منهم من قتل، ومات من مات ، وأسر من أسر ، ووصل الآلاف منهم على الأقدام وهم لا يصدقون ما حدث ويقدر الفريق فوزى أن مائة ألف جندى ظلوا سائرين على أقدامهم لمدة أسبوع حتى وصلوا إلى قراهم .

ويرى الفريق مرتجى أن الانسحاب الشامل كان مفاجأة غير سارة لمركز القيادة المتقدم وأنه كان فى الإمكان على أسوأ الاحتمالات أن ندافع عن المضائق لفترة طويلة قد تصل إلى أسابيع يمكن أثناءها أن تتدخل المحافل الدولية، وهنا سيكون موقفنا أحسن حالا بكثير ونحن نسيطر على المنطقة الحيوية فى سيناء وقناة السويس خارج مرمى نيران مدفعية العدو.

ويقول الفريق عبد المحسن مرتجى - فى كتابه الفريق مرتجى يروى الحقائق - أنه سأل المشير عامر أثناء زيارته لمنزله يوم ٢٠ يوليو أى بعد الحرب، عن سبب العدول عن فكرة الدفاع والصمود فى المضائق ، والأخذ بفكرة الانسحاب التام بما فيها من خطورة على القوات وكان تعليله أنه بعد أن أصبح طيراننا بدون فاعلية، وتقدمت القوات الإسرائيلية على المحور الشمالى والمحور الأوسط، اعتقدت أن قواتنا المسلحة على وشك أن تحاصر وتعزل ويقضى عليها تماما ، لذلك وجدت أن الانسحاب هو الحل الوحيد لتفادى تدمير قواتنا وأسرها، وإذا كنا سنفقد بعض الأسلحة والمعدات فهذا يمكن تعويضه ، أما أن نفقد الأفراد فذلك أمر بالغ الخطورة، إن تجهيز مقاتلين جدد يحتاج إلى سنين طويلة ، وفيما يتعلق بالأرض المفقودة فلا بد أن تكون لنا معهم جولة أخرى نسترد بها ما احتل من أرضنا بالكامل .

وقد رد الفريق مرتجى على المشير بأن المعلومات التى وضعت أمامه لم تكن سليمة لأن الصورة لم تكن قائمة، وكان من الممكن القيام بمناورة بتعديل بعض أوضاع قواتنا .. وينسب الفريق مرتجى هذا القرار الخاطئ إلى أن أجهزة القيادة العليا لم تهين للمشير الجو المناسب الذى يمكنه من اتخاذ القرارات المناسبة، وأن المعلومات كانت تصله بدون تقييم وبدون تعليق ، ولم يحاول كبار ضباط أركان الحرب الموجودون فى القيادة العليا بما فيهم رئيس هيئة الأركان أن يقدموا للمشير المشورة السليمة!

وهو بذلك يريد أن يلقى المسئولية فى التقصير على الفريق فوزى .

ويقول شمس بدران فى التحقيق معه أن المشير عامر كان يرى أنه لا بد من الانسحاب، وأخذ رأى القادة محمد فوزى ، وأنور القاضى وغيرهما ، واتفقوا

جميعاً على الانسحاب وهكذا تحدث المشير إلى الرئيس ، وأبلغه بذلك ودارت مناقشة وقال له المشير «أنا هأرجع لك كل ولادك سالمين» .

ويقول الفريق صادق — جريدة البيان يونيو ١٩٨٠ — « لم أعلم وأنا مدير المخابرات الحربية بصدور أى أمر إلى القوات بالانسحاب إلا عندما اتصل بى قائد مكتب العريش تليفونيا من منطقة الحسنة وأبلغنى أن القوات تنسحب فى اتجاه القنال، وتسبقتها القيادات وتوجد فوضى وحالة ذعر فى عمليات الانسحاب ، فاتصلت شخصياً بالمشير ، وأبلغته بأن مكاتب المخابرات تبلغنى عن انسحاب القوات المصرية فى اتجاه القناة، وقد علمت منه أنه هو الذى أصدر أمره بذلك ، ولما أبدت له خطورة هذا الأمر وذكرته بمعركة سنة ١٩٥٦ — وكنت رئيس الأركان للقوات المقاتلة هناك وبمتاعب الانسحاب عاد المشير إلى الاتصال بى بعد حوالى نصف ساعة وسألنى إذا كان ممكناً إلغاء الأمر ، وكان هذا مستحيلاً لأن القيادات تحركت فعلاً قبل القوات .

كما تأكد لى أن الأمر الخاص بالانسحاب لم يبلغ إلى جميع القوات من قيادتها التى انسحبت تاركة قواتها فى حالة ضياع، ونشأت عن ذلك حالة من الفوضى ، كانت إلى جانب قلة الطرق السبب الرئيسى فى الكارثة ، وسهل على طيران العدو تدمير معظم القوات المنسحبة، ونتيجة لذلك استشهد عدد كبير من الجنود ولم يتم إسعاف المصابين مما زاد من الخسائر ، فضلاً عن وقوع حوالى خمسة آلاف فى الأسر، كما تم تدمير معظم معدات القوات المسلحة أو الاستيلاء عليها.

وهكذا يتضح من شهادة الفريق صادق أن المشير عامر هو الذى أصدر أمر الانسحاب. ويروى الفريق أول محمد فوزى الطريقة التى صدر بها قرار الانسحاب قائلاً: أن المشير طلب منه وكانت حالته النفسية والعصبية منهارة، أن يضع خطة لانسحاب القوات من سيناء خلال عشرين دقيقة ، ولم يكن الموقف يسمح بالمناقشة فأسرع الفريق فوزى إلى غرفة العمليات حيث استدعى الفريق أنور القاضى رئيس هيئة الأركان ، واللواء ممدوح التهامى مساعديه بعد أن وضعوا الخطة مكتوبة توجهها

إلى المشير الذى كان واقفاً خلف مكتبه ، واضعاً إحدى ساقيه على كرسى المكتب ومرتكزا بذقنه على ساقه الموضوعه فوق الكرسي ، وعندما قال للمشير إنهم وضعوا الخطة على أن يتم سحب القوات بعد أربعة أيام رد عليه المشير قائلاً «أربعة أيام إيه يافوزى ؟ أنا أعطيت أمراً بالانسحاب.. خلاص» !

ودخل حجرة نومه بطريقة هستيرية وأصدر الأمر إلى قائد قوات العريش بانسحاب قواته، وقام هذا القائد بتنفيذ الأمر بالنسبة إلى شخصه وفرقة فقط ، دون أن يخطر القيادات التى تجاوره حتى أن الفريق مرتجى قائد الجبهة عرف بالقرار من القوات المنسحبة .

ولم يكن هناك قرار مكتوب أو منظم لعملية الانسحاب حتى أن بعض القوات كانت تنسحب بينما كانت هناك قوات أخرى متجهة إلى الجبهة ، بل إن المشير بعد ذلك أراد أن يدفع بالفرقة الرابعة المدرعة إلى سيناء بعد قرار الانسحاب بأربع وعشرين ساعة، إلا أن قادتها رفضوا رغم التعليمات التى أصدرها إليهم الفريق فوزى والتى حملها إليهم فى الإسماعيلية باسم المشير .

ويقول الفريق فوزى أن مرتجى رفض واتصل تليفونيا بالمشير الذى اقتنع بعدم جدوى دفع الفرقة الرابعة المدرعة بناء على رأى قادتها مادام لا يعاونهم غطاء جوى ، وكان قرار الانسحاب هو الذى سبب الكارثة للجيش المصرى فى هزيمة عام ١٩٦٧ .

أما أنور السادات فإنه حمل المشير عبد الحكيم عامر مسئولية إصدار قرار الانسحاب، وتساءل : « لماذا وقف عبد الناصر مكتوف اليدين أمام القرار الذى أصدره عامر إلى القوات بالانسحاب غرب القناة ؟ فليس هكذا يكون الانسحاب ، وأى عسكري يعرف أن الذى يُبلغ بقرار الانسحاب هو مدير العمليات الذى عليه بدوره أن يضع الخطة اللازمة والجدول الزمنى المناسب لتنفيذ الانسحاب، ويعطيه للوحدات لتنسق كل منها انسحابها حسب الجدول والخطة ، ولكن هذا الأمر لم يحدث ولذلك كان أمر الانسحاب الذى أصدره عامر فى الحقيقة أمراً بالانتحار» .

هذه هى وجهة نظر السادات الذى قال أنه كان قريباً من عبد الناصر ودائم الاتصال به.. ويرى عبد المحسن مرتجى «أن عبد الناصر كان يعلم بقرار الانسحاب عند صدوره ووافق عليه . فالمشير أخبره انه اتخذ القرار بالإتفاق مع الرئيس عبدالناصر، وأنه أخذ رأيه ولا يمكنه أن يتخذ القرار بدون علمه، وأن عبد الناصر أخبره بأن المشير قال له أن هناك مساعدات جوية أمريكية وإنجليزية قدمت لإسرائيل وأن القوات لو استمرت فى مواقعها سيقضى عليها ، وعلى ذلك اضطر مرغماً على الموافقة على الانسحاب طالما أنه لا يوجد حل آخر ، ويقول مرتجى إنه لم يتمكن من تحديد موعد صدور القرار رغم أنه لم يخطر به ، ولكن الخطأ تتحمله أكثر من جهة ، فقد صدرت تعليمات الانسحاب بسرعة من القيادة فى الوقت الذى كانت فيه بعض التشكيلات قد صدر إليها قرار تنظيم الانسحاب فى ثلاثة أيام ورئيس هيئة العمليات لا يعلم ، والأوامر تصدر عن رئيس هيئة أركان الحرب ومن نائب القائد الأعلى مباشرة دون مراعاة التسلسل الطبعى والقانونى».

ويقول أمين هويدى رداً على كلام الفريق مرتجى: أنه سمع من عبد الناصر أنه لم يتدخل فى المعركة أبداً بعد بدء العمليات وأنه ترك الأمور كاملة فى أيدي القيادة العامة للقوات المسلحة ! وعلى كل حال فإن قرار الانسحاب فى حد ذاته لم يكن سبب الكارثة بل كان من الواجب اتخاذ مثل هذا القرار ، ولكن الذى أدى إلى الكارثة هو التخطيط العام للانسحاب بأن يتم فى ١٢ ساعة وبقفزة واحدة إلى غرب القناة ، فتحول الإجراء الذى كان يقصد به إنقاذ القوات البرية فى سيناء إلى نكسة عسكرية كاملة بأبعادها المؤسفة .

ومن الملفت أن عبد اللطيف البغدادى يذكر حواراً دار بينه وبين المشير قال له المشير خلاله أن عبد الناصر هو الذى اتخذ قرار الانسحاب «لينقذ أولادنا» .

ويواصل البغدادى روايته قائلاً : وكان عبد الناصر قد ذهب إلى القيادة والتقى بعامر وسمع قرار الانسحاب فسأله عن سبب هذا القرار الخطير ، فقال عامر إن الطائرات تصطاد مدرعاتنا وهى فى الصحراء المكشوفة ولا بد أن ننسحب إلى المناطق الزراعية حتى يمكن إخفاؤها ، فقلت دون أن أدري : دى فضيحة .. ده عار !

فرد بقوله : المسألة ليست مسألة كرامة ولا شهامة ، إن المطلوب هو إنقاذ أولادنا والعدو دمر لنا فرقتين .. فقلت له : رومل انسحب من الصحراء ١٠٠٠ ميل وعبر البحر مرتين دون غطاء جوى والهجوم عليه من ناحيتين ، تونس والعلمين ، ونجح في انسحابه وتكتيكه معروف في الدفاع عن مدرعاته دون غطاء جوى لها .

فرد بأن ذلك كان عندما يجرى بمدرعاته حتى يصبح خارج مدى طائرات العدو . فسألته عن رأى جمال عبد الناصر في الانسحاب فقال « هو الذى اتخذ القرار لينقذ أولادنا » .. ويقول البغدادي : إن عبد الحكيم عامر كان دائم الاتصال بقادته في الجبهة ويصدر إليهم أوامر الانسحاب ، ويظهر أنه لم تكن هناك خطة للانسحاب ، وكانت أوامره إلى كل من اتصل به بضرورة الانسحاب ليلاً ، ومحاولة الوصول إلى غرب قناة السويس قبل طلوع النهار ، وترك أسلحتهم الثقيلة والاكتفاء بالخفيفة منها ، وأن يسيروا في مجموعات صغيرة متفرقة .

وشهادة البغدادي تناقض كل الشهادات التى أدلى بها الذين حضروا المعركة أو عايشوها سواء من أنصار المشير أو من خصومه ، الوحيد الذى قال أن عبد الناصر هو الذى أصدر قرار الانسحاب — وهو البغدادي — فى حين أكد وزير الخارجية محمود رياض أيضاً أن المشير هو الذى أصدر القرار .

وقد قال لى البغدادي أخيراً أنه اعتمد فى هذه الشهادة على ما سمعه من زكريا محيى الدين .. وفضلاً عن ذلك فإن دفاع المشير عن القرار بكل هذا الحماس فى تلك الظروف يدل على أنه هو الذى اتخذته .

وسوف تظل هزيمة ٥ يونيو موضع دراسات عديدة وسوف يظل الحوار حول المسئولين عنها طويلاً .. ! .. فإن مسئولية الهزيمة العسكرية لا يمكن أن تلقى على عاتق فرد .. فلا بد أن لها أسبابها المتشابكة والعديدة التى تمتزج فيها الأوضاع الداخلية ، بالأوضاع الخارجية .. المسئولية السياسية ، ممتزجة بالمسئولية العسكرية .. ولقد درست أسباب الهزيمة فى أكثر من مكان ، وأعدت تقارير رسمية كثيرة تحمل مختلف وجهات النظر حول أسبابها ، ويطالب الفريق صادق بنشر التقرير الذى أعده المرشال

زخاروف وزير الدفاع السوفيتى بعد الهزيمة مباشرة، لأنه كان يحمل دراسة جادة وموضوعية لكل أسباب الهزيمة.

ويقول أمين هويدى أنه تولى مسئولية وزارة الحربية عقب النكسة مباشرة وأنه كلف الفريق عبد المحسن مرتجى بإعداد دراسة سرية عن أسباب الهزيمة بناء على طلب جمال عبد الناصر، وقد أطلق الفريق مرتجى على مذكرته السرية الاسم الكودى (أمانة) إمعانا فى سريتها وأيضاً كتب الفريق صلاح محسن تقريراً رفع إلى أمين هويدى وزير الحربية حول أسباب الهزيمة .

ودونت وزارة الحربية فى كتاب مازال محفوظا بها، كل التواريخ الدقيقة للأحداث التى تمت فى تلك الفترة العصيبة. وقامت شعبة البحوث العسكرية بالقوات المسلحة بإعداد مذكرة عن تحليل أسباب النكسة العسكرية.. ثم كانت المحاكمات التى تولاها السيد حسين الشافعى عقب النكسة لرجال المشير . وقد كشفت كثيرا من أسرار تلك الفترة ، وكذلك محاكمة قادة الطيران التى أشرف عليها الفريق صلاح الحيدى .. وفى السنوات الأخيرة استمعت لجنة كتابة التاريخ إلى كل المسؤولين الذين عاصروا أحداث النكسة مدنيين وعسكريين .

أى أن هناك دراسات متعددة حول أسباب الهزيمة العسكرية، ولكن رؤية المسؤولين عن المخابرات قد تكون مفيدة فى هذه الدراسة.

يقول صلاح نصر فى حديث خاص معى أن أسباب الهزيمة العسكرية تتلخص فى:

* أن القوات المصرية لم تكن على استعداد للدخول فى حرب شاملة مع إسرائيل وبخاصة بعد معارك الاستنزاف فى اليمن ، هذا فضلاً عن أن القوات المصرية التى تمت تعبئتها كان ينقصها الإعداد والتدريب ، وقد تحركت هذه القوات بسرعة إلى سيناء كى تتخذ مواقع دفاعية لم تُجهز بعناية .

لقد تمت تعبئة هذه القوات بطريقة عشوائية لخدمة هدف سياسى، هو القيام بمظاهرة عسكرية ، وتم استدعاء قوات الاحتياط التى لم تستطع أن تتعود على مسرح العمليات فى هذا الوقت القصير، أى أنه كانت هناك قوات غير مستعدة

غير مدربة تحشد فى أرض عمليات غريبة عليها .. بينما كان العدو يعرف كل شىء عن أرض العمليات .. كما أن قواتنا البرية لم تكن فى مستوى القوات الإسرائيلية من ناحية التدريب على القتال الليلى ، فلم يكن فى استطاعة قواتنا أن تفى بمتطلبات الحرب الحقيقية ، بينما نجح الإسرائيليون فى استيعاب أسس هذه الحرب وقاموا بتطبيقها تطبيقاً سليماً.

* تخطط القيادات العسكرية على مختلف مستوياتها فى إصدار الأوامر المناسبة فى الوقت المناسب ، وذلك بعد بداية المعارك نتيجة انعدام الرؤية أمامها بعد أن تم قطع اتصال القيادات مع تشكيلاتها أو مع قياداتها العليا ، ولذلك كانت الأوامر الصادرة متناقضة ، مما أدى إلى الفوضى، والاضطراب اللذين حدثا فى القوات المسلحة.

* تدخل القيادة العليا فى تفاصيل المعارك ، فقد كان مقر القيادة العامة فى القاهرة أشبه بسوق عكاظ ، إذ جمع بين من يديرون المعركة، وبين من جاءوا لمجرد تسقط الأخبار ، ودس أنوفهم فيما لا يعنيههم .

فقد كان مكتب القائد العام الذى يدير المعركة يتسع لعدد كبير من الشخصيات المشتركين فى الحكم أو التى تركت الحكم منذ سنوات وأعضاء مجلس الثورة القدامى ومعظم أعضاء اللجنة التنفيذية العليا.

والتف الجميع حول عبد الناصر الذى كان يشارك فى إدارة المعركة ، وأصبحت المعركة تدار وسط هذا الضجيج وفى ظل هذه الفوضى ، فى الوقت الذى كان من المفروض أن تهىء الفرصة الهادئة لإدارة المعركة .

لقد حدث الشىء ذاته سنة ١٩٥٦ أثناء العدوان الثلاثى .. حتى اضطرب عبدالناصر فى ذلك الوقت أن يطرد من لا عمل له من مكتب القائد العام للقوات المسلحة .

* أما السبب الرابع فهو أن القوات المسلحة منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو كانت تعتمد على قيادات أمن ، أى قيادات يوثق فيها للحفاظ على أمن الثورة والنظام السياسى، وحينما بدأ الحشد كان لابد من تغيير القيادات إلى قيادات عمليات ، وكان القادة

الجدد غرباء على الوحدات التي كانوا يقودونها ، ومن ثم انعدم الجانب الإنساني
الضرورى والذي يوثق العلاقة بين القائد وجنوده.

ومن المسلم به أن ذلك كان له أثر فعال على قيادة هؤلاء القادة الجدد لتشكيلاتهم ،
ووحداتهم العسكرية وعلى إدارة المعركة.. على أن هذه ليست كل أسباب الهزيمة
للقوات البرية ، فهناك عديد من العوامل الاقتصادية التي حدثت من ميزانية القوات
المسلحة ، ناهيك عن عوامل سياسية غيرت من الخطة ، وهناك كثير من العوامل
التكنيكية ، أو النفسية أو الفنية، لم أحاول أن أخوض فى تفاصيلها ، بل تركتها
للعسكريين كى يجتهدوا فى مجال البحث والتقصى.



ويختلف المسئول عن المخابرات الحربية مع المسئول عن المخابرات العامة فى
تحديد أسباب الهزيمة، الفريق صادق يضع عددا من النقاط الأخرى كسبب للهزيمة
قائلا:

١ - لم تكن قيادة القوات المسلحة فى أيدي قادة محترفين ذوى علم عسكرى أو
كفاءة قتالية أو خبرة بالمعارك الحديثة التى تشترك فيها جيوش وفرق ، وتتعاون فيها
الأسلحة المختلفة ، كما أن القوات المسلحة المصرية فى عام ١٩٦٧ لم تكن فى
حالة تسمح لها بدخول عمليات حربية جديدة ، فقد قضت حرب اليمن -
حوالى أربع سنوات - على المستوى القتالى والتدريبي، ولا وجه لمقارنة قوات
مصر عام ١٩٦٢ بقوات مصر عام ١٩٦٧ فضلاً عن أن معظم معدات هذه
القوات تلفت أو دمرت خلال حرب اليمن ، وكان لهذه الحرب أثر كبير على
انحلال القيادات والقوات والروح المعنوية، وكان يجب على القيادة العسكرية إذا
كان لديها الشجاعة والوطنية الحققة أن توضح ذلك بجلاء للقيادة السياسية وتضع
جميع الحقائق أمامها قبل الموافقة على إجراء مثل هذا الحشد فى مسرح سيناء
وللأسف كانت القيادة العسكرية تخفى الحقيقة دائماً عن القيادة السياسية، ولا
ننسى أن جزءا كبيرا من القوات المسلحة كان لا يزال يقاتل فى اليمن عند

صدور أوامر الحشد ، وبدون شك كان الوقت بالنسبة للعدو يعتبر من أنسب الأوقات لتدمير ما تبقى من القوات المصرية المسلحة قبل أن يعاد تنظيمها بعد حرب اليمن الطويلة المدمرة .

٢ - كانت القوات الجوية بقيادتها غير مستعدة مطلقا للقتال فى ذلك الوقت، وقد وضح ذلك من المعارك الجوية التى دارت وسبقت المعركة ومن سيطرة العدو الجوية ، فضلا عن عدد الطائرات وتسليحها ونوعها وعدد أفرادنا الطيارين الفنيين كل ذلك كان مؤشراً واضحاً على تخلفنا فى الطيران.. كذلك المطارات وأوضاعها وأعدادها ومواقعها بالنسبة لنوع طائراتنا ومدائها ، لم يكن مناسباً للهجوم أو الدفاع أو تلقى الضربة الجوية أولاً، أيضاً الدفاع الجوى عن القواعد الجوية لم يكن كافياً بالرغم من أنه أدى واجبه .

وكانت القوات الجوية الإسرائيلية مفخرة إسرائيل ومصدر قوتها وغرورها، وكنا على العكس تماماً ، وكان من الواجب على القيادة العسكرية والسياسية أن تعمل على العناية بقواتنا الجوية.

٣ - أسوأ ما فى معركة ١٩٦٧ خطة التعبئة فلم تكن سليمة وعلى سبيل المثال وليس الحصر :

كانت الوحدات تشكو من وصول الاحتياط بملابسه المدنية إلى أرض المعركة بدون أسلحة فمثلاً المدرعات كانت الدبابات تدفع للعريش من المخازن بشحمها وبدون بطاريات أو ذخيرة أو حتى إبر ضرب النار، أو أى معدات كما دفعت دبابات شيرمان الغربية للمعركة دون ذخيرة .

كما كان تشكيل وحدات المشاة الاحتياطى يتم بدون عدد كافٍ من الضباط وبدون الأسلحة المعاونة وبالقرب من خط القتال.

ووصلت قوات كثيرة إلى سيناء بدون أن تكون لديها معلومات عن مجالاتها فى الخطة.

أيضا كانت تشحن إلى الجبهة وحدات من الحرس الوطنى دون مهام وكان ذلك يشكل عبئاً قيادياً وإدارياً ومعنوياً على قيادة المعركة وعلى مسرح العمليات بدون النظر لخطه إمداد، أو لتأمينها ، مما جعلها عرضة للتدمير والوقوع فى يد العدو.

وفى الساعات القليلة قبل المعركة عينت قيادات جديدة على مستوى الفرق واللواءات والوحدات مما كان له أثر كبير على هذه الوحدات عند بدء الهجوم.

ومن أدلة الفوضى القاسية أن دفعة كاملة من ضباط الكلية الحربية المستحدثين تخرجوا قبل المعركة بأيام أرسلوا إلى منطقة «جبل لبنى» ولم يتم توزيعهم حتى بدأت العمليات مما ضاعف من الخسائر بينهم .

ومن الأمثلة على الفوضى أيضاً ، دفع اللواء ١٤ مدرع من منطقة «تمادة» إلى منطقة جنوب «رفح» قبل المعركة بيومين لتدعيم المحور الساحلى ، وبعد أن استقر فى موقعه الجديد، أعيد قبل العمليات بساعات إلى منطقة «تمادة» ، وتركت منطقة «الماسورة» وجنوب «رفح» و «العريش» مكشوفة دون أى دفاعات مؤثرة بالرغم من أن هذا كان المحور الرئيسى للهجوم.

منطقة غزة ورفح لم تعط الاهتمام الكافى من ناحية كفاءة القادة وعدد الوحدات وتسليحها مما جعلها تنهار فى أول الهجوم. كما أن تغيير الأوضاع حول العريش قبل الهجوم أضعفها.

والقوات الاحتياطية وضعت فى أماكن حساسة بالرغم من معرفة القيادة العسكرية عدم كفاءتها القتالية مما أثر على سرعة انهيار الدفاعات.

٤ - بالرغم من معرفة القيادات كلها باحتمال وقوع هجوم العدو يوم ٥ يونيو كما قدرت المخابرات وأكد الرئيس عبد الناصر ، فقد سافر المشير ومعه قيادة القوات الجوية لعمل مؤتمر فى سيناء، وكان ينتظره بالمطار معظم القيادات عندما بدأت الضربة الجوية ، وقد يكون لعلم العدو بهذه التحركات أثر كبير فى اختيار الوقت وميعاد الضربة حين يكون الدفاع الجوى مقيداً !

لو أضيف إلى ماسبق انتظار قيادات الجبهة للأوامر من القاهرة التى كانت تدار منها المعركة جعلها فى حالة شلل لمواجهة تطورات الموقف على الجبهة وإذا أضيف لذلك سوء الاتصالات بين القوات وقياداتها لوضح مدى فقدان السيطرة وخاصة عند بداية العمليات .



والفريق عبد المحسن مرتجى قائد جبهة سيناء «وهو يروى الحقائق فى كتابه» يرجع أسباب الهزيمة إلى عوامل عديدة من قيود على حرية الرأى وكبت للجريات لم يسلم منها بيت، ومراكز قوى سياسية تتدخل فى التخطيط العسكرى وتؤثر على القيادة العسكرية المسؤولة .. وأن الزعامة السياسية اعتمدت على حسن الحظ الذى كثيراً ما وقف إلى جانبها ولم يتخل عنها فى جميع الأحداث التى مرت بمصر.

وأن مراكز القوى اتخذت القرار السياسى دون استشارة القادة المسئولين أو مجالس وأجهزة القوات العليا، فضلاً عن أن الغرض السياسى لم يكن واضحاً لديها، ولم تهين السياسة والديبلوماسية الجو المناسب للحرب على الصعيد الداخلى أو الخارجى .. ومن الناحية العسكرية يرى أنه قد عين على رأس القوات المسلحة من يشغل أكثر من منصب ، ويكلف بأكثر من نشاط من الأنشطة الحيوية فى الدولة فقد كان ضالماً فى أعمال سياسية ورقابية أبعدته سواء عن قصد مرسوم أو حسن نية عن ممارسة القيادة العسكرية على أعلى مستوى ، فى الوقت الذى كان فى أشد الاحتياج ليتقنها لأنه لم يتدرج فى المناصب القيادية المختلفة ، ونظراً لانشغاله لم يجد لديه الوقت الكافى للدراسة والتعمق وهو هنا يقصد عامر طبعاً.

ويرى الفريق مرتجى أن جهاز المخابرات الحربية طلب منه التركيز على الداخل ، وأن القادة من مختلف المستويات تُختار على أساس الولاء وليس الكفاءة وجهاز هيئة أركان حرب القوات المسلحة عصب العمل يختار لها من لا يسمح تاريخه وخدمته فى القوات المسلحة ولا ماضيه ان يعتلى رئاستها ، وأخيراً يرجع قائد جبهة سيناء الهزيمة إلى التسليم للعدو بمبدأ المبادأة باختياره الوقت والمكان المناسبين لضربه ومن يحقق مبدأ المفاجأة يكسب من البداية ٧٠٪ من عناصر الفوز !

وكان الفريق مرتجى قد قدم دراسة عن أسباب الهزيمة لعبد الناصر إلا أنه روى هذه الحقائق أخيراً وهو يقارن بين هزيمة يونيو ، ونصر أكتوبر التى هبى لها عكس ما حدث فى ٦٧ تماماً !.. ومن الواضح أنه كقائد عسكري يبعد المسئولية عن العسكريين ويتحدث عن أمور سياسية ويخلط بين مهمة المخابرات العامة والحربية.

وفى أوراقه التى لم تنشر يقول المرحوم الشهيد عبد المنعم رياض أن إسرائيل حققت أهدافها فى الجولة الثالثة، ويرجع سبب نصر إسرائيل إلى أربعة عوامل:

**** التفوق النوعى للقوات المسلحة الإسرائيلية ، علاوة على خفة الحركة العالية لقواتها ، والمرونة الكبرى لأجهزة قيادتها والسيطرة الميدانية الكاملة .**

**** توفر المعلومات التفصيلية الدقيقة عن القوات المسلحة العربية وأماكن تركزها على الجبهات الثلاث المحيطة بإسرائيل ، وعن مواقعها وأعدادها ونمط الحياة السائدة فيها، وخاصة عن القوات الجوية المصرية، وذلك عن طريق مصادر المخابرات الإسرائيلية والغربية ، واستخدام أحدث الوسائل التكنيكية كالأقمار الصناعية الأمريكية ، وكل ما يستخدم من وسائل بما يسمح بالحصول على كل ما يتغير ويتبدل من معلومات .**

**** الدعم الخارجى العسكرى المستتر والعلنى من جانب المعسكر الغربى ، وخاصة أمريكا وألمانيا الغربية ، وكل دول الفلك الغربى ، بما يوفر لمخاطرة إسرائيل المحسوبة أفضل فرص النجاح ويدراً عنها خطر تدخل المعسكر الآخر .**

**** استغلال نقط الضعف العربى، أبرع استغلال وأهم هذه النقاط : التخلف التكنولوجى العسكرى وتفتت قدرات القوات المصرية وهبوط كفاءتها القتالية ، وتراكم مفاهيم عسكرية خاطئة لديها عن أساليب معركة الأسلحة المشتركة الحديثة وذلك نتيجة للخدمة الطويلة بمسرح اليمن وضعف القدرة العسكرية فى البلاد المجاورة.**

وبعد ذلك .. نطرح السؤال الذى مازال موضع خلاف حتى اليوم ... من هو المسئول عن الهزيمة العسكرية .. عبد الناصر ... أم عامر؟!

والانقسام فى الرأى حول المسئولية عن الهزيمة العسكرية ، قديم ولم يحسم .. وسيظل مسألة صعبة جدا .. وبعيداً عن المؤامرات الدولية التى دبرت ضد مصر حيث ثبت أن الحرب كانت مؤامرة معدة بأحكام لإجهاض الثورة العربية نحاول أن نرصد المسئولية الداخلية فى مصر ..

إن جانباً من العسكريين .. وأنصار المشير .. والذين شاركوا فى الحرب وحوكموا يبرئون أنفسهم ... لأنهم اقتيدوا إلى حرب هزموا فيها، ولم يكونوا مسئولين عنها .. ولا مستعدين لها !

وجانباً آخر من العسكريين .. وأنصار عبد الناصر، والذين شاركوا فى حرب الاستنزاف يقررون أن المسئول عن الهزيمة العسكرية ... هم القادة العسكريون الذين وافقوا على كل الإجراءات التى سبقت الحرب ولم يعترضوا .. ولو اعترض واحد منهم وقال إنهم غير مستعدين لما خاضت مصر الحرب، ولو أعلنوا حقيقة القوات المسلحة لترددت القيادة السياسية فى اتخاذ أى قرار.

الفريق الذى يحمل المسئولية لعبد الناصر يقول أنه جر مصر إلى حرب لم تكن مؤهلة لها .. فاقتصادها متعب ، وجيشها فى اليمن .. وإنه كان يقصد بكل ما فعله مجرد مظاهرة عسكرية يحصل بها على كسب سياسى وينتهى الأمر !



وينقسم المحللون العسكريون أيضاً فى توزيع المسئولية ومن الذين يرون أن المؤسسة العسكرية مسئولة عن الهزيمة يعبر عنهم أمين هويدى قائلاً لى:

أنه لا بد أن نفرق بين تعبيرين .. القيادة السياسية، والقائد السياسى .. فالقيادة السياسية هى مجموع الأفراد الذين يكونون عادة رؤساء مؤسسات أو هيئات أو أفراد ذوى حيثية فى البلد ويعاونون القائد السياسى فى اتخاذ القرار. والمؤسسة العسكرية تكون ممثلة فى القيادة السياسية بالقائد العسكرى ..

فأى قرار سياسى يُتخذ، القيادة العسكرية مشاركة فيه .. وهذا ضد ما يقال من أن القيادة السياسية كانت تتخذ قراراتها من وراء ظهر القيادة العسكرية.

والقيادة العسكرية.. أو أى فرد من القيادة العسكرية له حق الاعتراض، ولكنه إذا قبل المهمة فقد وافق عليها، وأصبح مسئولاً عنها، وإلا فإذا وجد أنه من الصعب عليه أن يوفق بين معتقداته، وبين آراء القيادة السياسية فعليه أن يذهب أو يستقيل ليفسح الطريق لغيره، ولكن بمجرد أن يقبل المهمة، انتهى الموضوع، وأصبح مسئولاً.

وفى محاكمة قضية المؤامرة التى دبرها بعض رجال المشير عامر - وكانت جلساتها علنية - قال العقيد محمد حلمى عبد الخالق.. أن المشير عامر قال له أن هناك اعتقاداً بين الضباط بأنه مسئول كقائد عن الظروف التى ساعدت على الهزيمة العسكرية، وأن هذه المسئولية هى التى أوجبت استقالته، وأنه يجب القيام بعملية تلقين للضباط لوقف هذا الاعتقاد السائد بينهم بأن يعرف الضباط بأن القوات التى حشدت فى سيناء لم تكن بعد قد استكملت كل ما كان يجب عليها استكمالها، لتتابع العوامل السياسية بسرعة كسحب البوليس الدولى، وإغلاق خليج العقبة.

وقد رد عليه رئيس المحكمة حسين الشافعى وكشف فى رده تفاصيل واقعتين شهدهما بنفسه فقال: أن الرئيس جمال عبد الناصر عقد اجتماعاً شهدته جميع نوابه وعرض عليهم مسألة سحب البوليس الدولى باعتبار أنه حق لمصر - الدولة التى استضافت هذا البوليس - وقد وافق الجميع على أن هذه العملية تزيد من احتمالات المواجهة العسكرية من ٥٠٪ إلى ٨٠٪ ونظر إلى المشير عامر فأبدى موافقة كاملة على ما قاله الرئيس من توقع، وأبدى موافقته على التنفيذ على أساس أن الموقف العسكرى مستعد للزيادة المتوقعة فى نسبة احتمالات المواجهة العسكرية إلى ٨٠٪.

وقال رئيس المحكمة حسين الشافعى : أنه فيما يتعلق بإغلاق خليج العقبة فإن الرئيس جمال عبد الناصر عقد اجتماعاً آخر شهدته جميع نوابه، وعرض فيه مسألة إغلاق خليج العقبة كآخر أثربقى من آثار عدوان ١٩٥٦. يمكن تصفيته وقال الرئيس أن هذا العمل سوف يرفع احتمالات المواجهة العسكرية من ٨٠٪ إلى ١٠٠٪ وأن المشير عامر قال حينذاك بالحرف الواحد «برقتى يا ريس»!

ولو كان المشير عامر أبدي أقل بادرة فيما يتعلق باستكمال الاستعداد لكانت هذه البادرة هي الرأي الحاسم فى الموضوع.

وقد عقد الرئيس اجتماعا آخر، وحدد فيه موعد العدوان على وجه التقريب، وقال أنه سيبدأ بضربة جوية ، فرد الفريق صدقى محمود وقال أنه يفضل أن نبدأ بالضربة الأولى، ورد عليه المشير، وقال أنه سيخسر حوالى ١٠٪ فى الضربة الأولى وقال له عبد الناصر يكفينى حتى ٢٠٪.

ولكن أحدا لم يثر قضية الاستعدادات العسكرية، ولا غيرها من القضايا التى أثرت بعد ذلك.



وبضيف الفريق صلاح الحيدى عددا من النقاط الهامة فى كتابه «شاهد على حرب ٦٧» بعد أيام قليلة من إعلان حالة الاستعداد صدر قرار مفاجيء بإنشاء قيادة جديدة تملو المنطقة العسكرية الشرقية التى كان مقررا لها أن تتولى جميع المسئوليات شرق القناة، وأطلق على هذه القيادة الجديدة القيادة الأمامية للجبهة، وعين قائد القوات البرية «عبد المحسن مرتجى» قائدا لها. كما عين معه عدد ضخم من الضباط وأركان الحرب ممثلين للأسلحة الثلاثة.. ومن الواضح أن هذه القيادة كلها لم تكن لها صلة سابقة بمسرح العمليات أو خططه المعدة، بل إن كثيرا من ضباطها كان بعيدا كل البعد عن سيناء جسما وتفكيرا واهتماما كما أن قائدها لم يسبق له الخدمة فى سيناء ومنذ سنوات عديدة مضت قتل عدوان عام ١٩٥٦.

وصدرت الأوامر فى مايو بتغيير عدد من القادة لغير أسباب واضحة اللهم إلا إذا كانت الكفاءة قد انتصرت على الولاء.

فمثلا ضابط كبير كان يعمل فى عاصمة ألمانيا الغربية لتوفير احتياجات القوات المسلحة من أوروبا كان فى زيارة خاصة للقاهرة لقضاء بضعة أيام، ف وقعت عليه عيون المسئولين، وعينوه قائدا لتشكيل فى سيناء، ومن سوء الطالع أن يطلب هذا الزائر تعيين

صديق له لكى يعمل رئيساً لأركان تشكيله، وكان يشغل وظيفة تعليمية فى القاهرة، وأصبح على رأس التشكيل قائد ورئيس أركان لاتربطهما به سابق معرفة.

كذلك كثير من الضباط خشوا أن يفوتهم القطار وهم قابعون فى مكاتبهم بالقاهرة، فيضيع عليهم شرف المساهمة فى هذا النشاط العسكرى الكبير الذى لم يسبق له مثيل فى تاريخ استعداد القوات المسلحة أثناء الأزمات الدولية أو العربية الكبيرة التى مرت بها البلاد، فسعوا للانضمام إلى القوات المقاتلة فى سيناء وأجيت مساعيهم، وهذه كلها من مسئوليات القيادة العسكرية.



اللواء عثمان نصار أحد الذين حوكموا فى مؤامرة رجال المشير قال فى المحكمة : أن الجيش المصرى لم يكن ذاهباً لحرب حقيقية، صعب تصور أن قيادة الجيش كانت جادة فى دخول الحرب.. لقد صدرت لى الأوامر بالتحرك إلى سيناء كقائد فرقة مشاة تتضمن لواء مدرعا من مائة دبابة، كانت جميعها غير مزودة بأجهزة اللاسلكى.. ومعنى ذلك أننى كقائد لهذا اللواء أنزل من دبابتى وأجرى بين المدرعات وأخبط بيدى على كل دبابة وأقول لمن فيها: «تقدم يا على ... تقدم يا محمد... اضرب يا خليل .. ارجع يا موسى».

وهذه بالتأكيد مسئولية القيادة العسكرية..



وكان المشير قد أصدر قراراً بإنشاء قيادة جديدة يقول العسكريون أنه لانظير لها فى معظم جيوش العالم، هى قيادة القوات البرية، أعطيت مهمة الإشراف على القوات البرية، وأعفى الفريق محمد فوزى رئيس هيئة الأركان من الإشراف المباشر على التشكيلات والوحدات.

ويقول الفريق صلاح الحيدى: أن رئاسة الأركان لم تكن منسجمة فى التفكير أو موفقة فى السيطرة على القيادات التابعة للقيادة العامة. فقد كان كل فرع من فروعها

ميالا إلى الاستقلال عن بقية الفروع، عاملاً على عزل نفسه عنها، يغترف المزايا لضباطه قدر المستطاع ولا يعترف إلا شكلاً برئاسة الأركان العامة وزادت المنافسة حتى أصبحت رئاسة الأركان العامة آخر من يعلم عن الأمور التي تجري داخل الفروع المختلفة، وحاولت قيادة القوات الجوية، والبحرية الاستقلال عن رئاسة الأركان التي أصبحت بلا سلطات حقيقية.

وكان شمس بدران مدير مكتب المشير يتولى منصب وزير الحربية.. وكان قد تخصص في الإشراف على الشئون العامة للقوات المسلحة مثل تنقلات الأفراد وترقياتهم، وبعثاتهم، والخدمات التي تقدم لهم، وارتبط به الضباط حتى أصبح المتصرف في شئون القوات المسلحة.

وقد صدر قرار جمهوري بأن يكون وزير الحربية مسئولاً أمام المشير، وأصدر المشير عامر قراراً حدد فيه اختصاصات الوزير في أن تتبعه أجهزة وزارة الحربية كإدارة الأسرار، والشئون العامة، والتوجيه المعنوي، والقضاء العسكري والمخابرات الحربية. وهي نفس الاختصاصات التي كان يتولاها عندما كان مديراً لمكتب المشير عامر!

وهكذا حتى الآن تشير كل الآراء حتى آراء العسكريين إلى مسئولية القيادة العسكرية.

وفي كتابه «أضواء على النكسة» يرد أمين هويدي وزير الدولة في ذلك الوقت على الذين يقولون أن الأمر كان مجرد مظاهرة عسكرية، بأن ذلك ليس صحيحاً فمن الناحية المدنية كان مجلس الوزراء قد عقد اجتماعات متتالية ووضع خططاً للدفاع المدني، وللتهجير، وللخدمات الطبية، والتموين.. وأخلت أجزاء من المستشفيات واستكملت مخازن المحافظات من الأدوية، وكتبت فصائل الدم في البطاقات.. وتم بحث حتى إمكانية نقل الركاب والبضائع التي يمكن أن تتأثر بالمعارك الحربية.. وبحث موقف التأمين من ناحية المواد التموينية... وتم إخلاء كافة التكدسات بميناء الإسكندرية خاصة القابلة للاشتعال.. وأعطيت أسبقية في خطط الدفاع المدني

للقاهرة والسويس والإسكندرية وكفر الدوار وبور سعيد والمحلة الكبرى فهل كان ذلك إلا للإحساس الجاد بأن الحرب قادمة، هذا بالنسبة للقطاع المدنى.. أما القطاع العسكرى، فإنه لا يجب أن يثير مثل هذه القضية أبدا.. فمنذ الأيام الأولى للأزمة كان الإحساس بنشوب القتال موجودا سواء كان ذلك من واقع التوجيهات الصادرة أو من واقع التحركات والتحضيرات التى تمت.. ففى يوم ١٤ مايو عقد المشير عامر مؤتمراً فى قيادة القوات الجوية - حضره قادة الأفرع وأعطى توجيهاته بحشد قوات فى مسرح سيناء تكون قادرة على الدفاع بل وعلى القيام بأعمال هجومية محددة إذا لزم الأمر.

إذن كانت التوجيهات تقضى بحشد القوات فى سيناء لتنفيذ الخطة الدفاعية المعدة من قبل، والتى كان اسمها الكودى «قاهر» والقيام بأعمال هجومية!

ولم يحدث اعتراض من أحد.. ولو حدث اعتراض لكان بمثابة فرملة لأى إجراءات سياسية فى الأيام القليلة القادمة، ولكن ذلك يوضع فى اعتبار القيادة السياسية وخاصة أن الاعتراض كان يأتى من أكبر القادة العسكريين.

وفى يوم ١٥ مايو.. عقد اجتماع فى مكتب قائد القوات الجوية وأعطى توجيهاته برفع درجة الاستعداد، كما أمر رئيس الأركان بإعداد تجهيز الطلب الخاص بسحب قوات الطوارئ الدولية، وفى نفس اليوم بدأ مركز القيادة المتقدم فى العمل وعين الفريق مرتجى قائداً للجبهة.. ولم يحدث اعتراض من أحد.. وهكذا فإن رفع درجة الاستعداد كان قبل ٥ يونيو بثلاثة أسابيع.. وصدرت التوجيهات بالإعداد لسحب قوات الطوارئ الدولية، ولم يحدث اعتراض من أحد، كما لم يذكر أحد من القادة شيئاً عن عدم استعداد القوات المسلحة أو سوء تدريبها بل سارع الجميع بالتنفيذ.

وفى يوم ١٦ مايو أصدر المشير توجيهاته التى نصت على أنه تقرر سحب قوات الطوارئ الدولية.. وجاءت توجيهات المشير أن انسحاب القوات الدولية قد يكون مبرراً لاحتمال قيام إسرائيل بعمل عسكرى خصوصاً وقد بدأ ظهور تحركات إسرائيلية فى اتجاه حدودنا.. وأرسل الفريق فوزى رئيس هيئة أركان الحرب برقية فى

نفس اليوم للجنرال «ريكى» قائد قوات الطوارئ بناء على توجيهات المشير.. ولم يحدث أى نقاش أو اعتراض.. وهذا القرار لم يتم فجأة يوم ١٦ بل بناء على توجيهات المشير يوم ١٥ ولو أن الاعتراضات قيلت لربما ترددت ولم تكن القرارات قد تتابعت، ولو أن هذه الاعتراضات لا تُلزم القائد السياسى وإلا كان القائد العسكرى هو القائد فعلا، ومع ذلك فإنه لم يحدث اعتراض..

ولقد أصبح فى يقين المشير فى ذلك اليوم أن إسرائيل ستقوم بالعدوان، وهذه المشاهد الواضحة والطويلة من أمين هويدى تقول أن المسألة لم تكن مجرد مظاهرة عسكرية.



واللواء عبد الحميد الدغيدى يقول لى : أن المسئول عادة فى الحروب هى القيادة العسكرية التى تتسلم أمر المعركة من القيادة السياسية وتوافق عليه وتقبله وتقوم بتنفيذه.. والقيادة هى عقل القوات المسلحة، وجيش بلا عقل لا يمكن أن ينتصر مهما كانت عدته وعتاده وكفاءة رجاله. وهزيمته محققة مهما كان عدده.

ومأساة الحرب فى ١٩٦٧ أن المعركة بدأت واستمرت ساعاتها الأولى بلا قيادة.. فقد كانت القيادة غائبة تماما.

ويقول الفريق محمد صادق أن أسباب الهزيمة لاتنصب على شخص واحد ولا على سلاح واحد.. ولكن لها أسباب متعددة أكثرها سوءاً هو خوف القادة العسكريين المسئولين من مجابهة القيادة بالنصيحة بأن التصرفات التى أدت للمعركة كلها خاطئة.. كما أن نظام الحشد العسكرى كان أسوأ من السوء.

ويقول الفريق صادق أن القائد العسكرى العام وهو المشير عبد الحكيم عامر، كان أقرب ما يكون إلى كونه قائدا سياسيا، وليس عسكريا، وكانت القيادة العسكرية متمثلة فى عبد الحكيم عامر تستطيع - وكان لها من القوة - أن تلزم القيادة السياسية بعدم الدخول فى هذه المغامرة خصوصا بعد أن أرهقت حرب اليمن الجيش المصرى وأوصلت إلى مراكز القيادة فى غرف العمليات ضباطا جهلاء، لا يعلمون شيئا عن العلم والفن العسكرى الحديث مما ساعد على سرعة الانهيار.

أيا كان المسئول فإن ما حدث بعد انتهاء الحرب كان مثيرا، وأدى إلى قطيعة بين الصديقين.. ناصر.. وعامر..



ونشرت الصحف يوم ١١ يونيو نبأ استقالة جميع قادة القوات المسلحة!.. وكان جمال عبد الناصر قد أعلن عدوله عن التنحي يوم ١٠ يونيو...!!
ويتردد أنه كان هناك اتفاق بين عبد الناصر وعامر على أن يتنحيا سويا، ولكن لم يثبت أنهما التقيا منذ غادر عبد الناصر القيادة أثناء الحرب حتى يحدث مثل هذا الاتفاق.

وكان صلاح نصر قد زار عبد الناصر في بيته بعد إذاعة خطاب التنحي على حد روايته لي وفي مكتبه كان عبد الناصر يذرع الحجرة كالطير الجريح الحبيس في القفص، وكان على أن أقول له شيئا في هذه المحنة، محاولا التخفيف عنه، فقلت إن هذه ليست أول هزيمة في التاريخ، والدول تهزم عسكريا، ولكنها تستطيع أن تستعيد نفسها.. وبصوت ملئ بالأسى والألم جاءتنى كلمات عبد الناصر:

- دى حكاية محمد على بتكرر يا صلاح!

ولكن شمس بدران يقول أن عبد الناصر والمشير قد اتفقا على التنحي وأن يكون زكريا محيى الدين رئيسا للجمهورية لأن عنده خبرة وله اتصالات بالأمريكان.. لأن أمريكا تطلب رأس الرئيس شخصيا (وبدل ما يخربوا البلد أسبق أنا واتنحي ويجي زكريا محيى الدين).

ويقول أنور السادات أن عامر اتصل بالرئيس قبل أن يلقي خطاب التنحي، وطلب أن يعلن تنحيه معه إلا أن عبد الناصر قال له: - «سبنى يا عبد الحكيم أعمل آخر عملية لوحدى.. أنا باخلص مسئوليتى وبعد ذلك إذا كنت عاوز تقدم استقالتك ابقى قدمها!.. وهذا معناه أنهما لم يتفقا معاً على التنحي!

ويقول الفريق عبد المحسن مرتجى: «أنه كان من المفروض أن يذيع المشير بيانا

يعلن فيه تنحيه - هذا ما قاله لى المشير وعندما كان الرئيس عبد الناصر يذيع بيانه ذهب المشير إلى مبنى الإذاعة وبعث بورقة لرئيس الجمهورية أثناء تلاوة بيانه طالبا أن يسمح له بإذاعة بيانه هو الآخر فرفض هذا الطلب».

ويبدو أن هذه الواقعة ليست صحيحة لأن عبد الناصر أذاع البيان من منزله، ولم تكن هناك ضرورة لإرسال مثل هذه الورقة فى منتصف الخطاب، فكان يمكن الانتظار لدقائق، وقد قال السادات أن عبد الناصر جاءته رسالة عاجلة من السوفيت عرضت عليه وهو يقرأ بيانه يطلبون منه ألا يتنحى.

وكان عبد الناصر قد أعلن فى خطاب عودته بعد التنحى بناء على رغبة الجماهير المصرية والعربية الكاسحة أنه سيبقى حتى تنتهى الفترة التى يتمكن فيها جميعا من أن نزيل آثار العدوان.. وأن الهزيمة لا بد أن تضيف إلى تجربتنا عمقا جديدا، وأن تدفعنا إلى نظرة شاملة فاحصة وواعية على كثير من جوانب عملنا.

ويقول محمد حسنين هيكل : أن عبد الناصر كان صادقا تمام الصدق فى موضوع التنحى وعندما كتبت خطبة التنحى كانت فيها عبارة: «إننى مستعد لتحمل نصيبى فى المسئولية» لكنه عدل هذه العبارة بخط يده لتصبح «إننى مستعد لأن أتحمل المسئولية كلها..» وكان مصمما بالفعل على أن يتنحى.. وكان عبد الناصر قد اتصل بى يوم الخميس ٨ يونيو ليلا وحدثنى فى ما يريد أن يضمه الخطاب ، وكان رأيه أن يعلن تنحيه لشمس بدران وزير الحربية لأنه تصور أن مشاكل ستحدث بين القيادة السياسية فى مصر والقيادة العسكرية، وأن مثل هذا الاختيار يجنب البلد أى شقاق بحيث لا تصطدم السلطة المدنية بالسلطة العسكرية، ويحفظ وحدة القيادة لفترة وفى اليوم التالى توجهت إليه ومعى الخطاب وقد تركت مكان الاسم فارغا أى أننى لم أكتب شمس بدران. وهذه الواقعة يعرفها كثير من المسئولين الذين كانوا فى موقع السلطة آنذاك .. وأعطيت الخطبة لعبد الناصر وقلت له أننى شخصا غير مقتنع بمسألة التنحى لشمس بدران، لأن ماتواجهه الآن أبعد بكثير من موضوع احتمال اصطدام السلطة العسكرية بالسلطة المدنية.. وبعد مناقشة طويلة اقتنع بضرورة أن يكون

الشخص الذى يتنحى له غير شمس بدران.. واستقر رأيه على زكريا محيى الدين على أساس أنه أقدم الباقيين من أعضاء مجلس قيادة الثورة. وليس على أساس آخر وقد تردد أن هذا الاختيار كان لأن زكريا محيى الدين يمكن أن يكون مقبولا من الغرب، وهذا هراء فزكريا محيى الدين من الوطنيين ومن الذين شاركوا فى الثورة.

وكانت الجماهير قد احتشدت عقب سماعها خطاب عبد الناصر. ورأى بعضهم محمد فايق وزير الإعلام فى سيارته متجها إلى منزل الرئيس، فاعتدوا عليه لأنهم تصوروا أنه زكريا محيى الدين الذى يشبهه، والملفت أن حشود الجماهير امتدت من المدن إلى القرى.. ومن مصر إلى سائر البلدان العربية، ومن البلدان العربية إلى الجاليات العربية فى أوروبا وأمريكا.

ويقول عبد المحسن مرتجى: «أن الرئيس أخبره أنه سأل المشير عمن يصلح ليكون رئيسا للجمهورية بعده، فأجابه المشير على الفور شمس بدران..

وطلب المشير من الرئيس أن يجعل هذا الأمر سرى بينهما وقال الرئيس - حسب رواية الفريق مرتجى - أن المشير لم يحتفظ بسر الاختيار المبدئى لشمس بدران ليكون رئيسا للجمهورية، وأنه أبلغ شمس فى نفس الليلة، وعلى ذلك نام شمس بدران وهو يحلم برئاسة الجمهورية التى سينالها اعتبارا من مساء يوم ٩ يونيو»!

ويبدو أن هذه الشهادة ليست دقيقة لأن عبد الناصر لم يلتق بالمشير.



عاد عبد الناصر لموقعه.. ونشر نبأ عن استقالة المشير، وقامت أول مظاهرة من رجاله فى القوات المسلحة حيث احتشدوا فى فناء منزل المشير فى حلمية الزيتون. وهم يهتفون «لاقائد إلا المشير».

ويقول الفريق مرتجى أن الضباط تجمعوا وطالبوا بضرورة بقاء الرئيس والمشير.

لكن السادات يقول أن عبد الناصر فوجئ يوم ١١ يونيو بعدد كبير من الضباط فى بيته يطلبون منه عودة المشير عامر، وأنه جاءته أخبار أن البوليس الحربى يتحرك من

قشلاق الحلمية فى طريقه إلى بيت عبد الناصر ليطالب بعودة عامر، وكان الحرس الجمهورى قد اشترك فى المعركة، فأخذ عبد الناصر طبنجته ووضعها بجوار فراشه وجلس ينتظر، وفى هذه الأثناء حاول الاتصال بعامر دون جدوى فاتصل بمحمد فوزى رئيس أركان حرب القوات المسلحة فى القيادة الذى أخبره بأن هناك ٦٠٠ ضابط وأربعة فرقاء متجمعين فى القيادة ويطالبون بعودة عامر.. على الفور أصدر عبد الناصر أمره إلى فوزى بأنه قد عينه قائدا عاما للقوات المسلحة، وعليه أن يبلغ الفرقاء الأربعة بأن عبد الناصر قد استغنى عن خدماتهم، ثم يتصرف مع الستمائة ضابط فيصرفهم أو يلقي القبض عليهم..

نفذ فوزى الأوامر وأبلغ عبد الناصر بذلك فطلب منه الحضور لمقابلته ومعه عبد المنعم رياض فى مساء نفس اليوم حيث وضعوا الجدول الزمنى الذى بمقتضاه يعاد بناء القوات المسلحة، وكان ذلك أول عمل يياشره عبد الناصر بعد عودته!

ويروى الفريق محمد فوزى أنه فى هذا اليوم حدث تجمع من ألوية وعمداء وعقداء القوات البرية «المقربون» فى مقر القيادة وطالبوا بعودة المشير وقد واجهت هذا التجمع بمفردى وهتف الضباط لاقائد إلا المشير.. وعلمت بعد ذلك أنهم.. خرجوا ورابطوا فى منزل المشير بأسلحتهم وذخائرهم وعرباتهم وفى الساعة الثانية بعد الظهر اتصل بى عبد الناصر وأخطرني بأنه تم تعييني قائدا عاما للقوات المسلحة، وسألني عن مدى تحملى المسئولية فأجبته بموافقتي على تحمل هذه المسئولية، ثم اتصل بى الرئيس وأخطرني بأنه قبل استقالة القادة الذين قدموا استقالاتهم وهم الفرقاء:

سليمان عزت قائد القوات البحرية، محمد صدقي محمود قائد القوات الجوية، محمد أحمد حليم إمام مساعد المشير، هلال عبد الله هلال مساعد المشير، جمال عفيفى نائب قائد القوات الجوية، وعسبد المحسن مرتجى قائد عام الجبهة، أنور القاضى رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة.

كما أصدر الرئيس أمره بإحالة عدد من الضباط إلى المعاش.. وأمر بإعادة

عبد المنعم أبو زيد إلى السجن.. ثم عين الفريق مذكور أبو العز قائدا للقوات الجوية.
وعبد المنعم رياض رئيسا للأركان.. وأمين هويدى وزيرا للحربية.



وكان المشير قد انتقل يوم ١٠ يونيو بعد عدول الرئيس عن التنحى إلى منزله فى
الجيزة حيث يقول لى صلاح نصر فى هذا الشأن: فى هذه الليلة تجمع عدد غفير من
ضباط القوات المسلحة بمختلف رتبهم بمنزل المشير فى شارع الطحاوية بالجيزة وذلك
بعد أن سمعوا بعودة عبد الناصر إلى الحكم، وطالبوا بعودة المشير عبد الحكيم عامر
إلى مناصبه.. وكان المشير عبد الحكيم عامر قد غادر منزله صباح هذا اليوم إلى منزل
يقع فى شارع أحمد حشمت بالزمالك كان معدا لزواج ابنة عصام خليل، حتى
يتعمد عن مقابلة أى إنسان، وبخاصة الضباط، كى لا تؤول هذه المقابلات فى
صورة ما».

«وساد الهرج والمرج منزل عبد الحكيم عامر فى الجيزة، وبدأ الضباط وكأنهم فى
شبه مظاهرة تطالب بعودة قائدهم وعلا الصخب والضجيج، ولم يستطع أحد
إقناعهم، فاتصل بى هاتفيا تابع للمشير يدعى متولى السيد. ورجانى أن أحضر إلى
المنزل لأطيب خاطر الضباط وأصرفهم بالحسنى، وسألت متولى عن المشير فذكر لى
عنوانه فى شارع أحمد حشمت وأعطانى رقم هاتف المنزل الذى يقيم فيه».

«ولم أشأ أن أتدخل فى هذا الأمر بنفسى، ذلك أننى آليت على نفسى منذ عدة
سنين ألا أتدخل فى شئون الجيش، وذلك بعد أن حاول بعض المحيطين بعبد الناصر
الدس لى لديه بأننى أتعامل مع بعض ضباط الجيش لأدبر انقلابا عليه.

«واتصلت بعبد الحكيم عامر هاتفيا، ورجوته أن يعود إلى منزله ليصرف الضباط،
ولكنه ذكر لى أنه سيرسل لهم من يصرفهم وكلف ضباط مكتبه بهذه المهمة، ولكن
الضباط رفضوا الانصراف، إلى أن خرج لهم الفريق صدقى محمود قائد الطيران
وأبلغهم أن المشير سيتوجه إلى مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة فى صباح اليوم

التالى.. ولم يكن هذا يمت إلى الحقيقة بشيء، فلم تكن فى نية المشير عامر أن يذهب إلى القيادة، ولكنه اتخذ هذا السبيل حتى يصرف الضباط من منزله، ولا يؤول تجمعهم بأى معنى.. ويواصل صلاح نصر قوله لى: «وفى صباح اليوم التالى أى يوم ١١ من يونيو توجه لفيف من القادة وعدد كبير من الضباط من مختلف الرتب، إلى مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة. ووجدوا الفريق أول محمد فوزى يجلس على مكتب المشير عامر. . وثار بعض الضباط على مسلك محمد فوزى، وصاح اللواء عبد الرحمن فهمى غاضبا، وقال إن فوزى يريد اغتصاب منصب المشير عامر، وأثار ذلك سخط أغلب الضباط الذين كانوا فى المكتب ووجهوا إليه سبابا لاذعا.

وفى صباح هذا اليوم كان قادة الأسلحة الثلاثة - الجيش والبحرية والطيران - وبعض كبار القادة قد اجتمعوا فى مقر القيادة العامة للقوات المسلحة، وقدموا استقالاتهم إلى رئيس الجمهورية.

وعلم عبد الناصر بما حدث فى مقر القيادة العامة، فقبل على الفور استقالة القادة الكبار، وأحال إلى التقاعد الرتب الأخرى، وكانت هذه بمثابة أول حركة تطهير للتخلص من الذين تعاطفوا مع المشير عامر..

وأثار الضباط المحتشدون فى مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة مناقشات ومجادلات، وطالب أغلبهم بضرورة عودة المشير عامر إلى منصبه طالما عاد عبد الناصر إلى الحكم.. ووقف بعض الضباط موقف المشاهد بينما تطوعت قلة منهم مدعية بأنها عليمة ببواطن الأمور، لإقناع الحاضرين بأن ما جرى فى اليومين السابقين متفق عليه بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر لغرض سياسى، وأن الأمور سترجع إلى ماكانت عليه، وتعود المياه إلى مجاريها.

وتعقد الموقف نتيجة حماس سرية المشير عبد الحكيم عامر المعسكرة داخل ثكنات الحلمية، واستقل أفرادها العربات برئاسة الرائد أحمد أبو نار، وتحركوا إلى خارج مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة، مرددين الهتاف: ناصر... عامر.

ونقل قائد الشرطة العسكرية هذه الصورة مشوهة إلى عبد الناصر، وأفهمه أن هناك مظاهرة عسكرية قامت بها سرية حرس المشير، واقتحمت مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة كنوع من الضغط على عبد الناصر لعودة المشير عبد الحكيم عامر، مما أغضب عبد الناصر، وقرر نقل ضباط السرية.

واتصل بى عبد الناصر فى صباح اليوم التالى، وكان غاضبا وطلب منى أن أبحث هذا الأمر، وأبلغنى أنه سيرسل لى قائد الشرطة الذى لديه كل المعلومات عن هذا الأمر.. وحضر لى فى المكتب، واتضح من مناقشته أن الأمر لايتعدى مظاهرة سلمية أراد بها الضباط والجنود أن يعبروا عن مشاعرهم إزاء إحساسهم بالعلاقة التى تربط بين عبد الناصر وعامر، كما أن العربات التى كانت تقل الجنود لسم تقتحم مقر القيادة، بل بقى الجنود خارج المبنى.

كانت هذه أول بذور الفتنة بعد انتهاء العمليات الحربية، ووقف إطلاق النار، بذرها من أرادوا الوقيعة بين عبد الناصر وعامر، إذ كانوا يأملون أن الجو سيخلو لهم بعد التخلص من عبد الحكيم عامر.. كنت فى ذلك اليوم أحس بإرهاق شديد نتيجة العمل المضنى المتواصل فى الأيام السابقة، وحاولت أن أحصل على قسط من الراحة، فاعتكفت بالمنزل، وقرابة الساعة الثانية عشرة ظهرا اتصل بى عبد الناصر هاتفيا، وسألنى عن المشير عامر، فأخبرته بأننى علمت أنه يقيم فى شقة بالزمالك تخص ابنة عصام خليل، وذلك كى لايقابل الضباط الذين كانوا قد تجمعوا فى منزله بشارع الطحاوية بالجيزة».



ويقول شمس بدران - فى المحكمة - أنه عقب عدول عبد الناصر عن التنحى يوم ١٠ يونيو توجهت مظاهرة من الضباط تهتف «لانريد إلا عامر.. شمس وعامر» وكان مشهدا بعيدا عن العسكرية ولكن الضباط كانوا يحبون المشير جدا»!.. كان الجيش لايريد تنحى المشير، فتجمعوا بالآلاف فى مبنى القيادة، وفى منزل المشير وأعلنوا الاعتصام، وأنهم سيبيتون حتى الصباح إلى أن يتحدث إليهم المشير، وانصرفوا بعد

أن وعدهم المشير بالتحدث إليهم فى اليوم التالى، وانصرف الضباط، ولكنهم توجهوا فى الصباح التالى إلى مبنى القيادة الجديدة فى مدينة نصر ينتظرون المشير!



وبدأ الضباط يحتشدون فى منزل المشير بالمئات.. وتم سحب الحرس الخاص بالمشير. فأحضر المشير حرسا خاصا مسلحا من بلدته أسطال.. وتحول منزل المشير إلى ترسانة مسلحة حتى أنه عندما أخرج منه، حملت الأسلحة ١٣ سيارة نقل، حمولة كل منها ٣ طن.

وعندما طُلب صدقى محمود للتحقيق معه فى مسؤوليته عن النكسة ومحاكمته كقائد للطيران، اتصل بعبد الحكيم عامر، الذى طلب إليه أن يذهب إليه فى منزله ليكون فى حمايته ولن يجرؤ أحد على استدعائه للتحقيق.

بينما كان منزل المشير عامر يتحول إلى ترسانة عسكرية، ويعتصم به الضباط.. كان عبد الناصر قد شكل لجنة لتطهير القوات المسلحة برئاسة زكريا محيى الدين، ولجنة أخرى برئاسته حضرها كل من زكريا محيى الدين ومحمد فوزى قائد عام القوات المسلحة، ومدكور أبو العز قائد الطيران، واللواء أبو ذكرى قائد القوات البحرية، ووحيد عبد الرحيم كاتم أسرار حربية وصلاح نصر.

ويواصل صلاح نصر روايته للأحداث قائلا لى:

أن عبد الناصر قال فى بدء هذا المؤتمر ما يفيد بأن اللجنة ينبغى أن تكون محايدة بعيدة عن الانتقام، فقد قاد محمد فوزى حملة عنيفة للتخلص من كل من أبدى تعاطفا مع المشير عامر، ولتصفية خلاقات قديمة.

قال عبد الناصر: إننا يجب أن نراعى المصلحة العامة... ولا يعنى أن اتصال ضباط بشمس بدران يجلب إليهم أى شبهة، فشمس بدران كان مسئولا عن تأمين القوات المسلحة، وكان واجبه أن يتصل بالضباط.

وقرر المشير عامر أن يبتعد عن القاهرة بعد تعيين الفريق محمد فوزى قائدا عاما للقوات المسلحة - والحديث مازال لصالح نصر - فغادر القاهرة إلى قرية أسطال بمحافظة المنيا وصحبه فى الرحلة مدير مكتبه السابق ووزيره وصديقه شمس بدران.. الذى يقول أن الرحلة كانت تهدف البعد حتى تهدأ النفوس.. ولكن النفوس لم تهدأ، بل لقد ازدادت النار اشتعالا.. وبدأ رجال المشير يرسمون إما لعودته أو لعزل عبد الناصر وحاول عبد الناصر إحتواء الأزمة.



عرض عبد الناصر على المشير عامر، فى محاولة لاحتواء الأزمة أن يعود كنائب لرئيس الجمهورية، على ألا تكون له علاقة بالقوات المسلحة، ولكن المشير رفض أن يبتعد عن رجاله، وقال لصالح نصر «هل ترضى أن أصبح تشريفاتى لاستقبال القادمين من الخارج وتوديع الضيوف المغادرين ثم أقف مكتوف اليدين بينما هو يبطش بالضباط؟»

ويقول شمس بدران أنه توسط بين عبد الناصر وعامر لكن الرئيس قال له: «أن عبد الحكيم لن يعود إلى الجيش».

وبعد أسبوع واحد فى «أسطال» عاد عبد الحكيم عامر إلى القاهرة، وخلال هذا الأسبوع تردد شمس بدران بين القاهرة وأسطال أكثر من مرة فى محاولة للتوسط بين ناصر وعامر.. ويقول شمس بدران: «كنت أعتبر نفسى أقدر واحد فى البلد على إتمام هذه التسوية لأننى سبق أن عملتها».

ويقول صلاح نصر: إن عبد الناصر اتصل به عندما عاد عامر من «أسطال»، وسأله عن سبب حضوره وطلب إليه أن يذهب إلى المشير ويخبره بين أحد أمرين: إما الإقامة فى الخارج (يوغوسلافيا) أو القبول بمنصب نائب رئيس الجمهورية دون أن تكون له علاقة بالقوات المسلحة.. ورفض المشير العرضين قائلا أنه سترك القاهرة ويعود إلى «أسطال».. وتدخل شقيق عبد الناصر، المتزوج من كريمة المشير، لدى صلاح نصر للتوسط بين أخيه وصهره.. وطلب عبد الناصر بأن يذهب صلاح إلى المشير فى أسطال قائلا له: اذهب إليه، ولكن لا مناقشة فى عودته إلى الجيش.

استقل صلاح نصر طائرة حربية إلى المنيا، وحاول إقناع المشير بأن يعود معه، ويلتقى بعبد الناصر لتسوية الأزمة على الأسس التي يراها عبد الناصر لكن المشير رفض.. وعاد صلاح نصر بعد أن أخفق في مهمته، وبعد أيام جاء عبد الحكيم عامر إلى القاهرة، وكان ذلك بداية تفاقم الأزمة.

يقول صلاح نصر: «إن بعض الضباط الذين أحيلوا إلى التقاعد أقاموا في منزل المشير، فتحدثت إلى المشير في صرفهم حتى لايزيد من حدة الموقف ولكنه بطبيعته كرجل صعيدى، وجد حرجا في طردهم من بيته، وكان على هؤلاء الضباط أن يقدروا الموقف. وينصرفوا من تلقاء أنفسهم حتى ولو كانوا سيتعرضون للاعتقال».



ويقول صلاح نصر: إنه في تلك الأثناء وقع حادث صغير ترك أثرا كبيرا في نفس المشير عامر، فقد كانت إحدى سيارات المخابرات العامة تراقب جاسوسا أجنبيا في منزل يقع في المنطقة التي يقيم فيها المشير، وكانت السيارة تقف على مقربة من بيت عامر حتى تبقى بعيدة عن منزل الشخص المراقب، وهو أمر طبيعي، فما كان من أحد الضباط المقيمين مع المشير إلا أن اعتقل طاقم المراقبة وأدخله إلى المنزل، وأوهم عبد الحكيم عامر أنهم يراقبونه فاتصل بى المشير عامر تليفونيا، ووجدته لأول مرة منذ عرفته زميلا في الكلية الحربية عام ١٩٣٨ غاضبا متأثرا، وهو يقول لى: «انت بتراقبنى؟» فوجهت لوما إلى عامر لأنه تصور أننى أراقبه. وأنا لا أقول ذلك الآن فقط، ففي محكمة الثورة سألتنى رئيس المحكمة «انت قلت فى التحقيق أنهم لو كانوا طلبوا منى مراقبة عبد الحكيم لرفضت».

فأجبت رئيس المحكمة قائلا: لم أقل هذا.. بل قلت لو كانوا طلبوا منى مراقبة المشير عامر لاستقلت، وهناك فرق بين الرفض والاستقالة، ففي حالة الاستقالة هناك غيرى ممن يمكن أن يقوم بهذه المهمة.

من أجل ذلك أحزننى جدا أن يشك عبد الحكيم عامر فى صديق عمره، وفى الوقت الذى كنت أقوم فيه بدور حمامة السلام لتصفية كل الخلافات، وآلمنى أن تهتز

صداقة العمر فى لعبة السياسة، ولم يهدأ المشير، فقد أقدم على تصرفين زادا من حده الموقف.. الأول: أنه طبع استقالته التى سبق أن قدمها إلى عبد الناصر عام ١٩٦٢ ووزعها على أعضاء مجلس الأمة، وبعض المؤسسات... والثانى: أنه اتصل بالسفير السوفيتى تليفونيا، واتهم السوفيت بأنهم مشتركون فى مؤامرة دولية ضد مصر مما تسبب فى الهزيمة العسكرية، وكان فى نيته أن يرسل خطابا رسمياً بذلك إلى السفير لنشره فى الخارج ولكنى أثنيته عن ذلك... وقد جاء تصرفه بعد الحملة التى شنت على القوات المسلحة فى الداخل ونتيجة لقيام السوفيت بالهجوم فى الخارج على الجيش ووصمه بالرجعية والقصور.

وهناك عامل آخر وهم المحيطون بعبد الناصر الذين عملوا على إشعال الفتنة، فقد كلف سامى شرف اللواء محمد صادق مدير المخابرات الحربية بالقبض على جلال هريدى قائد قوات الصاعقة. الذى كان يقيم بعد النكسة فى منزل المشير بصفة دائمة ونصبوا له كمينا بالقرب من منزل عبد الحكيم عامر، وحاولوا القبض عليه ولكنه نادى بأعلى صوته على زميل له فى الداخل هو الضابط المتقاعد مختار حسين الذى أسرع إليه مسلحا لينجده وحينما أحست سيارة المخابرات الحربية بذلك أسرع بالفرار تطاردها طلقات نارية سمعها كل سكان المنطقة التى تطل على النيل، وظن المشير أن هناك هجوما على منزله فخرج، وقد تسلح بعدة قنابل يدوية.

وبعض المحيطين بعبد الناصر كلّفوا المباحث العامة والمخابرات الحربية بمراقبة تحركات المشير عامر، ظنا منهم أن تخريب العلاقة بين عبد الناصر وعامر سيفتح الباب أمامهم واسعا، وكانت كل هذه الأحداث تدور، وأنا بعيد عنها لملازمتى الفراش إثر سقوطى فى مكتبى بأزمة قلبية، وظللت مدة أسبوعين بلا حركة بناء على نصيحة الأطباء، وزارنى كل المسئولين ومن بينهم عبد الحكيم أكثر من مرة، ثم خرجت من مكتبى إلى إحدى الاستراحات الحكومية فى الزمالك.

ويضيف صلاح نصر قائلاً: «فى اليوم التالى أى الرابع والعشرين من أغسطس زارنى فى الاستراحة المشير عامر وبصحبه شمس بدران وكان أول لقاء لى مع

شمس منذ مرضى، وما إن جلس المشير معى، حتى دق جرس الهاتف وكان المتحدث جلال هريدى من منزل المشير يبلغه أن الرئيس عبد الناصر يريد على الهاتف، وحاول المشير أن يتصل بعبد الناصر، إلا أنه أخفق.. ثم حضر من أبلغنى بأن أمين هويدى قد مشرفاً على المخابرات فشرعت فى كتابة استقالتي.



ويواصل صلاح نصر رواية ما حدث قائلاً: «ما إن انتهيت من كتابة استقالتي حتى حضر إلىّ فى الاستراحة عباس رضوان وقال إن عبد الناصر إاصل به هاتفياً فى منزله، وأبلغه أن المشير عنده وأنه أرسل قوة بقيادة الفريق أول محمد فوزى لإخراج الضباط المقيمين فى منزل المشير.. وقال رضوان للرئيس عبد الناصر «وهل كان من الضرورى إرسال هذه القوة؟».. فرد عليه بالقول: «عبد الحكيم مش عاوز يسلمهم وبيقول يخرجوا واحداً واحداً».

فاقترح عباس رضوان على عبد الناصر أن يعود عبد الحكيم عامر إلى منزله ويتولى هذا الأمر.

ولكن عبد الناصر قال له إنهما لم ينتهيا بعد من مناقشة بعض الموضوعات، وطلب منه أن يذهب إلى منزل المشير فى الجزيرة ويقنع الضباط بأن يسلموا أنفسهم.

وكان منزل عباس رضوان قريباً من منزل المشير، فذهب إليهم مساءً على قدميه، ووجد أن المنطقة الممتدة من كوبرى الجامعة حتى منزل المشير محاطة بقوات فى حجم لواء، وكأن هناك معركة حربية على وشك النشوب.

وحينما وصل عباس رضوان إلى منزل المشير وجد الفريق محمد فوزى، ومعه قائد القوة اللواء سليمان مظهر، يتحدث مع الضباط المقيمين داخل المنزل، ولم يكونوا يتعدون أصابع اليد، ويطلبون منه أن يدخل المنزل لمناقشته.

ورأى عباس رضوان الموقف يتطور سريعاً، وقد أقنع الضباط بالخروج بعد أن قال لهم: إنه لا يمكننا أن نسمح بأن يلحق أدنى ضرر بأسرة المشير، وأن فوزى سينفذ

أوامر عبد الناصر، ولذا ليس هناك سبيل سوى أن تخرجوا.. واقتنع الضباط وخرجوا وتم القبض عليهم، وتم تغيير الحرس القديم بحرس جديد.. وعاد المشير فوجد أن كل شيء قد انتهى وأنه أصبح سجيناً داخل منزله، وفي العاشرة صباحاً توجه عباس رضوان إلى في الاستراحة التي كنت أقيم فيها ليقص على مغامرة الليل.. وبعد ذلك روى محمد أحمد، أمين رئاسة الجمهورية لصلاح نصر شهادته عن أحداث تلك الليلة في منزل الرئيس قائلاً: أنه لاحظ جواً غريباً يحيط بمنزل عبدالناصر، فوزير الداخلية. ومدير المباحث العامة ومأمور مصر الجديدة، وعدد من ضباط الشرطة كلهم أمام بوابة بيت عبد الناصر، فدخل محمد أحمد على عبدالناصر مسرعاً يسأله بلهفة: «إيه اللي بيحصل ده يافندم؟».

فقال له عبد الناصر: «النواب جاين دى الوقت... دخلهم أوضة المكتب والمشير جاى برضه دخله الصالون الكبير، وروح لسامى شرف يقولك التفاصيل».

وحضر نواب رئيس الجمهورية ثم المشير. بينما ذهب محمد أحمد إلى المنزل المقابل حيث يقع مكتب سامى شرف ليجد في حديقة بيت عبد الناصر بعض ضباط الحرس الجمهورى بقيادة اللواء الليثى ناصف.. ولم يكن من المعتاد دخولهم مسلحين بالرشاشات الخفيفة، فسأل الليثى ناصف عن السبب فأجابه «إحنا ضيوف عندكم شوية».

وكان المشير قد ترك مسدسه في سيارته قبل أن يدخل منزل عبد الناصر، وفي مكتب سامى شرف عرف محمد أحمد القصة وهى أن المشير سوف تحدد إقامته.



وفى مواجهة استمرت خمس ساعات بين عبد الناصر وعامر، أحس عبد الحكيم أن عبد الناصر قد أعد كميناً لمحاكمته !!..

فقد كان يتصور أن عبد الناصر قد وجه الدعوة إليه ليتناول طعام العشاء معاً، ثم يصحبه إلى الخرطوم لحضور مؤتمر القمة العربى.. وقد زاد من اعتقاده هذا أن بعض

المحيطين به أقنعوه بأن عبد الناصر لن يستطيع مواجهة الملوك والرؤساء العرب بعد الهزيمة، ومن المؤكد أنه سوف يصحبه معه لكي تتجه إليه الأنظار. ويقع اللوم عليه، ويتحدث هو في تبرير ما حدث!

وعندما دخل منزل عبد الناصر وجد زملاءه أعضاء مجلس الثورة.. فأحس بأن الجو مختلف، وأنها لن تكون جلسة بينهما فقط!

قبلها بيوم واحد كان اللواء عثمان نصار والعقيد جلال هريدى من بين المعتصمين فى منزل المشير.. قد حاولا تشجيع المشير على اتخاذ موقف ما.. وقال له عثمان نصار: وحياة النبى ما تمكشش الراجل ده منك، ومنا، لأنه لن يتورع عن بهدلتنا والقضاء علينا وعليك، إنه أنانى، ولا يحب إلا نفسه!

وسألهم المشير عن طريقة عودته إلى موقعه فقالوا له: المسألة بسيطة سيادتك تلبس البدلة الكاكي، وتتفضل تذهب لمكتبك بالقيادة، والكل سيكون تمام.. فهز المشير رأسه متسائلا: والكرامة ياناس..؟؟ كرامة القائد.. إن كان ولا بد يجب أن أعود بكرامة رافع رأسى.. ولن يكون ذلك إلا إذا قمنا بأى عمل كبير يرد اعتبارنا وبدون هذا فلن أعود حتى لو اعتقلت أو ذبحت.

وتم التفكير فى أن تجرى عملية اشتباك انتحارية مع إسرائيل، تهلل لها أجهزة الإعلام تكون هى المناسبة لعودة المشير إلى موقعه!

وأعدت الخطة كاملة.. وفيما بعد سوف يقوم شمس بدران بإحراقها فى حمام منزل المشير ضمن الأوراق المحروقة عندما يرى أنه سوف يتم القبض عليهم.

وكانت المعلومات من منزل المشير، وما يحدث فيه، والضباط الذين يجندونهم تصل إلى عبد الناصر ساعة بساعة.. فقد فرضت رقابة على منزل المشير، بعد أن أبلغ عددًا من الضباط أن هناك من يتصل بهم لعمل انقلاب.

وكان أمر الانقلاب وارداً.. حتى أن ضابطاً من أتباع المشير قال فى المحكمة أنه ذهب إليه شاكياً قائلاً له: لقد كشف أمرنا.. حتى أن صديقاً لى كان يركب سيارة تاكسى فقال له السائق إن انقلاباً سوف يحدث بعد غد!

وقيل أن الاتحاد السوفيتى أبلغ عبد الناصر بموعد الانقلاب الذى سيقوم به المشير ورجاله بيد أن ذلك لم يكن صحيحاً! وكان تيتو قد زار القاهرة، واجتمع بعبد الناصر فى الإسكندرية بعد النكسة، وقال له أنه لابد من مواجهة رجال المشير حتى لاتتسع العملية، ويحدث صراع كبير فى وقت تعاني فيه البلاد من الهزيمة والتمزق.

ورؤى أن أفضل وسيلة لمواجهة هذا الموقف هو إجهاض المؤامرة واعتقال رجاله قبل أن يقوموا بها.. ولم يكن ذلك سهلاً، بعد أن بذلت محاولات لإخراجهم من منزل المشير أو حتى لإلقاء القبض على أحدهم.. فكان الأمر مستحيلاً فمثل هذه المواجهة تحتاج إلى معركة حربية قد يكون ضحاياها كثيرين..

ووضعت خطة تقوم على أساس تسوية الموقف بين عبد الناصر وعامر، فإذا تمت التسوية، فإنه سوف يلقي القبض على كل من فى منزله، ويتركون القوات المسلحة، ويحاكمون أيضاً.. أما إذا فشلت المحاولة فى تسوية الموقف، فإنه سوف تحدد إقامة المشير عبد الحكيم عامر، ويلقى القبض على من فى المنزل.. ويكون مصير عامر مرتبطاً بما تسفر عنه التحقيقات التى سيقوم بها المحققون.. وهكذا استدعى عامر للاجتماع بعبد الناصر فى منزله.. وكان عامر سعيداً بهذا اللقاء، فقد أحس أنه وهو فى منزله أنه مازال مركز قوة، وأن عبد الناصر أرسل يستدعيه للتفاهم معه وليصحبه إلى الخرطوم.. وبذلك يكون قد انتصر.. ويبدو أن عامر لم يحس بما حدث من تفتيش لسيارته عند دخوله بيت عبد الناصر، ولكنه عندما دخل حجرة المكتب أيقن أن الموضوع مختلف بعدما رأى زملاءه أعضاء مجلس الثورة.. إذن فعبد الناصر استدعيه لى يحاكمه لا ليصالحه.. وكانت هذه الجلسة بمثابة المحاكمة الثانية لعامر.

المحاكمة الأولى كانت خلال فترة مجلس الرئاسة، وبعد تقديم الاستقالة المشهورة.. وفي هذه المرة قال له عبد الناصر نفس ما قاله في جلسات سابقة عندما سأله «لماذا تربط نفسك بالقوات المسلحة وبقيادة الجيش، هل عندما قمنا بالثورة كان هدفنا أن تتولى أنت قيادة الجيش، وأتولى أنا رئاسة الجمهورية.. ثم من الذى اقترح تعيينك قائدا عاما للجيش أأست أنا.. وإذا كان الأمر كذلك، أفلم يكن من الطبيعى بعد انفصال سوريا، وموقف الجيش ودورك أن تحاسب على ما جرى؟!.. وبدأ عبد الناصر يروى قصة العلاقة بينهما.. وتعرض لكل المؤثرات التى عقدت قبل الحرب، وحماس عامر والقيادات العسكرية للحرب.

وسأله: هل اعترضتم يا عبد الحكيم.. هل قلتم أنكم غير مستعدين؟
وانتقل عبد الناصر إلى الحديث عن أفراد مكتب المشير.. سلوكهم العام والخاص.
وسأله: كيف تتآمر على يا عبد الحكيم؟؟
ورد عبد الحكيم أنه لم يتآمر على عبد الناصر، وأن العلاقة بينهما أقوى من الدسائس.. وأنه لم يفكر فى هذا الأمر مطلقا!
وسأله عبد الناصر: لماذا أرسلت إلى صدقى محمود تطلب منه أن يكون معكم فى الانقلاب...؟؟
ونفى عبد الحكيم عامر ولكن ناصر قال له لقد أرسلت له سكرتيرك محمود طنطاوى.

وقال المشير أن عبد الناصر لو طلب منه ذبح أحد أولاده لذبحه.
وقد استمرت الجلسة خمس ساعات حضرها زكريا والشافعى والسادات، وسجلها سامى شرف من مكتبه، وكان فى الصلاة وعلى مقربة من الجالسين أمين هويدى ومحمد المصرى ومحمد أحمد...
وأثناء هذه الجلسة كانت قد تمت تصفية بيت المشير من فيه، وهم الذين كانوا يخططون للمؤامرة ضد عبد الناصر.

فى المحكمة قال العقيد محمود طنطاوى رئيس حراسة المشير أنه أوفده لاختبار مشاركة الفريق صدقى محمود فى الانقلاب إلا أن صدقى محمود رفض.

وعاد إلى المشير ليبلغه رفض الفريق صدقى فكان رد جلال هريدى: «ما كنتش قادر تجيبه بالقوة».. ولكنه لم تكن لديه تعليمات بإحضاره بالقوة، فاكتفى بمقابلة زوجته التى أعلنت له رفضه.

وقال: أنه نقل الأسلحة من مخازن الجيش إلى بيت المشير الذى كان به ٨٠ سيارة و ٣٠ موظفا.

وقال محمود طنطاوى: أن المشير قد طلب توزيع الاستقالة التى كان قدمها سنة ١٩٦٢ على أفراد الحراسة حول المنزل حتى يمكن أن يتابعوا السياسة.

وقال أحد الضباط الذين التفتوا حول المشير أثناء المحاكمة إننا كنا حول المشير لأنه قال لنا إنه يطالب بالمعارضة! وأننا لابد أن نبليغ ذلك لكل الضباط..

وسأله رئيس المحكمة حسين الشافعى: هل سمع أحد منكم هذه المطالب من المشير وهو فى السلطة؟

وقال على نور الدين النائب العام: أية ديمقراطية هذه التى كان يدعو إليها شمس بدران، وصلاح نصر، هل هى ديمقراطية المخابرات العامة التى انحرفت فى عهد صلاح نصر، أم ديمقراطية المباحث الجنائية العسكرية التى كانت تأتمر بأمر شمس بدران.

وقال حلمى عبد الخالق: أن هدف المشير كان الإثارة والبلبله.

وشرح حسين الشافعى: إن وجود أحزاب يعنى أن تنحاز لليمين أو اليسار ونحن فى مرحلة بناء، وأننا ملتزمون بميثاق للعمل الوطنى.



وكان الحرس الجمهورى قد فتش سيارة المشير عندما دخل لمقابلة جمال عبدالناصر، وتم تجريدتها من الأسلحة.

وتم تغيير الحارس الخاص للمشير واستبدل بحارس آخر..

وكان معروفا سلفاً أن المشير سوف يعود إلى منزله محدد الإقامة، على أن يتم إخلاء المنزل من كل من فيه من الضباط أثناء وجوده مع عبد الناصر.. لأن القيام بمثل هذه العملية أثناء وجود المشير في منزله قد يعرض حياته وحياة أسرته للخطر حيث أنه لا يمكن أن يستسلم أمام ضباطه وأهل منزله، وقد يحولها إلى معركة خاصة بعد أن تحول منزله إلى ترسانة مسلحة.

وكان الفريقان محمد فوزى وعبد المنعم رياض يقودان معركة تصفية العسكريين فى منزل المشير.. والاستيلاء على ما فيه من أسلحة، والقبض على من فيه.. أثناء المناقشة الطويلة بين عبد الناصر وعامر بحضور أعضاء مجلس الثورة، وعندما تأكد شمس بدران أنه سيلقى القبض عليهم أحرق خرائط المؤامرة والمنشورات، واتصل بعدد من الضباط ليبلغهم أن المشير قد ألقى القبض عليه وأنه لا داعى لتواجدهم!



وكان قد تحدد يوم ٢٩ أغسطس موعداً للقيام بالمؤامرة تحت اسم «نصر» وهى نفس كلمة السر التى استخدمت عند القيام بثورة يوليو.

وكان شعار هذه المؤامرة وحتى يلتف حولها الضباط.. ضرورة قيام حكم ديمقراطى، وأن الجيش قد ظلم بالحملة عليه، فقد تورط فى حرب لم يكن مستعداً لها.. وحتى تبدو قضية الديمقراطية واضحة ومنطقية، فقد اتصل المشير بعدد من أعضاء مجلس الأمة، وسلمهم استقالته التى كان قد تقدم بها سنة ١٩٦٢ بعد أن أعيدت كتابتها على ورق «نائب القائد الأعلى» وطلب إليهم توزيعها على نطاق واسع.

وقد اتضح أن السيدة برلنتى عبد الحميد هى التى قامت بالطبع فى قريتها بواسطة شقيقتها وألقى القبض على أعضاء مجلس الأمة الذين وزعوا هذه الاستقالة، بل ووضعوا تحت الحراسة أيضاً، وهم غالباً أعضاء مجلس الشعب عن المنيا من رجال المشير وحواريه والمحيطين به!.. وكان من بينهم عبد الصمد محمد عبد الصمد.

وكانت بداية المؤامرة - وفقاً لما اتفقوا عليه - هي القيام بمظاهرة من القوات المسلحة - مثل المظاهرات التي وقعت في ٩ و ١٠ يونيو - تطالب بعودة المشير وتتوجه لمنزل عبد الناصر.. وقد اتضح من خلال المحاكمة أن المشير كان يقابل الضباط للاتفاق معهم في «المشتل» المجاور لمنزله، حيث كان يخرج إليهم من الباب السري الخلفي، يتفق معهم على أنه إذا لم يرضخ عبد الناصر لإعادته، فلا بد من القيام بانقلاب لإرغامه.

وقد اقترح شمس بدران خطف جمال عبد الناصر كما ورد بالتحقيقات..

وقد اعترف أحمد أبو نار أنه طلب تجهيز سرية بمعدات الحرب.

وقال أحمد الجنيدى ضابط شبكة اللاسلكي: أنه زود خطة المؤامرة بتقرير كامل بالخرائط لمواقع القوات المسلحة المصرية في منطقة القناة.

وقال عثمان نصار: أنه عقد اجتماعاً مع المشير وشمس بدران وجمال هريدي وناقشوا فيه الخطة!

وقال شمس بدران في المحكمة: أن عبد الناصر رأى إخراج صدقي محمود وجمال عفيفي من قيادة القوات الجوية عام ١٩٥٧، وقامت أزمة عنيفة في ذلك الوقت، وأن عبد الناصر أراد إخراج جلال هريدي من الصاعقة بعد ما حدث منه في سوريا، ولكن المشير عارض وغضب.

وقال إن كل الاتصالات التي كانت تتم مع جمال عبد الناصر كانت خطة لتغطية خطة الاستيلاء على القيادة، وأن عبد الناصر رأى أن يترك جميع نوابه - عقب الانفصال - مواقعهم وينزلوا للعمل الشعبي، ولكنه أقنع المشير بالابتعاد عن القوات المسلحة، ونقل إلى الرئيس ضرورة بقاء المشير في القوات المسلحة لتأمينها، وأن المشير صمم على الانتحار بعد إصدار قرار سحب القوات من سيناء.

وقال أحمد عبد الله: أنه أقنع المشير بأن يكون الانقلاب يوم ٢٧ بدلاً من ٢٩ لأن المخابرات تتعقبه وأن المشير حدثه في تفاصيل الاستيلاء على القيادة وأنه قال للمشير أن في مقدوره تحريك رجال الصاعقة ليكونوا تحت تصرف المشير.

وألقى القبض على ٥٥ ضابطا وقدموا لمحكمة خاصة بتهمة محاولة قلب نظام الحكم والاستيلاء على القيادة العامة .. وكان على رأس المقبوض عليهم شمس بدران ، وصالح نصر ، وعباس رضوان الذى نسب إليه الاحتفاظ بالأموال والجنيئات الذهبية فى خمسة أكياس كل كيس يحتوى على ألف جنيه ذهب وأنه كان يخفيها فى قريته بالحرانية على أساس أن هذه الأموال هى جزء من أدوات المؤامرة .. وأنه أخذ أموالا أخرى كانت فى خزانة القوات المسلحة ، ونقلت إلى منزل المشير ..

وكان موسى صبرى قد كتب مقالا تحت عنوان «ذهب .. ذهب ... ذهب» وعندما التقى الرئيس عبد الناصر - فى نفس يوم نشر المقال - بالصحفيين العرب الذين كانوا يعقدون مؤتمرهم فى القاهرة رد على موسى صبرى ، ودافع عن رجال المشير بأنهم ليسوا لصوصا ، وأن الذهب مثل الدبابة أحد أدوات المؤامرة وأسلفتها .

بعدها نقل موسى صبرى من جريدة الأخبار إلى جريدة الجمهورية ، باعتبار أن ذلك محاولة للتشهير .. وكانت كل المحاكمات علنية تنشر تفاصيل مايدور فيها بالنص .



وكانت خطة المؤامرة - كما اتضح فى المحكمة العلنية - قد وضعت على أساس أنه إذا لم يستجب جمال عبد الناصر للضغط نتيجة المظاهرة العسكرية التى تذهب اليه هاتفه «للقائد إلامر» فإن البديل يكون جاهزا لإعلان نظام جديد يقبله الناس ويقال لهم أننا هزمنا لأنه لاديمقراطية ولا معارضة، لذلك لابد من حكم ديمقراطى .

أى أنه حتى فى هذه اللحظات فإن الحديث عن الديمقراطية له هدف ... وأنهم جاهزون لتبرير المؤامرة إذا لم يوافق عبد الناصر ، فإذا وافق فإن الديمقراطية على ما يرام .. وأن النكسة لها أسبابها الأخرى !

وقد كانت بداية الخطة معتمدة فى الأساس على فرقة مدرعة فى دهشور، تتحرك تحت مظلة الطيران . ويتم أيضا الاستيلاء على فرقة ثانية لتأمين القاهرة ، ويتم

الاستيلاء كذلك على البوليس الحربى .. وقد وضعت جميع التفاصيل ، وتم الاتصال بجميع الضباط ، كما تم تعبئة بقية الضباط الذين تم الاتصال بهم إما عن طريق المنشورات — وهى استقالة المشير القديمة — وإما بالإقناع الشخصى .



وانتهى كل شىء .. واتصل الفريق فوزى بمنزل الرئيس يعلن أنه قد تم القبض على جميع الذين كانوا فى منزل المشير .

وكان عبد الناصر قد أرهق من المناقشة .. فصعد إلى حجراته وظل مع عبد الحكيم عامر حسين الشافعى ، وزكريا محيى الدين ، وأنور السادات .. وحاول عامر الانتحار بعد أن أحس أنه فقد كل شىء لكن تم اسعافه وصحبه حسين الشافعى إلى منزله ..

الآن .. المشير عامر .. تخلص عنه رجاله .. قطعت عنه التليفونات .. تغيرت الحراسة .. قبض على من أحضرهم من بلده .. أخذت الأسلحة منه .

إنه وحيد فى بيته .. زال عنه كل النفوذ .. وكل السلطات ... وهو أيضا لا يستطيع أن يغادر منزله .. حيث إقامته محددة داخل منزله .

ولكنه لم يسكت .. بدأ يتحرك عن طريق أولاده الذين يوفدهم لمقابلة بعض الضباط حاملين منه رسائل .. وكان التحقيق قد بدأ ... واعترف العسكريون بالمؤامرة ، وتحدثوا عن الخطة التى وضعها عامر ، والباب السرى الذى فتحه فى الفيلا ليقوده إلى المشتل ، حيث يجتمع بالضباط ، وتعليماته وخطط الأمن .

ولم يخف رجال المشير شيئا ، فقد كان موقفهم واضحا .. إنهم ضد عبد الناصر ، ويريدون إعادة المشير إلى مكانه ... أو هم على أقل تقدير مع المشير .. ويريدون له أن يستمر فى موقعه !

بعد ذلك تقرر أن يلقي القبض على المشير ، وأن تحدد إقامته بعيدا عن أسرته .. وكان هذا القرار هو بداية نهاية المشير .. اتخذ القرار يوم ١٣ سبتمبر ١٩٦٧ .. وانتهى المشير بعده بأيام .

الانتحار



السؤال الحائر الذي مازال يتردد حتي الآن.. هل انتحر عامر أم قتل؟.. الإجابة علي السؤال - حتي تكون مقنعة وسليمة - لابد أن نرجع إلي جذور المشكلة، وكل الآراء حولها، قبل أن نحسم الإجابة علي السؤال الحائر، ونصل إلي نتيجة صحيحة.

صدرت صحف القاهرة يوم ١٦ سبتمبر ١٩٦٧ وهى تحمل نبأ انتحار المشير عبد الحكيم عامر، بعد أن تناول كمية سامة من مادة مخدرة! وروج البعض كثيرا من الشائعات التى استمرت ووجدت من يغذيها لأسباب لا تخفى على أحد، تقول هذه الشائعات أن المشير لم يتحر، ولكنه قتل.

وفى أغسطس ١٩٧٥ فتح المستشار محمد الخولى المحامى العام التحقيق من جديد فى حادث انتحار عبد الحكيم عامر بناء على شكاوى متعددة، وهى ليست من أسرة المشير الأصلية زوجته وأولاده، كانت الشكاوى التى قدمت للمدعى العام تقول أن المشير قتل.. واستمع المحامى العام فى التحقيق الذى فتحه من جديد إلى شهادة بعض الشهود، بل وتطوع أحد خبراء السموم بالمركز القومى للبحوث، وأعد تقريراً قال فيه أن المشير قتل، ولم يتحر!

وانتهى التحقيق إلى الحفظ لعدم الوصول إلى شىء محدد يثبت هذه الادعاءات.. وسوف تظل قضية «انتحار» المشير موضع تشكيك البعض رغم أن كل الوقائع، والشواهد، والتقارير، والدراسات تقول أنه انتحر. ومنها الأحداث التى رواها كل الشهود، والتقرير الذى أعده خبراء الطب الشرعى!

والمنطق - فضلا عن الوقائع - يمكن أن يشير إلى انتحار عبد الحكيم عامر.. كما أن أى شخص آخر فى موقعه كان لابد أن ينتحر ويتخلص من حياته بعد الهزيمة أو عندما يجد نفسه وقد زال عنه كل شىء، وأصبح محدد الإقامة ومطلوبا للتحقيق.. وهو من؟ الرجل الثانى.. والنائب الأول لرئيس الجمهورية.

إنه عبد الحكيم عامر قائد الجيش، وأقوى شخص فى الدولة، ثم هو الرجل الصعبدى الشهم الذى لا تقبل شخصيته أى مساس بها!

ليس غريبا أن يفكر فى الانتحار، ويقدم عليه، وهو الذى كان من قبل يفكر فى الانتحار بل وحاوله فى منزل جمال عبد الناصر على رأى من زملائه أعضاء مجلس الثورة، بل أيضا وعقب الهزيمة العسكرية مباشرة على رأى من شمس بدران.

وكان يمكن أن يقتل عبد الحكيم عامر - عندما كان متحصنا برجاله من الضباط والجنود- أما وقد ألقى القبض عليهم جميعا، بل وعليه أيضا، فماذا كانت تشكل خطورته حتى يقتل.. كان سيحاكم.. وإذا كانت لديه أسرار يخشى تسريبها، فقد كان يمكن أن تكون المحاكمة سرية بحجة الحفاظ على أمن القوات المسلحة فى تلك الفترة! فكانت تبدو حجة مقبولة، وتجد من يدافع عنها، بل ويتحمس لها، وهذا ما حدث بالنسبة لصالح نصر الذى كانت محاكمته سرية، وفضلا عن ذلك فإن شقيقة السيدة برلنتى تقول فى التحقيق أنه فكر فى الانتحار عندما علم أن برلنتى استدعيت للتحقيق وأن سر زواجه منها قد انكشف!

يقول أنور السادات: أنه بعد جلسة المواجهة بين عبد الناصر، وعامر التى حضرها زكريا محيى الدين، وحسين الشافعى أحس عبد الناصر بالإعياء أو خشى أن يتراجع عن قراره فانسحب إلى حجرة نومه، ولحق به زكريا والشافعى.

فوجدت نفسى وجها لوجه مع عامر الذى قال لى أنه ذاهب إلى دورة المياه، فصاحبته ثم عدنا إلى الحجرة فإذا به يفاجئنى بقوله أنه تناول «سيانور» لينتحر، ودهشت فأنا أعرف من قراءاتى أن السيانور إذا لمس الفم يموت من يتناوله فى أقل من الثانية، ومع ذلك أرسلت فى طلب الأطباء لإسعافه وفعلا حضروا، وأسعفوه.

إذن ففكرة الانتحار كانت تراود المشير عامر سواء أقدم عليها أو أنه كان يرددها على سبيل الضغط.. بل إنه عند نقله من منزله كان يهدد أنه لن يخرج من بيته حيا.. وأنه احتج على نقله، وصرح بأنه سوف يتخلص من حياته.

يقول موسى صبرى فى كتابه «وثائق مايو» الذى ألقى فيه ظللا متعمدة من الشكوك على انتحار عامر قال بالنص «اذكر أننى قصدت إلى عصام حسونة وزير العدل حينئذ وسألته عن الإشاعات التى راجت فى ذلك الوقت عن مقتل المشير وقال لى عصام حسونة أنه كلف رجال النيابة العامة بكل الوضوح والصراحة أن يحققوا كل صغيرة وكبيرة فى هذا الحادث وأن يراعوا وجه الحق والعدل مهما كانت النتائج، وأنه لا رقيب عليهم فى عملهم إلا ضمير القاضى.. وأكد لى عصام حسونة أيضا أنه لن يسمح، ولا يمكن أن يسمح بتزييف حقائق التاريخ!»

ويقول شمس بدران فى التحقيق أنه بعد أن أصدر المشير قرارا أن يتم الانسحاب استنتجت أنه يريد أن ينتحر، بعد أن رأى الموقف العسكرى بهذه الصورة، مثل قادة التاريخ هانيال وغيره.

واتصلت بالرئيس عبد الناصر فى منزله، ولم أشأ أن أخبره بأن المشير يريد أن ينتحر، وطلبت منه أن يحضر إلى القيادة لأن الموقف يتطلب ذلك.. وقال «أنا آجى ليه.. العملية عملية عبد الحكيم، وهو واخذ المسألة كلها».

«ولكن الرئيس عبد الناصر حضر عندما أبلغته خوفى من انتحار المشير..»

إذن فحتى آخر لحظة كان عبد الناصر حريصا على عامر.

مرة ثانية.. فكرة الانتحار إذن كانت واردة عند المشير من قبل، على حد تعبير شمس بدران وهو من أقرب الناس إليه. ولو كان المشير عامر قد انتحر فى تلك الفترة، عقب هزيمة جيشه لكان موقفه مختلفا... ولكنه انتحر بعد ذلك لأن سلطاته حددت، فهو لم ينتحر لأنه هزم.. ولكنه انتحر لأنه فقد السلطة!



ويقول الدكتور ثروت عكاشة فى مذكراته أنه فى ساعة متأخرة من ليلة الخميس ٨ يونيو اتصل بى المرحوم صلاح نصر مدير المخابرات العامة تليفونيا ليبلغنى أن عبد الحكيم عامر قد عقد العزم على الانتحار ورجانى لما يعرفه عما كان بينى وبين عبد الحكيم من ود قديم أن أسترع إليه عسى أن أثنيه عما اعتزمه، وسرعان ما غادرت بيتى قاصدا القيادة العامة للقوات المسلحة حيث كان عبد الحكيم عامر.. وفى الطريق إليه أخذت أقلب الرأى، كيف لى أن أقنع رجلا يدفعه شعوره بالمسئولية أن يضع مثل هذا الحد لحياته إثر تلك الهزيمة، ورحت أراود نفسى هل أثنيه عما سيفعل استجابة لعاطفة الود أم أدعه يمضى فيما هم به استجابة لما يمليه عليه ضميره؟ ولكن جانب العاطفة كان الأغلب فمضيت إليه وحين بلغت مقر القيادة العامة — وكنا عندئذ فى منتصف الليل — لقيت صلاح نصر هناك فلفنى وإياه صمت الذهول، وبقينا كذلك لحظات تثقل علينا فيها خطى الدقائق وكأنها أقدام سنوات هرمة، وفيما نحن كذلك

إذا الباب يفتح فجأة ، وإذا وزير الحربية شمس بدران يواجهنا ، ثم يياغتتنا بقوله ونحن فى هذا الوجوم الحزين — وأحب هنا ان أسجل عبارته كما وردت على لسانه حتى لاأحملها غير مدلولها — : «أما اتخميننا حنة خمة !» ، لم تحرك تلك العبارة منا ساكنا ، فلقد كانت النكبة تغمرنا وتلجم ألسنتنا . وحين لم يجد منا من يرد عليه مضى فأضاف — وهنا أحب أن أسجل أيضا عبارته التى جاءت على لسانه — قائلا : «لِمَ أنتم هكذا حزائى، هل أنتم فى مأتم ؟ أأطلب لكم قهوة سادة!». وإنى أترك للقارئ الحكم على هذا المنطق».

ويواصل الدكتور ثروت عكاشة شهادته قائلا : «أنه وبعد هنيهة صحبني أحد الضباط إلى غرفة صغيرة حيث كان عبد الحكيم عامر جالسا يترقب قدره فى صمت رهيب ، ورأيت فى عينيه ماهو عازم عليه وهنا تملكتنى رهبة ، وكدت أن أسلم معه بما هو مقدم عليه ، وكنت على وشك أن أعدل عما جئت له ، ولكنى لبثت بجواره حتى مطلع الفجر بعد أن عزّ على أن يكون هذا مصيره ، فأخذتُ أسرى عنه وأضرب له ماحضرنى من أمثلة من التاريخ تشابه مانحن فيه فكنت تارة أذكره بما أوقعته الأساطيل البريطانية والنمساوية والفرنسية بالأسطول المصرى فى «نوارين» بعد أن توغل إبراهيم باشا بالجيش المصرى فى الأناضول، لأن إرادة القوى الكبرى تأبى على مصر أن يكون لها نفوذ أو سلطان خارج نطاقها وما أشبه اليوم بالبارحة ، فها هى ذى القوى العظمى تأبى على مصر أن تحقق أى نصر ، وتارة أخرى أعيد على سمعه ماكان له هو شخصيا من جولات بطولية فى معركة « نيتسانيم» بفلسطين عام ١٩٤٨ وما نال عنها من تقدير، ثم أعود فأذكره بموقف ديننا من المنتحر الذى يكاد يرده إلى الكفر، على أنى رأيت عينيه الجاحظتين تكادان تفصحان عن تصميمه على أن يترك الحياة، ولكنى مازلت به أخفف عنه حتى عاوده شبح ابتسامة فاطمأنت نفسى قليلا وقد نال الإرهاق من كلينا ، فتركته مودعا بعد أن رأيته يهوم برأسه وقد غلبه النعاس فانطرح على كرسيه وأخذت أثناء عودتى أردد فى نفسى أنه مادامت هذه النية قد راودت عبدالحكيم فما كان أهون عليه بدلا من تلك الفعل التى ينكرها الدين من أن يثوب إلى رشده قليلا ويتخلى عن هذا المنصب إلى غيره ممن قد يحسنون توجيهه».

ومرة ثالثة فكرة الانتحار كانت واردة عند المشير بشهادة الدكتور ثروت عكاشة وأنور السادات مثلاً عندما أبلغه عبد الناصر تليفونيا أن المشير قد انتحر رد عليه قائلاً: والله إذا كان ده حصل يبقى أحسن قرار اتخذه عبد الحكيم عامر كقائد خسر معركة .. لأننى لو كنت مكانه كنت عملت كده يوم ٥ يونيو، لأنه « فى التقاليد العسكرية أى قائد بينهزم بيعمل كده » على حد رواية السادات فى البحث عن الذات.

وجاء عبد الناصر من الإسكندرية بصحبة السادات وزكريا والشافعى وعلى صبرى ويقول السادات أنه حضر التحقيق، وأنه كان ذاهباً لحضور جنازة عامر عندما طلبه عبد الناصر تليفونيا قائلاً: «تصور يا أنور عبد الحكيم وأنا وأنت .. احنا الثلاثة أصدقاء لكن تصور يا أنور أن عبد الحكيم يموت وأنا واثق أن ما حدثش هaimشى فى جنازته هناك، واحنا كمان مش قادرين نمشى فى جنازته، تصور»!

وعقد مجلس الوزراء اجتماعاً برئاسة جمال عبد الناصر استمر ٤ ساعات... وبدأ الاجتماع بحديث من جمال عبد الناصر عن حادث انتحار المشير عامر وقال أن علاقته به كانت أكثر من أخ وأن أحداً من إخوته لم يكن قريباً منه بمثل ما كان عبد الحكيم عامر وشرح ظروف التطورات التى بدأت بعد النكسة وكيف وصلت الأمور إلى ما انتهت إليه، وعقب الجلسة صرح محمد فايق وزير الاعلام « بأن المجلس استمع فى جو من الأسف العميق إلى تقرير من وزير العدل عن حادث انتحار المشير عبد الحكيم عامر، وعن ملابسات هذا الحادث وسير التحقيق فيه ».

وكان وزير العدل السيد عصام الدين حسونة يتولى الإشراف على التحقيق الذى انقسم إلى قسمين:

الأول تحقيق الطب الشرعى، ويشرف عليه الدكتور عبد الغنى سليم البشرى وكيل وزارة العدل لشئون الطب الشرعى يعاونه الدكتور يحيى شريف أستاذ الطب الشرعى بجامعة عين شمس، والدكتور على عبدالنبي أستاذ الطب الشرعى بجامعة القاهرة. ويتركز حول السسم الذى تناوله المشير.

والثانى يتولاه النائب العام المستشار محمد عبد السلام يعاونه عدد من وكلاء النيابة ويتولى التحقيق فى كل ظروف الحادث ومع كل الذين كان لهم أدنى علاقة به، بما فيهم أسرة المشير ورجال حرسه، ورجال المستشفى، والاستراحة!



أعد خبراء الطب الشرعى تقريراً وقع عليه أربعة من كبار أطباء مصر وهم الدكاترة عبد الغنى البشرى، يحيى شريف، وعلى عبد النبى، وكمال السيد مصطفى. والتقرير فى ٥٢ صفحة وقد قسم إلى ١٢ فصلاً تناولت الإجراءات والظروف، والفحوص، والتحليل، وتقارير المعامل.

وجاء فى التقرير دراسة واسعة لمادة «الاكونيتين» السامة فهى مادة شبه قلوية، وقد أوقف استخدامها مع غيرها من عقاقير النباتات الطبية فى السنوات الخمسين الأخيرة إلا أنه تحضر منها بعض الدهانات لعلاج حالات الروماتيزم، وأخيراً اقتصر استخدامها على بعض الحيوانات بأقسام علم الفسيولوجيا.

وقد ذكرت حالة امرأة أصيبت بالتسمم الحاد بعد تناولها جرعة مقدارها ١٧٥ ر ١ ملليجرام من مادة الاكونيتين، كما ذكرت حالة أخرى شفى فيها صيدلى بعد أن تناول ٢, ٤ ملليجرام من هذه المادة، ومعظم مراجع الطب الشرعى تقدر الجرعة السامة بمقدار ١-٢ ملليجرام وهناك من يقدرها بمقدار من ١ إلى ٦ ملليجرام.

وتحدث الوفاة خلال ١ إلى ٤ ساعات من تعاطى هذه المادة بالفم، وأسرع حالات حدثت فيها الوفاة كانت بعد ٨ر٨ دقائق، وهناك حالات تأخر فيها حصول الوفاة إلى ١٢-١٨ ساعة.

وفى الحالات التى يمكن فيها تشخيص التسمم بالاكونيتين فإن العلاج يسهل.. ومن المسلم به أن التعرف على وجود هذا السم بالعينات فى أحوال الانتحار أمر عسير، على أنه يمكن فى بعض الحالات استخلاص الاكونيتين من السوائل العضوية والعينات على البارد لأن الحرارة تفتته.

وقد بحثت اللجنة عن مادة الاكونيتين الموجودة بمصر فانتقلوا إلى الصيدليات الخاصة ومعامل وزارة الصحة والقوات المسلحة. ولقد كان الاستيراد حتى سنة ١٩٦٠ يتم عن طريق مستوزدين يسجلون بدفاتر رسمية المواد السامة التى يقومون باستيرادها فى سجل خاص، ويصرفون منها للصيدليات بموجب ايصالات، وتقوم الصيدليات بالصرف من هذه الكمية بموجب تذاكر طبية من الطبيب المعالج، وينطبق ذلك على هذه المادة.. ولم يكن هناك حصر شامل للسموم حتى قامت المؤسسة العامة للدواء، فأصبح الأمر محكما.. أما بالنسبة للقوات المسلحة فإنها لا تخضع لرقابة الإدارة العامة للصيدلة.

وانتقلت اللجنة إلى الإدارة العامة للصيدلة واطلعت على السجلات فوجدت كلىو جرامين من الاكونيتين استوردا من ألمانيا الغربية فى ١٨ مارس ١٩٦٣ وقيدت كىماويات معملية وليست دوائية وقد تم شراء هذه الكمية للمعامل.

أما بالنسبة لإدارة الخدمات الطبية للقوات المسلحة فلا يوجد بالمستودع الطبى إلا ربع كيلو من مادة الكوليت لم يصرف منها شىء منذ عام ١٩٦٣، وكانت تصرف للمستشفيات لعمل « المضمضة » وأوقف استعمالها.

ووجد بإدارة التموين الطبى بوزارة الصحة نصف جرام وردت من القصور الملكية عند جردها سنة ١٩٥٣... ولم يستورد التموين الطبى هذه المادة كما لم يتصرف فيها.

وقد تبين للدكتور يحيى شريف أن هذه المادة غير موجودة بقسم الطب الشرعى بكلية طب عين شمس ولا بأقسام الكلية المختلفة وتبين للدكتور على عبد النبى أنها موجودة بكلية طب قصر العينى.

وانتقل الأطباء إلى الصيدليات فى القاهرة فتبين لهم أن هذه المادة غير موجودة، ولم تكن موجودة من قبل الا فى نطاق ضيق جدا، وفى صيدلية اللواء، وصاحبها نقيب الصيادلة السابق د. عبد الله عدلى وجد ٥ , ٤ ملليجرام قال إنه عندما اشترى الصيدلية عام ١٩٣٦ كانت بها هذه الكمية، ولم يصرف منها شيئا منذ ذلك الوقت.

وفى صيدلية بليغ بشارع مراد بالجيزة قرر صاحبها دكتور سليم بليغ «أن بها جراما واحدا منذ عام ١٩٣٣ عندما اشترأها ولم يتصرف فيه»!

من أين إذن حصل المشير على هذه المادة التى قرر الأطباء الشرعيون أنها نادرة؟ قال لى صلاح نصر أن المخابرات العامة أنشئ بها قسم للسموم لمواجهة محاولات إسرائيل دس السم للمسؤولين المصريين، وذلك بعد أن كشفت مؤامرة لقتل عبد الناصر بالسم عن طريق وضع كمية له فى القهوة بواسطة أحد عمال محلات جروبي وهو ينفى بشدة- بل ويتحدى- أن هذا السم استخدم ضد أحد من المصريين، وكانت قد راجت شائعات كثيرة عن أشخاص قتلهم المخابرات بالسم!

وقد اعترف مسئول القسم الكيميائى بجهاز المخابرات العامة بأن الجهاز قد استورد هذه المادة من ألمانيا الغربية عام ١٩٦٣ وبقيت هذه السموم فى القسم الكيميائى حتى طلب السيد وجيه عبد الله مدير مكتب صلاح نصر منه إعداد ست عبوات من هذه المادة، وست عبوات من مادة أخرى سامة وإرسالها إلى مكتب المدير صلاح نصر وأعد العبوات داخل التعبئة العادية لأقراص «الاسبرين» و«الريتالين» وأرسلها إلى مكتب وجيه عبد الله وانقطعت صلته بالموضوع.

وقد اعترف صلاح نصر فى التحقيق بأنه طلب هذه المادة فى تاريخ لا يذكره، وأنه تركها فى مكتبه إلى أن مرض وترك مكتبه وقد ضبط الباقي منها، وضبطت ورقات معدنية بها حبات «الريتالين» وقد ثبت لدى الأطباء الشرعيين أن إحدى هذه الورقات تكمل الورقة المضبوطة على الجثمان وبها مادة الاكونيتين.

وانتهى الأطباء الشرعيون إلى عدد من النتائج أوردوها فى تقريرهم أهمها:
* ثبت من الفحص الطبى أن الجثة خالية تماما من أى آثار إصابة ذات دلالة على وقوع فعل جنائى أو حصول عنف أو مقاومة.

* عدم وجود أمراض تؤدي إلى حدوث الوفاة على النحو الذى وقعت به.
* أن المظاهر التى أثبتتها الفحص الطبى الشرعى تدل على أن الوفاة نشأت من حالة سمية أدت إلى هبوط سريع فى القلب والدورة الدموية والتنفس.

* أن وجود سم الاكونيتين فى الشريط المعدنى الذى عثر عليه لاصبقا بالجلثة مع ما هو معروف من طبيعة تأثير هذا السم على الجسم. يدل على أن حصول الوفاة كان نتيجة السم بالاكونيتين.

* أن عدم العثور على الاكونيتين عن طريق التحليل الكيمىائى أمر متوقع ويسلم به علمياً باعتبار أن قدراً بسيطاً منه يصل إلى ملليجرام واحد يكفى لإحداث الوفاة دون أن يظهر له أثر فى التحليل.

* أنه تأسيساً على ما تقدم فى واقعة مضغ السيد المشير لورق السلوفان المحتوى على الأفيون، والذي وجد عالقا به أجزاء صغيرة جداً لورق معدنى من نفس النوع الذى أخفيت فيه مادة الاكونيتين التى وجدت على الجثمان، واستمرار ظهور أعراض سمية من وقت إسعاف المشير حتى حصول الوفاة دلالة على استمرار تأثير هذه المادة. وكل ذلك يدل على حصول الوفاة انتحاراً بتناول هذا السم.



وبدأ النائب العام التحقيق فى واقعة انتحار المشير.. استدعى كل الشهود.. وكل الأطباء.. وأسرة المشير.. وبعد التحقيق الذى أشرف عليه وزير العدل، وكان صديقا للمشير عامر..

وتحقيق النائب العام يمكن أن يرسم صورة كاملة لواقعة انتحار المشير لماذا حدث.. ومختلف الآراء حولها.

فقد استدعى النائب العام المستشار محمد عبد السلام أفراد أسرة المشير، وكل شهود الحادث، وأطباء القوات المسلحة الذين سبق أن عالجوا المشير.. وبدأ يجرى تحقيقا واسعا حول «وفاة» المشير يستمع إلى كل الآراء، ويحاول أن يصل إلى الحقيقة!

وأقر كل الشهود أن المشير عامر قد انتحر، إلا أولاده فقط..

قالت ابنته السيدة نجية زوجة محمد أمين عزب أن والدها لم ينتحر مائة فى المائة وأنه أعطى المادة السامة... وأنه لو كانت نية الانتحار لديه لكانت الفرصة متاحة له فى منزله مع أولاده.. وأنه كان على القوة التى صحبته أن يفتشوه ليعبدوا عن تناول

يديه ما يصح بأن يكون أداة للانتحار.. وأن من يقيدون حرية شخص يكونون مسئولين عنه وعن حياته..

وقالت ابنته الثانية السيدة آمال زوجة حسين عبد الناصر أحد اخوة جمال عبدالناصر أن والدها كان مؤمناً بالله مستعداً للتحمل والكفاح وهى صفات تتنافى وقصة الانتحار وأن وجوده فى منزله أو فى الاستراحة لغرض الإقامة ينفى إمكان حصوله على المادة السامة، وأنه مما يتنافى مع المنطق أن يعيد إخفاء المادة السامة بلبصقتها على جسمه بعد أن أدت الغرض منها بتناولها.. كما أنه من غير المقبول أن تظل هذه المادة اللاصقة على جسمه وهو معتاد الاستحمام يومياً.. وأن المسئولين عن حراسته هم المسئولون عن وفاته بالسم أيا كانت طريقة تناوله!

وقال النائب العام فى تقريره « أن أقوالهما صدرت عن عاطفة الأبوة من جهة، وبفعل الصدمة من جهة أخرى فحرصتا أن تصفاها بالإيمان والشجاعة وأن تنفيا عنه التهرب من المسئولية.

كما أنه من الطبيعى أن تلح عليه فكرة الانتحار من مدة سابقة مع توقعه لمزيد من إجراءات تقييد حريته وبديهي أن يهيبىء نفسه لتنفيذ فكرته عندما يتحقق موجبها، وذلك بإخفاء مادة سامة تكون فى متناول يده فى غفلة من أقرب المقربين إليه، وليس أقطع فى مطابقة ذلك للواقع مما صرح به المشير صهره رائد طيار حسين عبد الناصر عن محاولته السابقة للانتحار فى يوم ٢٥ من أغسطس عندما استدعى إلى خارج منزله، وعلم باتجاه النية إلى اعتقاله.

وهو ذات المسلك الذى سلكه لأسباب وفى ظروف مماثلة يوم ١٣ سبتمبر وهو ما يفسر ما دل عليه فحص الشريط اللاصق المخفى للمادة السامة على جسده من استقراره فى موضعه زمناً تكرر خلاله نزعه وإعادة تثبيته.

وانه لا غرابة فى حرص المشير على الاحتفاظ بباقي المادة السامة بعد تناول قدر منها مادامت فكرة الانتحار مهيمنة عليه.. وذلك لمعاودة استخدام هذه المادة إن لم تؤت المحاولة ثمرتها المرجوة لإسعافه بالعلاج أو لغير ذلك من الأسباب، وأخيراً فإنه

مما يدحض ما أثارتة كريمة المشير من شبهات، وينطق بصحة ما دلت عليه ظروف الحال، تسلسل الوقائع وتصرفات المشير وأقواله. . وماديات الحادث والفحص الطبى الشرعى، وتقارير التحليل من وقوع الحادث انتحارا وكذلك ما أقرته السيدة نجبية ذاتها من أنها كانت أول من اتجه اعتقاده إلى أن المادة التى وضعها فى فمه عند مبارحته المنزل كانت مادة سامة مما اقتضاها أن تهيب بالآخرين لسرعة إسعافه.

وكان الفريق محمد فوزى قد سئل فى التحقيق لماذا لم يقوم بتفتيش المشير عن مادة سامة ، فقال «أننى اكتفيت بتعمد الالتصاق بجسمه من الخارج للتحقق من أنه لم يكن يحمل سلاحا ناريا أو جسما صلبا»!

كما أن ابنة المشير كانت قد أثارت فى معرض شكوكها أنه لا يمكن أن يتحرر لأنه طلب كتباً وآلة حلاقة كهربائية أرسلتها إليه صبيحة يوم انتحاره، فلا يستقيم أن يكون سيتحرر إذا كان قد طلب هذه الأشياء.

وقالت النيابة أنه «فضلا عن عدم قيام ما يشير إلى أن إرسالها كان بناء على طلبه، وخاصة أنه كان يومئذ فى حالة خدر وهبوط ، فقد شهد الفريق أول محمد فوزى أن إرسال آلة الحلاقة الكهربائية إنما كان بأمر منه مخافة استعمال المشير الشفرة العادية.. وذلك فإنه ليس فى شيء من هذا ما يغير ما هو ثابت من تناول المشير المادة السامة بقصد الانتحار.

هكذا قرر النائب العام المستشار محمد عبد السلام، والذي أصدر فيما بعد كتابا هاجم فيه عبد الناصر أطلق عليه اسم «سنوات عصيبة» ومع ذلك فقد قال فيه أن المشير مات منتحرا.

وكانت النيابة قد أخطرت بعد أربع ساعات من وقوع حادث الانتحار... ويبدو أن الساعات قد استغرقت فى الاتصال بكل الجهات المسئولة والمختصة والإعداد لما يمكن أن تقوم به هذه الجهات وعقد اجتماع دعا إليه وزير العدل فى منزله لترتيب قواعد التحقيق، وهو الاجتماع الذى أكد فيه ضرورة التزام الحياد التام.

وتحقيق النائب العام انتهى إلى أنه «مما تقدم يكون الثابت أن المشير عبد الحكيم عامر قد تناول بنفسه عن نية وإرادة مادة سامة بقصد الانتحار، وهو ما لا جريمة فيه قانوناً، لذلك نأمل أن تقيّد الأوراق بدفتر الشكاوى، وحفظها إدارياً.

ولكن أقوال الشهود أمام النيابة العامة فى التحقيق يمكن أن ترسم الصورة كاملة:

* شهد العميد سعد زغلول عبد الكريم قائد الشرطة العسكرية بأنه تقابل والفريق أول محمد فوزى والفريق رياض عند منزل المشير بالجيزة وطلب منه أولهما أن يصعد لاصطحاب المشير وتنفيذ أمر النقل، بيد أن المشير أبى الإذعان لهذا الأمر وطلب أن يصعد إليه الفريق أول فوزى بنفسه غير أن الأخير رفض.

ثم صعد الفريق رياض وراح بدوره يحاول إقناع المشير بالنزول معهم دون إثارة متاعب حول تنفيذ أمر يعلم هو نفسه - باعتباره رجلاً عسكرياً - أنه لا بد من تنفيذه.

وقد لاحظ الشاهد حينذاك أن المشير يلوك فى فمة شيئاً - ثم خرج الفريق رياض - ورجع بعد برهة مصمماً على أن يصحبه المشير إلى خارج المنزل.

وقد انشغل العميد سعد زغلول عنهما باتخاذ الاحتياطات لمنع محاولة إستعمال القوة من أى من أهل المنزل وخاصة وإنه سبق العثور على أسلحة وذخائر عند تفتيشه فى وقت سابق.. وقد فوجئ الشاهد بالفريق رياض يصيح بأن المشير خدعه وأنه ابتلع شيئاً وأنه يجب نقله إلى المستشفى فوراً.

وأعقب ذلك دخول أفراد أسرة المشير إلى الحجرة وقد اعتقد بعضهم أنه قد حدث اعتداء ورفع المشير عصاه فى وجه الفريق رياض الذى عاتبه على ذلك وقبل رأسه لاسترضائه وإقناعه بالنزول معه.

وقد اضطر الضباط الحاضرون أخيراً إلى محاولة أخذ المشير إلى الخارج لكنه سار بعد ذلك على قدميه ولما رفض ركوب سيارة الإسعاف جىء له بسيارة عادية ركبها.

* وشهد العميد محمد سعيد الماحي أنه كان معينا للخدمة في حراسة منزل المشير وفي يوم الأربعاء ١٣ من سبتمبر ١٩٦٧ طلب الفريق أول محمد فوزي منه ومن العميد سعد زغلول أن يطلبوا من المشير أن يخرج من منزله للتحقيق معه في مكان آخر فلما قابلاه في حجرة الجلوس أبى أن يخرج معهما طالبا أن يأتى إليه في منزله من يريد التحقيق معه وقال: أنه لن يغادر المنزل تحت أى ظرف من الظروف.

وانصرف العميد سعد زغلول لإبلاغ تلك الأقوال وعاد بعد برهة ومعه الفريق عبد المنعم رياض الذى راح بدوره يلح على المشير ليقبل الخروج معه غير أن المشير أصر على موقفه فانصرف الفريق رياض.

ثم عاد قائلاً أن المشير أذعن للأمر بالخروج من المنزل وعند ذلك زادت حدة الموقف خاصة بعد أن أقبل بعض أفراد أسرة المشير..

وعلى أثر ذلك لاحظ الشاهد أن المشير يمزغ شيئاً في فمه فشك في أن يكون قد تناول شيئاً بقصد التخلص من حياته.

فاندفع إلى الخارج حيث أخبر الفريق أول محمد فوزي طالبا استدعاء طبيب. وفي طريق عودته شاهد المشير آتياً من داخل المنزل مع بعض أفراد أسرته ولما رفض المشير ركوب سيارة الإسعاف أمر له بسيارة أخرى ركبها ومعه الفريق رياض وبعض الضباط.

وانصرف الجميع بينما عاد هو إلى المنزل بحثاً عن أسلحة كانت بعض التحريات قد دلت على وجودها فيه- وقد أسفر التفتيش عن العثور على حوالى ستين طبنجة من مختلف الأنواع وكذا بعض الذخيرة فى حجرة نوم المشير وحجرة مكتبة وحجرات أولاده الصغار.

* وشهد المقدم إبراهيم محمود سلامة- الضابط بإدارة المخابرات الحربية أنه كُلف بتفتيش منزل السيد المشير بعد نقله منه- وتوجه إلى هناك حيث تولى تفتيش المنزل فعثر على كمية من الأسلحة سلمها للجهات المختصة- وأضاف أنه لم يعاصر أياً من الوقائع التى حدثت وليس لديه ثمة معلومات تفيد التحقيقات فى الحادث.

* وشهد العميد محمد الليثى ناصف قائد الحرس الجمهورى أن الفريق أول محمد فوزى اتصل به يوم الأربعاء ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ وأبلغه بأنه قد صدرت تعليمات بنقل المشير من منزله بالجيزة إلى استراحة أعدت له بناحية الهرم.

وأن ذلك سيتم الساعة ٢ بعد ظهر اليوم ذاته فأرسل قوة إلى منزل المشير ومكث فى مكتبه فلما كانت الساعة ٣م اتصل به الفريق رياض وأخبره أن المشير قد تناول شيئاً ما وأن حياته تستلزم نقله إلى المستشفى وطلب إليه الاتصال بمستشفى المعادى للقوات المسلحة لاستقباله ففعل - وظل يتابع ما حصل حتى علم بخروج المشير من المستشفى فى حالة صحية جيدة ووصوله إلى الاستراحة واستطرد يقول أنه كان قد تلقى رسالة من مستشفى المعادى بأن التحليل أظهر نتيجة إيجابية بالنسبة لمادة الأفيون فاتصل بطبيب الاستراحة وأنبأه بذلك حتى تحيىء إجراءات العلاج مطابقة للنتيجة السالفة.

وفى مساء يوم الخميس مر بالاستراحة للاطمئنان على السيد المشير فوجده نائماً وفهم من الطبيب المقيم أن حالته عادية من حيث ضغط الدم والنبض والتنفس، ولما كانت الساعة ٦, ١٠ م اتصل به النقيب عبد الرؤوف حتاتة، وأنبأه بأن صحة المشير فى تدهور فبادر العميد الليثى بالاتصال بمستشفى المعادى وطلب إرسال سيارة تحمل إخصائياً لعلاج المشير غير أنه وصل بعد أن كان قد فارق الحياة وأبدى إعتقاده بأن المشير قد انتحر تخلصاً من الموقف الذى وجد نفسه فيه.

* وشهد النقيب محمد نبيل إبراهيم أنه كان ضمن مجموعة الضباط التى أمرت بالتوجه إلى منزل السيد المشير بالجيزة لاصطحابه إلى الاستراحة التى أعدت لإقامته بناحية المربوطية بالهرم - وأنه كان مع زملائه بالبهو الخارجى بينما كان الفريق رياض والعميد سعد زغلول مع المشير فى حجرة جلوس داخلية وسمع الفريق رياض يصيح بالمشير بعبارات لوم وفهم بعد ذلك أن المشير ابتلع شيئاً بقصد الانتحار وحدث بعد ذلك هرج واضطراب شاركت فيه أسرة المشير التى اندفع بعض أفرادها إلى حجرة الجلوس ثم أعقب ذلك صدور أمر من الفريق رياض إلى الضباط باقتياد المشير الذى كان يصيح بأنه لن يغادر المنزل غير أنه أمكن أخيراً اقتياده إلى الخارج

حيث ركب السيارة وجلس جواره الفريق رياض بينما جلس الشاهد إلى جانبه من الناحية الأخرى، وفي مقعد السيارة الأمامي جلس النقيب عبد الرؤوف حتاتة وضابط من الشرطة العسكرية تبين أنه الرائد محمد عصمت مصطفى.

وفي الطريق لاحظ أن المشير يضع في فمه شيئاً كما لاحظ ذلك أيضاً الفريق رياض فطلب من المشير أن يخرج مافى فمه متسائلاً عن كنهه فرد المشير بأنه شيء يعرفه رجال المخابرات.

ثم رضخ لمحاولات إخراج المادة التي في فمه فأخرجها على دفعتين وهى مادة تشبه اللادن الأصفر فى ورق سولفان وإن كان لا يعرف نوعها.

وبعد ذلك استطرد المشير فى حديثه قائلاً إنه لا يمكن القبض عليه أو اعتقاله وعبر عن ذلك بعبارة بالانجليزية تفيد معنى عدم تحقيق الهدف ثم عاد يقول إنهم حاولوا اعتقاله مرة سابقة غير أنه حاول الانتحار حينذاك وأسعف وأنه سكرر الأمر ثانياً.

وأضاف الشاهد إنه صحب المشير إلى المستشفى ثم إلى استراحة المريوطية بعد إتمام إجراءات إسعافه.

* وجاءت أقوال النقيب عبد الرؤوف حتاتة مشابهة للأقوال السابقة وأكد أن المشير لما وصل إلى مستشفى المعادى اعترض على إجراءات إسعافه..

وعندما تقيأ بشدة قال قائد المستشفى اللواء طبيب مرتجى بأنه لم يعد هناك خطر على حياته فرد المشير محتدماً بأن ذلك أسوأ خبر سمعه.

وتلى ذلك أن ترك المستشفى مع الفريق أول محمد فوزى وباقى الحاضرين إلى استراحة المريوطية.

ويستطرد الشاهد إنه كُلف بعد ذلك بحراسة الاستراحة فى صباح اليوم التالى فتوجه إلى هناك حيث وجد المشير مستغرقاً فى النوم وواضح شحوب وجهه فاستفسر من الطبيب إبراهيم البطاطة أحد الطبيين اللذين كانا يتوليان رعاية المشير عن صحته.

فأجاب بأنها حسنة وإن كان يتقيأ كثيراً.

وبعد الظهر لاحظ أن الطبيب يجرى له عملية تنفس بأنبوبة الأوكسجين فطلب أخرى من مستشفى المعادى غير أن حالة المشير ازدادت تدهوراً ولم تفلح محاولات إنقاذه وقضى نحبه.

وأبدى اعتقاده بأن المشير كان مصراً على التخلص من حياته وأضاف أنه سبق له أن حاول ذلك فى منزل السيد رئيس الجمهورية ليلة القبض على أولئك الذين كانوا فى منزل المشير.

وشهد اللواء طبيب محمد عبد الحميد مرتجى قائد مستشفى القوات المسلحة بالمعادى أن الرائد طبيب حسن عبد الحى أحمد فتحى طبيب النوبة بالمستشفى اتصل به تليفونيا الساعة ٣,٣٠ من مساء الأربعاء ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ وأخبره بأن الفريق أول فوزى موجود بصحبة المشير فتوجه إلى هناك حيث أخبره الفريق أول فوزى بأن المشير تناول مادة سامة وأنها ليست أول مرة.

ثم توجه إلى حيث يوجد المشير فوجد معه الفريق رياض والعميد طبيب القللى والرائد طبيب حسن عبد الحى والرائد طبيب أحمد عبد الله.

واستفسر من المشير الذى أخبره بأنه تناول بعض حبوب الإسبرين غير أن الفريق رياض ذكر له أنه أخرج من فم المشير مادة كان يعضها فى ورقة سلوفان فرد بوجوب تحليلها.

وأنه حاول إقناع المشير بعمل غسيل لمعدته فرفض وراح يحاول إضاعة الوقت وبعد محاولات مع المشير لإقناعه بضرورة إفراغ ما فى جوفه لأخذ عينة للتحليل تقياً...

وأخذت عينة من القيء لتحليلها فى المستشفى فى المعامل المركزية. وطمأن الشاهد المشير إلى أنه لن يموت وأنه قد يشعر فقط ببعض التعب ووصف المشير هذا النبأ بأنه أسوأ ما سمع .

ثم راح الأطباء يقيسون نبضه وضغط دمه واطمأنوا إلى حالته حتى إذا كانت الساعة الخامسة مساءً أصر الفريق أول فوزى على مغادرة المستشفى وفى الساعة ٧م اتصل به المقدم طبيب عبد المنعم عثمان وأخبره أن التحليل أظهر آثاراً لمادة الأفيون فبادر بالاتصال بالعميد الليثى وأنبأه بذلك.

ثم اتصل بالفريق أول فوزى الذى طلب إرسال النتيجة إليه.. وفى الساعة ٩ من مساء اليوم التالى طلب إليه إرسال صورة أخرى من تقرير التحليل. وأضاف أن المشير غادر المستشفى فى حالة صحية جيدة، وأنه لم يحرر تقريراً رسمياً بالمستشفى عن حالة المشير لأن وجوده كان له وضعه الخاص...

وشهد الرائد طبيب حسن عبد الحى أحمد فتحى أنه استدعى الساعة ٤ من مساء يوم ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ لإسعاف حالة هامة بالطابق الخامس فصعد إليه حيث وجد المشير وسمع من بعض مرافقيه باحتمال تناوله مادة سامة فوقع الكشف الطبى عليه.. وقد شمل ذلك الصدر والقلب والبطن والوجه والرقبة والذراعين والظهر، وقد قام بقياس النبض والضغط والكشف على الجهاز الهضمى والعصبى.

وأضاف عند مناقشته أنه لم يصل فى فحصه إلى موضع الشريط اللاصق أسفل البطن فوق العانة وقرر أن حالة المشير العامة كانت جيدة ولما سأله أجاب بأنه إنما تناول بعض أقراص الأسبرين وقد رفض عمل غسيل لمعدته ولكنه ارتضى تناول بعض محلول مقىء - وقد تقيأ فعلاً وأخذت عينة لتحليلها.

ولم تخرج أقوال العميد طبيب عبد المنعم القللى عن الرواية السالفة الذكر وأبدى اعتقاده بأن المشير كان راغباً فى التخلص من حياته إذ كان يرفض جميع محاولات إسعافه وتلكاً بشكل واضح فى تناول المحلول المقىء وأكد بدوره أن حالة المشير العامة كانت جيدة.

وجاءت أقوال الرائد طبيب أحمد محمود عبد الله مطابقة لما سلف، مقررًا أن المشير رفض كل المحاولات التى بُذلت لعمل غسيل لمعدته أو أخذ حقنة لتخديره، وقد تمكن من أن يتقيأ وأخذت العينة للتحليل وأكد أن حالة المشير كانت تبدو طبيعية وردد العميد طبيب محمود عبد الرازق حسين نفس التعبير وإن أضاف أنه قابل الفريق أول فوزى وهو مندفع فى طريقه للمشاركة فى إسعاف المشير حين أبلغ بالأمر وأبدى اعتقاده بأن المشير كان فى حالة صحية عادية وقت أن غادر المستشفى.

وقرر العميد طبيب إبراهيم صادق أنه استدعى إلى المستشفى لأمر عاجل وهام فى الساعة ٤ من مساء يوم الأربعاء ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ غير أنه وصل الساعة ١٥ ، ٥ وكان المشير قد غادر وسمع بما حدث وهو لا يخرج عن التفاصيل السابقة .

وجاءت أقوال الرقيب متطوع صفاء عزب محمد والملازم ثريا صالح عبد العاطى والمساعد فنى زينب عبد الكريم الكابلى وهن من اللاتى ساعدن فى إجراء الإسعافات التى أجراها الأطباء للسيد المشير مطابقة للروايات السالفة الذكر بالنسبة لبعض الوقائع وخالية مما يفيد بالنسبة للبعض الآخر .

وقد قدمت إدارة المستشفى تقريراً طبياً خاصاً بحالة السيد المشير وقع عليه من الأطباء السالفي الذكر كل من الرائد أحمد عبد الله والرائد حسن عبد الحى والمقدم محمد عبد المنعم عثمان القللى والعميد محمود عبد الرازق جاء فيه :

« أن السيد المشير حضر إلى المستشفى حوالى الساعة ٤ من مساء يوم ١٣ / ٩ / ١٩٦٧ لإسعافه من احتمال تناول مادة سامة وقد تبين من الكشف الطبى عليه أن حالته العامة جيدة ونبضه من ١٠٠ إلى ١١٠ فى الدقيقة ممتلئ ومنتظم وضغط الدم ٩٠ / ١٢٠ والرئتان سليمتان، والقلب سليم، ودرجة الوعي، والتنبه كاملة، والقوة العضلية، والإحساس سليمان، والحدقتان طبيعيتان، والانعكاسات العصبية سليمة، والجهاز الهضمى سليم، ولا توجد أعراض إسهال أو مغص أو قيء ، وقد تقرر علاجه باعتبار الحالة اشتباه تسمم بمادة مجهولة بإحداث قيء بصفة مستعجلة، وإجراء غسيل للمعدة وتحليل الإفرازات، غير أن المشير رفض إجراء غسيل المعدة، وتناول نصف كوب من محلول مقىء ثم تقيأ بإرادته وفى الساعة الخامسة أعيد الكشف عليه حيث وجد فى نفس الحالة العادية، فغادر الجناح سيراً على قدميه ولم تحرر له أوراق علاج بالمستشفى نظراً لطبيعة الظروف وقصر مدة وجوده بها .»

وبالنسبة لواقعة إجراء تحليل القيء للمشير فى المستشفى وكذا تحليل المادة المضبوغة التى لفظها فى السيارة فى الطريق إلى المستشفى فقد قدمت إدارة المستشفى تقريراً مؤرخاً فى ١٣ / ٩ / ١٩٦٧ جاء فيه أنه بفحص عينة القيء الخاصة

بالسيد المشير وجدت سلبية للمنومات والمهدئات والمعادن بينما وجدت ورقة السلوفان الممضوغة إيجابية للأفيون.

كما قدم النقيب صيدلى يسرى أبو الذهب محمد والمقدم كيمائى المكلف صلاح عبد الغنى تقريرين عن إجراءات التحليل التى اتبعت، وقد تناولت التحقيقات وقائع أخذ العينات وإجراء التحليلات.

حيث سئل الرائد صلاح نظيم إبراهيم ضابط أمن مستشفى المعادى الذى قرر أن أحد أفراد حرس المشير الذين صاحبه إلى المستشفى سلمه ورقة سلوفان ممضوغة طلب سرعة تحليلها فاصطحبه الدكتور سليمان مدنى المنوب بالمعمل فنصح بأن يجرى التحليل فى المعامل الرئيسية حيث تتوافر الإمكانيات فتوجهوا سوية إلى الدكتور محمد عبد المنعم عثمان وهناك انصرف تاركا العينة معهما .

وقرر المقدم طبيب محمد عبد المنعم عثمان المختص بمعامل المستشفى أنه وجد المادة التى لفظها المشير من فمه تتكون من ورقتين من السلوفان وأرسل كبراهما إلى المعامل المركزية مع كمية من القيء لتحليلها بينما احتفظ ببقيتها ليجرى تحليلها مع باقى القيء بمعرفة معامل المستشفى .

وفى حوالى الساعة ٦ من مساء نفس اليوم اتصل به الرائد طبيب هشام عيسى من المعامل الرئيسية وأخبره بأن العينة أعطت نتيجة إيجابية للأفيون .. دون أن يحدد له ما إذا كان المقصود هى ورقة السلوفان أم القيء .

وفى الساعة ٣٠ ، ٨ م ، أفهمه المقدم طبيب زغلول عبد الحميد حسنين رئيس قسم المعامل أن عينة المضغة هى التى أعطت نتيجة للأفيون واستطرد يقول أن الرائد طبيب سليمان مدنى قام بتحليل القيء فجاءت النتيجة سلبية بالنسبة للمعادن الثقيلة ومهدئات الأعصاب .

كذلك علم من المقدم طبيب زغلول عبد الحميد رئيس قسم المعامل الطبية المركزية أن عينة القيء التى أرسلت للمعامل لم يعثر بها على أى مادة يشتبه فيها وزيادة فى

التأكد طلب كمية أخرى أرسلت إليه غير أنه لم يخطر بنتيجة تحليلها أما بالنسبة لعينة المضغفة التي حللت بمعامل المستشفى فقد عجز الرائد طبيب سليمان مدنى عن التوصل إلى نتيجة بشأنها لصغر حجمها وتعذر إجراء التجارب عليها .



وفى مرحلة أخرى من مراحل التحقيق سئل أولئك الذين أحاطوا بالمشير فى ساعاته الأخيرة قبل وفاته باستراحة المريوطية وهم الطبيب اللذان باشرا بالتناوب رعايته وعلاجه الرائد طبيب إبراهيم على البطاطة والنقيب طبيب مصطفى بيومى حسنين والمرضى العريف مجند أحمد محمد لطفى البيومى والسفرجى منصور أحمد على وموظف الأمن محمد خيرى حسنين.

شهد النقيب طبيب مصطفى بيومى حسنين أنه تلقى أمرا فى الساعة الواحدة بعد ظهر يوم ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ بالاستعداد للخروج مع عربة الإسعاف فتحرك معها حيث وصل إلى منزل المشير بالجيزة حوالى الساعة الثانية بعد الظهر وأثناء انتظاره جاءه أحد الضباط فأخبره أن المشير قد ابتلع شيئا ما فأخذ بعض الأدوات الطبية اللازمة لإسعافه غير أنه رأى المشير يخرج من المنزل رافضا ركوب سيارة الإسعاف وركب سيارة أخرى عادية مع الفريق عبد المنعم رياض توجهت إلى المستشفى وتبعها الشاهد فى سيارة الإسعاف..

وهناك عاصر وقائع محاولات إسعاف المشير.. وأعقب ذلك مغادرة المشير للمستشفى فى رفقة الفريق أول محمد فوزى والفريق عبد المنعم رياض وباقى المجموعة المصاحبة له حتى استراحة المريوطية حيث كلف بأن يبيت ليلته فيها مع المشير لرعايته طبيا .

وقد أجرى له مقاس الضغط والنبض وكانا طبيعيين فلما طمأنه إلى ذلك أبدى عدم رضائه عن تحسن حالته.

وذكر له أنه ابتلع مادة السيانونور فلما تشكك الشاهد فى ذلك باعتبار أن تلك المادة تحدث أثرا سريعا يتنافى مع حالة المشير الحسنة أصر على ادعائه.

غير أن الطبيب مصطفى تلقى مكالمة تليفونية من العميد الليثي أخبره فيها بأنه «...»
من المستشفى أن التحليل أظهر أن المادة التي ابتلعها المشير كانت أفيونا.

واستطرد يقول أنه ظل طيلة الليل ساهراً يتردد على غرفة المشير لقياس الضغط
والنبض وكان يشكو من السعال والقيء وكان يعالجه بالمهدئات المناسبة كما أعطاه
جرعة من دواء للسعال كان المشير يستعمله وكان قد أحضره له من منزله.

ولما شكنا من أن طعم الدواء لاذع فسره الطبيب الشاهد بأن ذلك نتيجة وجود
قرحة في سقف حلقه وأجرى له إثر ذلك علاجاً بالمس.

ثم استمر الحال كذلك دون تغير في حالة المشير الصحية حتى الساعة العاشرة
صباحاً حين حضر الرائد طبيب إبراهيم البطاطة وتسلم منه نوبته في الإشراف الطبي
على المشير.. وأضاف أنه - أي المشير - لم يتناول في تلك الفترة سوى بعض
السوائل، وأبدى اعتقاده أخيراً بأن المشير كان عاقداً العزم على التخلص من حياته
وأنه صرح بما يفيد ذلك أكثر من مرة أثناء وجوده بالمستشفى، ونفى أن يكون قد
لاحظ وجود الشريط اللاصق أسفل بطن المشير مقررًا أنه لم يكشف عن ملابسه في
هذا الموضع.

وشهد الرائد طبيب إبراهيم على البطاطة أنه تسلم النوبة في الاستراحة الساعة
العاشرة من صباح يوم الخميس ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٦٧.. وقد شرح له زميله حالة
المشير وتطوراتها وطمأنه إلى أن الحالة تشير إلى التحسن وفصل له إجراءات العلاج
التي اتبعها.

وقد باشر الرائد طبيب بدوره رعاية المشير الذي كان يبدو في حالة صحية جيدة
ولما كان لم يتناول غذاء نظراً لاستمرار حالة القيء فقد رأى تغذيته عن طريق محلول
الجلوكوز في الوريد.

وفي الساعة الرابعة مساءً نادى عليه المشير يشكو من ألم في أسنانه فأعد له العلاج
المناسب «مس» كما أعطاه حقنة مسكنة من «النوفالجين» فلما كانت الساعة الخامسة

مساء دخل حجرتة فوجده نائما وكان ضغط دمه ونبضه طبيعيين، وبعد السادسة بقليل دخل على المشير حيث وجده راقدا على الفراش فى حالة غيبوبة ونبضه ضعيف فسارع بإعطائه حقنة «كورامين» وحقنة «امينوفلين» كما أجرى له تنفسا بالأكسجين وتنفسا صناعيا ولم يجد ذلك كله حيث تحققت وفاة السيد المشير حوالى الساعة ٦, ٤٠ مساء.

واستطرد الشاهد إلى القول بأن المشير لم ينطق بأية عبارات فى الدقائق التى سبقت وفاته، وإنما كان قد ذكر له أثناء إعطائه الجلو كوز أنه لافائدة من وراء تلك الرعاية، وإن كان الشاهد لم يفهم من ذلك - فى حينه - نية المشير فى التخلص من حياته.

وقرر منصور أحمد على السفر جى أنه كلف بالتوجه إلى الاستراحة لخدمة ضيف موجود بها.. وهناك وجد المشير فاستفسر منه عما يطلب من غذاء فرد بأنه لا يرغب فى شىء وأعرض عما قدم له ثم قدم له عصير ليمون فأخذ قليلا منه كما كان يقدم له فى بعض الأحيان عصير جوافة مما يعبأ فى العلب وقبل غروب يوم الخميس شعر به يدخل الحمام ويتقيأ فتبعه حيث طلب المشير بعض الماء ليغتسل فحمل له الماء فى حجرتة فاغتسل ثم جفف يديه ورقد على السرير وسمع صوت شخير.. فاستغاث بالدكتور إبراهيم البطاطة الذى أسرع يحاول إنقاذ المشير دون جدوى وأكد أن المشير لم يذكر طيلة هذه الدقائق عبارات تفسر الانهيار المفاجئ فى حالته الصحية وإنما اكتفى بذكر عبارة أنه يشعر بالتعب.

وقد تبين من مطالعة دفتر الأحوال الخاص بمجريات الأمور داخل الاستراحة أن السيد المشير وصل فى الساعة ٥, ٣٠ مساء يوم ١٣/٩/١٩٦٧.

وفى يوم ١٤/٩/١٩٦٧ أثبت أن السيد المشير دخل فى حالة غيبوبة خطيرة فى الساعة ٦, ١٠ مساء وأن جميع الإسعافات تجرى له ويلازمه الدكتور إبراهيم على البطاطة.

وفى الساعة ٦, ٣٠ بدئ فى عمل التنفس الصناعى له.

وفى الساعة ٦,٣٥ توفى السيد المشير إلى رحمة الله.

وفى الساعة ٧,٤٥ مساء حضر الفريق أول محمد فوزى والعميد محمد الليثى
ناصر قائد الحرس الجمهورى.

وفى آخر مراحل التحقيق - وحينما سمحت ظروف الحال - سئل أفراد أسرة
المشير عن معلوماتهم.

وانتهى تقرير الطب الشرعى إلى النتائج السابقة وقال أيضا: « أنه قد تبين من
أقوال الشهود من رجال إدارة المخابرات العامة ومن فحص السجلات فى التحقيق
الذى أجرى بناء على بلاغ وزير الحربية والمشير حاليا على هذه الإدارة تبين أن
السيد صلاح محمد نصر المدير السابق لها قد تسلم فى العاشر من إبريل سنة ١٩٦٧
وبناء على أمره ستة ملليجرام من مادة «الكونيتين» السامة معبأة بمقادير
متساوية فى ست فجوات من المعدة أصلا لوضع حبات «الريتالين» فى الأوراق
المعدنية الخاصة.

ولم ينف السيد صلاح نصر واقعة طلبه مادة سامة وقرر أنه إنما طلب فى تاريخ
لا يذكره مادة سيانور أوسيانيد البوتاسيوم وأنه تسلم مادة سامة لم يتحقق من نوعها.
ولم يتبين كيفية تعبئتها وجهل مصيرها بقوله أنه وضعها فى مكتبه وظلت فيه
بحالتها إلى أن مرض فى ١٣ من يوليو وانتقل من مكتبه فى ٢٣ منه ثم أعفى من
منصبه فى ٢٦ من أغسطس.

وقد ضبط الباقي من هذه المادة وتبين أنه يزن ٩٦٧٢,٣ جرام وثبت من التحليل
أنه من مادة «الكونيتين».

كما ضبطت ورقات معدنية بها حبات «الريتالين» وثبت من التقرير الطبى
الشرعى أن إحدى هذه الورقات تكمل الورقة المضبوطة على الجثمان وبها مادة
الكونيتين.

وبعد فليس ثمة ما يحول دون القول بمعاودة المشير استعجالاً للنهاية فتناول قدراً آخر من المادة السامة التى كان يحتفظ بها على جسده فى نحو السادسة من بعد ظهر يوم ١٤ من سبتمبر الأمر الذى قد يفسر حالة الانهيار المفاجئ التى أصيب بها وانتهت بوفاته.

وبما أن وحدة المادة السامة «الاكونيتين» التى كانت فى حوزة السيد صلاح نصر والمادة التى تناولها المشير عبد الحكيم عامر وتوهم كل منهما أنها مادة «سيانور» على ما قاله أولهما فى التحقيق، وردده الثانى أمام الشهود مع إشارته إلى أنها مادة يعرفها جيداً رجال المخابرات ثم تطابق طريقة تعبئتها فى مواضع حبات «الريتالين» فى الأوراق المعدنية الخاصة وما ثبت من أن ورقة منها ضبطت فى إدارة المخابرات تكمل الورقة الموجودة على جثمان المشير، كل ذلك يشير بقوة إلى أنه إنما حصل على تلك المادة من الإدارة العامة للمخابرات.



وعصام الدين حسونة وزير العدل فى تلك الفترة كتب مذكراته أخيراً تناول فيها قضية انتحار عامر بالتفصيل الشديد ثم قال:

أنه بجلسة ١٠ / ١٠ / ١٩٦٧ - أى فى نفس يوم صدور قرار النائب العام ، كان من واجبى أن أخطر به مجلس الوزراء ، وغنى عن البيان أن قرار النائب العام هو قرار قضائى لا يملك مجلس الوزراء إحداث أى تغيير، أو حذف، أو تبديل فى حرف واحد من حروفه.

وقد أخطرت المجلس مجرد إخطار - هذا واجبى السياسى كوزير للعدل - بأسباب القرار ومنطوقه، وأوضحت للمجلس لماذا استغرق التحقيق الفترة التى استغرقها من ١٤ / ٩ / ١٩٦٧ إلى ١٠ / ١٠ / ١٩٦٧ .. أى نحو شهر كامل.. وذلك برغم تلهف رأى العام، وبعض جهات الحكومة، على الانتهاء من التحقيق ومكاشفة رأى العام - محلياً وعالمياً- بما ينتهى إليه النائب العام.

قلت للمجلس: أود أن أجلو للمجلس المقرر.. الجواب عن سؤال طالما تردد ملحا.. لماذا استغرق التحقيق كل هذه الفترة؟..

لقد كنت أدرك تلهف الرأى العام - المحلى والعالمى - على الوقوف فى أقرب وقت ممكن على حقائق الحادث.. كما كنت أدرك وأشعر أيضا أن جانبا من الرأى، هنا وهناك، بدأ يتصور أن إجراءات التحقيق تسير فى طريق غير طبيعى.. كما تنهى إلى ما سببه - هذا التصور - من تأويلات وإشاعات !

أدركت ذلك كله، ولكنى مع ذلك حرصت كل الحرص وأوفاه على ألا يكون لاتجاهات الرأى العام، وتياراته، وضغوطه، أدنى أثر على أن يستوفى التحقيق حقه الكامل.. دقة وتأنيا وسلامة.. بل إننى رفضت أى رجاء أبلغ إلى - ولو كان منسوباً للرئيس نفسه - باستعجال النيابة العامة فى إنهاء تحقيقاتها، بل وأكدت لمن أبلغنى أننى شخصيا قد طلبت من النيابة العامة ألا تترك نقطة من نقط التحقيق، أو شاهدا، أو واقعة، أو تحليلا طبيا دون تحقيق كامل.

ويضيف عصام الدين حسونة أنه عندما عرض قرار النائب العام على مجلس الوزراء، ولم يخطر بخلد أحد أن يناقش القرار، فذلك أمر يعرف المجلس أنه يخرج عن حدود اختصاصه، وإنما الذى عرض كان موضوع ما ينشر وما لا ينشر من فقرات القرار فى أجهزة الإعلام.. عرض هذا الأمر السيد محمد فائق وزير الإرشاد القومى، وهو أمر من صميم اختصاصه.. ومن حق مجلس الوزراء أن يناقشه فيه من حيث الملاءمة السياسية.

وقد انقسم الرأى بين أعضاء المجلس.

كان من رأى - من الناحية السياسية - إذاعة التقرير كاملا بغير حذف شىء وذلك لأسباب:

- فالقرار متكامل وتجزئته من شأنها مسخه، فضلا عن صعوبة التجزئة.

- والقرار يعطى صورة صادقة على حرص النيابة العامة على سلامة التحقيقات وإثباتها لكل الشبهات التى أثبتت.

- والقرار يرد بالمنطق على الشبهات التى يتناولها رأى العام.

وكان من رأى بعض أعضاء المجلس أنه لا وجه لنشر كل ما جاء عن التشريح.. ولا الاتهامات والشبهات التى جاءت فى أقوال بعض أفراد أسرة المشير مما قد تستخدمه بعض التيارات السياسية لإحداث البلبلة بين رأى العام.

«وقد تغلب رأى الثانى.. فمنعت الفقرات الخاصة بالتشريح، وأقوال الشهود الذين وجهوا بعض الشبهات إلى واقعة الانتحار من النشر. وأذكر أن الرئيس أخبرنى - فى منزله - وهو أمر لم يعرفه مجلس الوزراء.. أن الأستاذ محمد حسنين هيكل هو الذى سيتولى مهمة بحث ما ينشر من فقرات القرار على وسائل الإعلام.. فلما بدت على ملامحى أمارات الدهشة.. وتساءلت وهل يعلم السيد محمد فائق وزير الإرشاد القومى بذلك.. قال لى : «هيكل هو وحده القادر على القيام بهذه المهمة..» واستطرد يصف صلته بهيكل.. «إن هيكل هو الوحيد القادر على أن يترجم أفكارا إلى قد أتحث فيها لساعة كاملة.. فى كلمات مركزة قليلة دقيقة لاتزيد على سطر أو سطرين..».

وفى مساء ذات اليوم ١٠ / ١٠ / ١٩٦٧.. زارنى الأستاذ محمد حسنين هيكل فى منزلى وتسلم منى صورة من قرار النيابة، وتولى المهمة التى عهد بها إليه الرئيس.. وأعطى تعليماته بشأنها إلى مندوب الأهرام.. وفى المساء اجتمع السيد وزير الإرشاد القومى بمندوبى الصحف.. ومن بينهم مندوب الأهرام.. وأنهى إليهم ما انتهى إليه رأى بشأن ما ينشر من فقرات القرار!

وكان الرئيس، لا يتردد فى الاستجابة إلى طلبى للقاء به لعرض ما لدى من أمور سياسية أو أمور تتعلق بعمل وزارة العدل.. ولم أكن أطلب اللقاء به إلا إذا اقتضت الضرورات هذا اللقاء.. وكانت تحقيقات حادث وفاة المشير توجب على أن أعرض عليه مراحل التحقيق أولا بأول..

وغداة الحادث التقيت بالرئيس فى منزله.. كان يبدو كسير النفس.. محزوناً.. وقد ارتسمت على ملامحه مشاعر الأسى والأسف.. وانعكست الحالة النفسية على حالته

الصحية.. قال لى - بعد أن وصفت له بالتفصيل مكان الحادث - «أنت لا تعرف مدى عمق صلتى بعبد الحكيم.. إن شبحة لايزال يملأ كل ركن من أركان منزلى.. لقد تأخينا.. ونحن شباب صغار.. وتصاهرنا.. تزوج أخى حسين بابنته آمال.. وسمى كل منا أولاده باسم الآخر.. عندى عبد الحكيم.. وعنده جمال.. عشنا أكثر من أخوين.. لم يدر يوما بخيال أحدنا أن ينتهى الأمر بنا.. إلى ما حدث..»، ثم استطرد يقول فى نبرات حزينة «كان عبد الحكيم أقدر منى على كسب الضباط.. كان الضباط يأنسون إليه ويحبونه.. كان دائم السهر معهم إما فى بيته أو فى بيوتهم.. أما أنا فقلما دعوتهم إلى جلسات خاصة بمنزلى.. أو قبلت الدعوة فى منازلهم.. كان هناك حاجز بينى وبينهم..».

ويقول وزير العدل عصام الدين حسونة فى لقاء آخر روى لى الرئيس ما حدث - قبل وفاة المشير - وإبان احتدام الصراع بين الرجلين.. قال : «أخبرنى السكرتير أن وفدا من ضباط القوات المسلحة حضروا إلى منزلى يطلبون مقابلتى للحديث فى مسألة المشير.. فطلبت الفريق فوزى وأمرته أن يقول لهم «أنا مش الخديوى توفيق..» وأمرته أن يقبض عليهم إن لم ينصرفوا فوراً، ثم زاد «الجيش وحش.. ترويضه صعب..».

وعندما أعربت له عن عدم ارتياحى لسلوك الفريق فوزى فى استراحة المريوطية أثناء تحقيق الحادث... وقلت له «إن سلوك الفريق فوزى لم يكن يتفق مع مركزه كقائد عام للقوات المسلحة.. وإن اتفق مع سلوك رجال الشرطة..» علق على ملاحظاتى بقوله «إنت لا تعرف كيف قاسى فوزى من عبد الحكيم ورجاله!».

وعندما نقلت إلى الرئيس طلب السيد صلاح نصر مدير المخابرات العامة الإذن له ببقائه وأفضيت له بنص كلمات صلاح «حتى لا يضطر إلى إفشاء أسرار ليس من صالح الدولة إفشاؤها..! قال «عباس رضوان طالب مقابلتى كمان.. أنا مش مستعد - عاطفيا - أن أقابلهم.. وأشوفهم فى هذه الحالة..».

وينهى المستشار عصام الدين حسونة شهادته التى كتبها فى مذكراته قائلا :

هذه وقائع حادث وفاة المشير عبدالحكيم عامر ، بسطت ما دَقَّ ، وَجَلَّ منها ، وكشفتُ ما ظهر ، وبطن منها ..

ومع ذلك لا يزال الناس لا يملون ملاحقتي بالسؤال الذى أُلح على خواطرهم منذ ليلة الرابع عشر من سبتمبر ١٩٦٧ : هل انتحر عبدالحكيم عامر أم قتل ؟

والجواب : أن الشهود الذين حضروا الساعات الأخيرة للمشير ، من صباح يوم الثالث عشر إلى مساء يوم الرابع عشر ، قد انعقد إجماعهم على أن المشير قد انتحر لم يشذ عن هذا الإجماع غير كريمتيه السيدتين نجيبة وآمال ، اللتين استبعدتا إقدام أبيهما على الانتحار ، استنادا إلى ما تعرفانه عنه من إيمان بالله ، وشجاعة تصمد للتحديات .

وكذلك جاءت تقارير الأطباء الشرعيين الدكتور عبدالغنى البشرى كبير الأطباء الشرعيين بوزارة العدل ، والدكتور كمال مصطفى كبير المفتشين الفنيين بمصلحة الطب الشرعى والأستاذ الدكتور على عبدالنبي أستاذ الطب الشرعى بجامعة القاهرة ، والأستاذ الدكتور يحيى شريف أستاذ الطب الشرعى بجامعة عين شمس .. جاءت تلك التقارير تؤكد صدق ما قرره الشهود عن انتحار عبدالحكيم عامر .

وعلى أقوال الشهود ، وتقرير الأطباء الشرعيين أقام النائب العام محمد عبدالسلام قراره الصادر فى ١٠ من أكتوبر ١٩٦٧ الذى انتهى فيه إلى الأمر : «تقييد الأوراق بدفتر الشكاوى وحفظها إداريا» تأسيسا على أن «الثابت أن المشير عبدالحكيم عامر قد تناول بنفسه عن بينة وإرادة مادة سامة بقصد الانتحار وهو فى منزله وبين أهله فى يوم ١٣ من سبتمبر ١٩٦٧ ، قضى بسببها نحبه فى اليوم التالى وهو ما لا جريمة فيه قانونا».

ويقول عصام الدين حسونة إنه بعد أن استقر السادات فى الحكم التقى به المهندس حسن عامر مصادفة ويروى وقائع هذا اللقاء قائلا:

بعد وفاة الرئيس جمال عبدالناصر .. فى مطلع السبعينيات .. وبعد أن استقر الحكم للرئيس محمد أنور السادات .. التقيت - مصادفة - بالمهندس حسن عامر شقيق المشير .. وأنا أمارس رياضتى - المشى - على كوبرى قصر النيل .. فوقف يحينى فى ود وحرارة .. كنت لم أره منذ وفاة المشير .. قال لى : « إن آل عامر لا ينسون لك موافكك معهم .. » ثم بادرنى بالسؤال « إننا نشعر أن المشير لم ينتحر .. وأنه قُتل فهل يمكن أن يعاد التحقيق فى الحادث » ؟ .. قلت : « ... إن القضية قضية شهود .. وقد قرر هؤلاء الشهود - على سبيل القطع - أن الوفاة تمت انتحاراً .. وأيدهم فى ذلك صفوة الأطباء الشرعيين فى مصر .. فهل عندك ما يفيد أن شهود الحادث مستعدون - اليوم - للعدول عن أقوالهم ؟ » أجاب : « لا » .. قلت : « هل استشرت أحداً من رجال الحكم الجديد ؟ » قال : « نعم استشرت السادات (١) وقد شجعنى على طلب إعادة التحقيق » .

قلت : « فى قضايا الوفاة بالسم ، لا يفرق بين القتل والانتحار شيء .. فالصورتان لا تختلفان من حيث الآثار المادية .. ففى الحالتين يتناول الضحية السم بيده : عامداً أو مخدوعاً ، أو مكرهاً .. »

« أما الوفاة بغير نارى ، أو بآلة حادة ، فما أيسر أن يكشف المحقق - قبل الطبيب الشرعى - إن كانت الوفاة قتلاً أم انتحاراً .. لأن الآثار المادية بين الصورتين مختلفة .. جد مختلفة » .

ثم أضفت : « إن الشهود الذين رافقوا المشير فى الساعات الأخيرة .. هم وحدهم الذين يعرفون - بعد الله - إن كانت الوفاة انتحاراً أم اغتيالاً » .



وهكذا كانت نهاية المشير بالانتحار بما لا يقبل أى مجال للشك .. ووضعت خاتمة درامية لهذه العلاقة الغريبة والمعقدة بين الرجل الأول .. والرجل الثانى .. بين عبدالناصر .. و عامر ..

(١) كان السادات وراء بداية الحملة على أن عامر قتل ولم ينتحر تشهيراً بسنوات حكم عبدالناصر، رغم أنه قرر فى كتابه البحث عن الذات أنه انتحر ..

ولكن الأمور لم تنته عند هذا الحد.. فسوف يظل الحديث طويلا فى هذه المأساة
العنيفة التى شهدتها مصر.. ولن يحسم تقرير الطبيب الشرعى.. ولا تقرير النيابة..
ولا شهادة الشهود الأمر لأن البعض يريد التشكيك لأسباب ليست موضوعية..

فهناك من سيظلون مصريين على أن عامر قتل.. وهناك من سيظلون مصريين على
أنه انتحر.. وهؤلاء هم الذين يملكون الوثائق والحقيقة..

وسوف تظل قصة هذه الدراما العنيفة باقية فى التاريخ.. كما أن عامر الرجل..
والإنسان.. والقائد المحبوب.. سيظل يعيش كمأساة عنيفة.. رجل تسبب هو ومن
حوله فى كوارث تحملت الأمة العربية كلها نتائجها ، كأبشع وأقسى ما تكون النتائج
..وعلى المستوى الشخصى فإن عامر بطيبته وأخلاقياته.. وشهامته.. أضعاه الذين
كانوا من حوله.. وكم أضعاعوا من قبله ومعه!

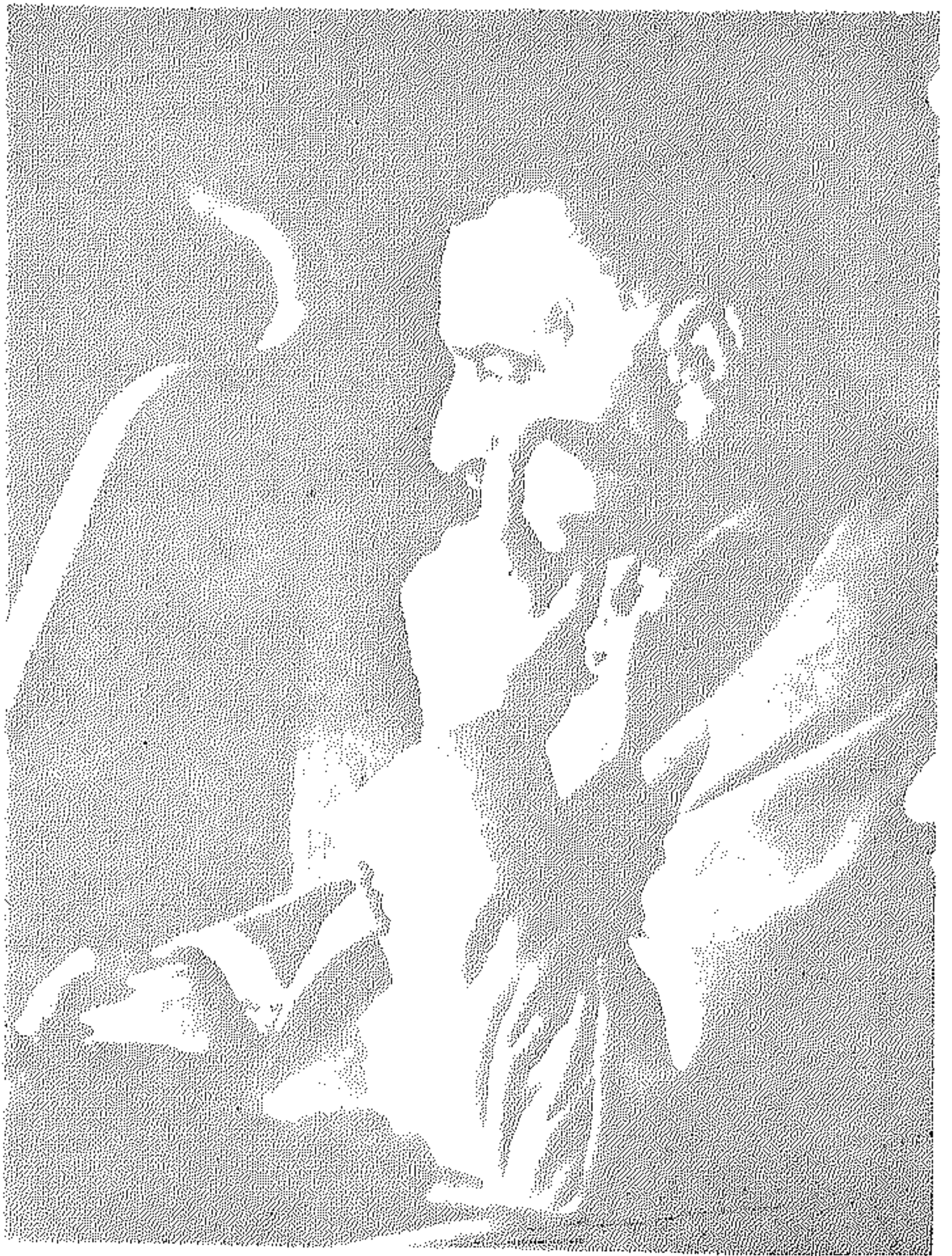
.. وهكذا سقطت المؤسسة العسكرية.

وبدأت المؤسسة السياسية لأول مرة منذ بداية ثورة يوليو تحكم

عبد الله إمام



ناصر وعامر أيام الصداقة





عبد الناصر عندما تتركز عليه العدسات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الشيخ الفاضل

عزيرى الرئيس جمال عبد الناصر

بعد السلام عليكم ورحمة الله

أرى أن الواجب ، وأيضا الوفاء ، يقتضيني أن أكتب اليك معبرا عن رأى مخاضى وغسسى
الأحداث الأخيرة

فبعد عشر سنوات من الثورة ، وبعد أكثر من عشرين سنة صلة بينى وبينك لا يمكنسى أن
أتركك وأعتزل الحياة العامة دون أن أبوح لك بما فى نفسى كعادتى دائما

أننى أعتقد أن الانسجام والتفاهم بين المجموعة التى تشارك فى الحكم أمر ضرورى ، وأوجب
من كل ذلك الثقة المتبادلة بين أفراد هذه المجموعة ، وقد وجدت فى الفترة الاخيرة أن
الأسلوب الغالب هو المناورات السياسية ونوع من التكتيك الحزبى فضلا على ما لا أعلمه من اساليب
الدرس السياسى ، والذي قد أكون مخطئا فى تصورى ، ولو أن الجواند كلها والمنطق يدل على
ذلك والنتيجة التى وصلنا اليها خير دليل على هذا التصور ، فقد استطاع هذا الأسلوب
أن يتغلب على ما كنت أعتقد مستحيلا ، وهو تحطيم صداقتنا وما نتج عن ذلك من أحداث لا
داعى لسردها فكلها لا تتفق مع المصلحة العامة فى شئ

المهم فى الموضوع أننى لا أستطيع رأى حال أن أجارى هذا الأسلوب السياسى لأننى لسو
فعلت لتنازلت عن أخلاقى وأنا غير مستعد لذلك بعد أن انتهى نصف عمرى .

الذى أريد أن أؤكد اليه بخصوص نظام الحكم فى المستقبل ، فأننى أعتقد أن التنظيم
السياسى القادم ليكون مثمرا وناجحا يجب أن يبنى على الانتخابات من القاعدة الى القمة بما فى
ذلك اللجنة العليا للاتحاد ، وما فى ذلك اللجنة التنفيذية العليا ، وأن تمت اللجان العليا
بدون انتخابات حقيقية فسيكون ذلك نقطة ضعف كبرى فى التنظيم الديمقراطى للاتحاد .

وأن ما يجب أن نسعى اليه الآن هو تدعيم الروح الديمقراطيه وخصيصا بعد عشر سنوات
من الثورة . وأننى لا أتصور بعد كل هذه الفترة ، وبعد أن صفى الاقطاع ورأس المال المستغل
، وبعث ان منحتك الجماهير ثقتها دون تحفظ انه هناك ما نخشاه من ممارسة الديمقراطيه
بالروح التى كتب بها الميثاق .

صفحة من نص استقالة عبد الحكيم عامر

محكمة الثورة
مكتب التحقيقات والادعاء

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير
عن موقف المتهمين في قضية انحراف
جهاز المخابرات العامة

ولا: تم اعلان المتهم صالح محمد نصر بقرار الاتهام في قضية انحراف جهاز المخابرات العامة بتاريخ ١٩/٣/١٩٦٨ .

وقد تناول التحقيق تحديد موقف افراد المخابرات العامة الذين ساهموا مع صالح نصر في ارتكاب الجرائم الخلقية التي انحرف اليها مستغلا جهاز المخابرات .
وهؤلاء الافراد الذين عرسلوكم للبحث هم :

- | | |
|--------------------------------|--|
| ١ - حسن زكي عيسى | رئيس هيئة الامن القومي سابقا |
| ٢ - احمد بسرن الجزار | نائب رئيس هيئة الامن القومي سابقا |
| ٣ - محمود جمال الدين عباس | رئيس ادارة العمليات بهيئة الامن القومي سابقا |
| ٤ - محمد صفوت الشريف | رئيس مندقة عمليات بهيئة الامن القومي ومشرف على قسم المندوبين سابقا |
| ٥ - محمود كامل عبد الحزيز شوقي | مساعد النشاد العام بقسم المندوبين سابقا |
| ٦ - محمد بن عبد المنعم الشامي | مدير العلاقات العامة بمكتب رئيس المخابرات العامة سابقا |
| ٧ - علي احمد عيسى | سكرتير خاص رئيس المخابرات العامة سابقا |
| ٨ - مدوح كامل عباس كامل | مترجم مندوب من هيئة الاستعلامات |
| ٩ - جمال عبد الحزيز عبيد | مترجم - مندوب من وزارة الحربية |

قضية انحرافات المخابرات

أيها الأخوة . .

لقد تعودنا معا في أوقات النصر وفي أوقات المحنة . . في الساعات الحلوة . . وفي الساعات المرة أن نجلس معا . . وأن نتحدث بقلوب مفتوحة . . وأن نتصارح بالحقائق مؤمنين أنه عن هذا الطريق وحده نستطيع دائما أن نجد اتجاهنا السليم مهما كانت الظروف عصيبة . . ومهما كان الضوء خافتا . .

ولا نستطيع أن ننفي على أنفسنا أننا واجهنا نكسة خطيرة خلال الأيام الأخيرة . . لكنني واثق أننا جميعا نستطيع - وفي مدة قصيرة - أن نجتاز موقفنا الصعب . . وإن كنا نحتاج في ذلك إلى كثير من الصبر والحكمة والشجاعة الأدبية ومقدرة العمل المتفانية . . لكننا أيها الأخوة نحتاج قبل ذلك إلى نظرة على ما وقع لكي نتتبع الدورات وخط سيرها في وصولها إلى ما وصلت إليه . .

إننا نعرف جميعا كيف بدأت الأزمة في الشرق الأوسط . . في النصف الأول من مايو الماضي . .

غزو سوريا :

كانت هناك خطة من العدو لغزو سوريا وكانت تصريحات ساسته وقادته العسكريين كلها تقول بذلك صراحة . . وكانت الأدلة متوافرة على وجود التدبير .

كانت مصادر إخواننا السوريين قاطعة في ذلك . . وكانت معلوماتنا الوثيقة تؤكد بل وقام أصدقائنا في الاتحاد السوفييتي بإخطار الوفد البرلماني الذي كان يزور موسكو في مطلع الشهر الماضي بأن هناك قصدا مبيتا ضد سوريا . .

ولقد وجدنا واجبا علينا أن لا نقبل ذلك ساكتين . وفضلا عن ذلك واجب الأخوة العربية . . فهو أيضا واجب الأمن الوطني . . فإن البادئ بسوريا سوف يثني بمصر . .

ولقد تحركت قواتنا المسلحة إلى حدودنا بكفاءة شهد بها العدو قبل الصديق . . وتداعت من أثر ذلك خطوات عديدة منها انسحاب قوات الطوارئ الدولية . . ثم عودة قواتنا إلى موقع شرم الشيخ المتحكم في مضائق تيران والتي كان العدو الاسرائيلي يستعملها كأثر من آثار العدوان الثلاثي الذي وقع علينا سنة ١٩٥٦ .

ولقد كان مرور علم العدو أمام قواتنا أمرا لا يحتمل . . فضلا عن دواعي أخرى تتصل بأعز أمانى الأمة العربية . .

حسابات دقيقة :

ولقد كانت الحسابات الدقيقة لقوة العدو تظهر أماننا أن قواتنا المسلحة بما بلغت من مستوى في المعدات وفي التدريب قادرة على رده وعلى رده . . وكنا ندرك أن احتمال الصراع بالقوة المسلحة قائم . . وقبلنا بالمخاطرة . .

وكانت أماننا عوامل عديدة وطنية وعربية . . ودولية . . بينها رسالة من الرئيس الأمريكي ليندون جونسون سلمت إلى سفيرنا في واشنطن يوم ٢٦ مايو تطلب إلينا ضبط النفس وأن لا نكون البادئين بإطلاق النار . . وإلا فإننا سوف نواجه نتائج خطيرة . .

بيان تنحي عبد الناصر يوم ٩ يونيو ١٩٦٧

رئيس مكتب التحقيق والادعاء بمحكمة الثورة .
 بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٧ بإنشاء محكمة الثورة ..
 وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٢٠٩ لسنة ١٩٦٧ بتشكيل المحكمة ..
 وبعد الاطلاع على امر رئيس الجمهورية بأن تحال الوقائع الخاصة بقضية « محاولة قلب نظام الحكم بالاستيلاء على قيادة القوات المسلحة » إلى محكمة الثورة ..
 وعلى التحقيقات التي تمت في القضية ..

يتهم مكتب التحقيق كلا من :

- ١ - شمس الدين علي بدران
- ٢ - عباس عبد الوهاب رضوان
- ٣ - صلاح محمد نصر
- ٤ - مقدم متقاعد جلال محمود هريدي
- ٥ - لواء متقاعد عثمان محمود نصار
- ٦ - مقدم أحمد عبد الله علي اسماعيل
- ٧ - مقدم طيار محمد تحسين عبد الحليم زكي قائد قاعدة جوية
- ٨ - رائد متقاعد حسين عبد الله مختار
- ٩ - عقيد محمد حلمي عبد الخالق
- ١٠ - رائد طيار محمد منيب عبد العزيز الحسامي ضابط بالقوات الجوية
- ١١ - رائد محل سعيد عثمان مصطفى
- ١٢ - نقيب محمود مدحت فتحي الرئيس
- ١٣ - لواء متقاعد أحمد فؤاد عبد اللطيف علوي ضابط سابق بالقوات المسلحة
- ١٤ - عميد طيار متقاعد محمد أمين السيد أيوب ضابط سابق بالقوات المسلحة
- ١٥ - عقيد متقاعد أمين عبد العال يوسف ضابط سابق بالقوات المسلحة
- ١٦ - عقيد متقاعد جمال الدين محمود حسني قاووق ضابط سابق بالقوات المسلحة
- ١٧ - لواء سعد محمد عثمان ضابط سابق بالقوات المسلحة
- ١٨ - مقدم أحمد حلمي ابراهيم ضابط سابق بالقوات المسلحة

قرار الإتهام في مؤامرة الاستيلاء على القوات المسلحة

- ١٩ - مقدم مسعد محمد جاب الله الجنيدى
 ٢٠ - مقدم كمال الدين محمد حجاب جعفر
 ٢١ - نقيب اسماعيل محمود حمدي
 ٢٢ - عقيد طيار علوى عبد العظيم الغمرى
 ٢٣ - رائد طيار عبد الكافي صبحى احمد حسن
 ٢٤ - رائد طيار حشمت محمد فريد صدقى
 ٢٥ - رائد طيار احمد عبد الرحمن نصر
 ٢٦ - رائد عبد السلام فهمى محمود
 ٢٧ - نقيب فاروق ابراهيم يحيى
 ٢٨ - رائد احمد محمد ابونار
 ٢٩ - رائد احمد محمد جاب الله الجنيدى
 ٣٠ - نقيب محمد فتح الله سيد احمد
 ٣١ - نقيب مختار حسين احمد الفار
 ٣٢ - رائد محمد عبد اللطيف البسيونى
 ٣٣ - رائد سمير حسين على يوسف
 ٣٤ - نقيب « محلى » اسماعيل حسين مبارز
 ٣٥ - رائد فاروق شكرى عبد السلام
 ٣٦ - رائد محمد سمير محمود فهمى
 ٣٧ - نقيب على عثمان على سليمان
 ٣٨ - ملازم اول « شرف » امام حسين محمد حسين
 ٣٩ - نقيب عبد الله محمد شرقاوى
 ٤٠ - نقيب على محمد شوقى على محمد شحاته
 ٤١ - نقيب فاروق محمد عبد الحميد على
 ٤٢ - ملازم السيد محمود بدر محمد عباس
 ٤٣ - عقيد محمود احمد طنطاوى
 ٤٤ - رائد طيار عمر حلمى على
 ٤٥ - رائد طيار نبيل فريد شكرى
 ٤٦ - نقيب مصطفى ابراهيم شحاته
 ٤٧ - رائد محمد محمد شحاته غراب
 ٤٨ - نقيب حسن محمد عزت السرجانى
 ٤٩ - رائد « شرف » حسن ابراهيم محفوظ
 ٥٠ - مساعد سيد مطاوع احمد
 ٥١ - عميد متقاعد يحيى محمد زكى صالح
 ٥٢ - نقيب محمود ابراهيم على النشوقاتى
 ٥٣ - ملازم اول محمود محمد الاسكندرانى
 ٥٤ - رائد محمود حسنى ربيع
 ٥٥ - رقيب اول حسن يوسف حسن
- ضابط سابق بالقوات المسلحة
 ضابط سابق بالقوات المسلحة
 ضابط سابق بالقوات المسلحة
 ضابط بالقوات الجوية
 ضابط بالقوات الجوية
 ضابط بالقوات الجوية
 ضابط بالقوات الجوية
 ضابط بالقوات المسلحة وملحق بمكتب المشير
 ضابط بالقوات المسلحة وملحق بمكتب المشير
 ضابط بالقوات المسلحة وملحق بمكتب المشير
 ضابط بالقوات المسلحة وملحق بمكتب المشير
 ضابط بالقوات المسلحة وملحق بمكتب المشير
 ضابط بقوات الصاعقة
 ضابط بقوات الصاعقة
 ضابط بقوات الصاعقة
 ضابط بقوات الصاعقة
 ضابط بقوات الصاعقة
 ضابط بقوات الصاعقة
 ضابط بقوات الصاعقة
 ضابط بقوات الصاعقة
 ضابط بقوات الصاعقة
 ضابط بقوات الصاعقة
 ضابط بقوات الصاعقة
 ضابط بقوات الصاعقة
 ضابط بقوات الصاعقة
 ضابط بقوات الصاعقة
 ضابط بالقوات المسلحة
 ضابط بالقوات المسلحة
 ضابط بالقوات المسلحة وملحق بمكتب المشير
 ضابط بالقوات الجوية
 ضابط بالقوات الجوية
 ضابط بالقوات الجوية
 ضابط بالقوات الصاعقة
 ضابط بالقوات المسلحة
 ضابط بالقوات المسلحة وملحق بمكتب المشير
 من افراد القوات المسلحة
 ضابط سابق بالقوات المسلحة
 ضابط بالقوات المسلحة
 ضابط بالقوات المسلحة
 ضابط بالقوات المسلحة
 من افراد القوات المسلحة

اصدرت محكمة الثورة احكامها في المؤامرة في ٢٦ اغسطس ١٩٦٨ كالتالى :

- ١ - شمس الدين على بدران - الاشغال الشاقة المؤبدة .
- ٢ - عباس عبد الوهاب رضوان - الاشغال الشاقة المؤبدة وإلزامه مع المتهم صلاح نصر متضامنين برد مبلغ عشرة آلاف وأربعمائة جنيه إلى خزنة الدولة .
- ٣ - صلاح محمد نصر - الاشغال الشاقة المؤبدة وإلزامه برد مبلغ عشرة آلاف وأربعمائة جنيه للخزانة والاشغال الشاقة ١٥ سنة في التهمة الثانية وتغريمه ٢٥٠٠ جنيه .
- ٤ - مقدم متقاعد جلال محمود هريدى - الاشغال الشاقة المؤبدة .
- ٥ - لواء متقاعد عثمان محمود نصار - الاشغال الشاقة المؤبدة .
- ٦ - مقدم أحمد عبد الله على اسماعيل - الاشغال الشاقة ١٥ سنة .
- ٧ - عقيد طيار محمد تحسين عبد العليم زكى - الاشغال الشاقة ١٥ سنة .
- ٨ - رائد متقاعد حسين عبد الله مختار - الاشغال الشاقة ١٠ سنوات .
- ٩ - عقيد محمد حلمى عبد الخالق - الاشغال الشاقة ١٠ سنوات .
- ١٠ - رائد طيار محمد منيب الحسامى - الاشغال الشاقة ٧ سنوات .
- ١١ - رائد محلى سعيد عثمان مصطفى - الاشغال الشاقة ١٠ سنوات .
- ١٢ - نقيب محمود مدحت فتحى الرئيس - الاشغال الشاقة ٥ سنوات .
- ١٣ - لواء متقاعد أحمد فؤاد عبد اللطيف علوى - الاشغال الشاقة ٥ سنوات .
- ١٤ - عميد طيار متقاعد محمد أيوب - انقضاء الدعوى لوفاته .
- ١٥ - عقيد متقاعد أمين عبد العال يوسف - الاشغال الشاقة ٥ سنوات .
- ١٦ - عقيد متقاعد جمال الدين قاروق - الاشغال الشاقة ٥ سنوات .
- ١٧ - لواء سعد محمد عثمان - الاشغال الشاقة ١٠ سنوات .
- ١٨ - مقدم أحمد حلمى ابراهيم - السجن ٣ سنوات .
- ١٩ - مقدم مسعد محمد جاب الله الجنيدى - الاشغال الشاقة ٥ سنوات .
- ٢٠ - مقدم كمال الدين محمد جعفر - براءة .
- ٢١ - نقيب اسماعيل محمود حمدى - السجن ٣ سنوات .
- ٢٢ - عقيد طيار علوى عبد العظيم الغمرى - الاشغال الشاقة ٧ سنوات .
- ٢٣ - رائد طيار عبد الكافى صبحى أحمد حسن - السجن ٣ سنوات .
- ٢٤ - رائد طيار حشمت فريد صدقى - براءة .
- ٢٥ - رائد طيار أحمد عبد الرحمن نصر - الحبس مع الشغل سنة واحدة .
- ٢٦ - رائد عبد السلام فهمى محمود - الاشغال الشاقة ١٠ سنوات .
- ٢٧ - نقيب فاروق ابراهيم يحيى - الاشغال الشاقة ٥ سنوات .
- ٢٨ - رائد أحمد محمد ابونار - الاشغال الشاقة ١٠ سنوات .

نص الأحكام فى المؤامرة

- ٢٩ - رائد أحمد محمد جاب الله الجنيدى - السجن ٢ سنوات .
- ٣٠ - نقيب محمد فتح الله سيد أحمد - الأشغال الشاقة ٥ سنوات .
- ٣١ - نقيب مختار حسين أحمد الفار - الأشغال الشاقة ٧ سنوات .
- ٣٢ - رائد محمد عبد اللطيف البسيونى - السجن ٢ سنوات .
- ٣٣ - رائد سمير حسين على يوسف - براءة .
- ٣٤ - نقيب محلى اسماعيل حسين مبارز - براءة غيابيا لعدم حضوره لرضه
- ٣٥ - رائد فاروق شكرى عبد السلام - السجن ٢ سنوات .
- ٣٦ - رائد محمد سمير محمود فهمى - السجن ٣ سنوات .
- ٣٧ - نقيب على عثمان سليمان - براءة .
- ٣٨ - ملازم أول شرف إمام حسين - السجن ٢ سنوات .
- ٣٩ - نقيب عبد الله محمد شرقاوى - براءة .
- ٤٠ - نقيب على محمد شوقى على شحاته - السجن ٣ سنوات .
- ٤١ - نقيب فاروق محمد عبد الحميد على - الأشغال الشاقة ٥ سنوات .
- ٤٢ - ملازم السيد محمد بدر محمد عباس - الحبس مع الشغل سنة .
- ٤٣ - عقيد محمود أحمد طنطاوى - براءة .
- ٤٤ - رائد طيار عمر حلمى على - براءة .
- ٤٥ - رائد طيار نبيل فريد شكرى - براءة .
- ٤٦ - نقيب مصطفى ابراهيم شحاته - الحبس مع الشغل سنة .
- ٤٧ - رائد محمد محمد شحاته غراب - براءة .
- ٤٨ - نقيب حسن محمد عزت السرجانى - براءة .
- ٤٩ - رائد شرف حسن ابراهيم محفوظ - براءة .
- ٥٠ - مساعد سيد مطاوع أحمد - الحبس مع الشغل سنة .
- ٥١ - عميد متقاعد يحيى محمد زكى صالح - براءة .
- ٥٢ - نقيب محمود ابراهيم المنشوقاتى - الطرد من الخدمة فى القوات المسلحة .
- ٥٣ - ملازم أول محمود محمد الاسكندرانى - الطرد من الخدمة فى القوات المسلحة .
- ٥٤ - رائد محمود حسن ربيع - الطرد من الخدمة فى القوات المسلحة .
- ٥٥ - رقيب أول حسن يوسف حسن - براءة .

وتصدق من الرئيس جمال عبد الناصر فى ٢٢ / ٨ / ١٩٦٨ .

باسم الامة ..
رئيس الجمهورية ..
بعد الاطلاع على الدستور ..
وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها
قوة القانون ..
وعلى قانون العقوبات ،
وعلى قانون الاجراءات الجنائية ،
وعلى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية ..
وعلى قانون الاحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ..
قرر القانون الآتي :

مادة ١ :

تشكل محكمة خاصة تسمى محكمة الثورة وتختص هذه المحكمة بالفصل فيما يخوله
إليها رئيس الجمهورية من الدعاوى المتعلقة بارتكاب الجرائم المنصوص عليها في الكتاب
الثاني من قانون العقوبات او في قانون الاحكام العسكرية ، او اية جريمة تمس سلامة
الدولة داخليا او خارجيا ايا كان القانون الذي ينص عليها ، وكذلك الأفعال التي تعتبر ضد
المبادئ التي قامت عليها الثورة .

مادة ٢ :

تشكل محكمة الثورة بقرار من رئيس الجمهورية ..
ويكون تشكيلها من عضوين ، ويجوز تعيين أعضاء احتياطيين ..
وتشكل المحكمة من دائرة أو أكثر ..

مادة ٣ :

لا تقيد المحكمة فيها مباشرة ، من إجراءات التحقيق والمحاكمة إلا بما يرد في قرار
تشكيلها ، ويكون لها كافة الاختصاصات المخولة لمحاكم الجنايات والمحاكم العسكرية
العليا ..

رئاسة الجمهورية العربية المتحدة
سكرتارية الرئيس للمعلومات

سرن لنفايسة

٢٠ ١٩٦٨/١/٦

السيد / محمد عصام الدين حسونه
وزير العدل

ايضا الى كتاب سيادتكم رقم ٢٢ / س - ج بتاريخ ١١٦٧/١٢/٢٦ اعرفين به مذكرة
السيد عبد الرحمن الشرقاوي بشأن دفاع شقيقه الدكتور عبد المنعم الشرقاوي في اتهامات
قدم من اجله للمحاكمة امام القضاء العسكري، في القضية رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ مركزية لها، في
عليها .

"أتشرف بالاحاطة بأن سيادة الرئيس قد أمر بالآتي :
- تحول القضية الى محكمة الثورة وبلغ السيد أمين هويدي .
- يبلغ السيد على نور الدين
- تلغى جميع الاجراءات التي اتخذت نتيجة لقضية الشرقاوي .
السيد أمين هويدي "

رجاء التفضل بالنظر ، والتنبه نحو اتخاذ اللازم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام " "

سكرتير الرئيس للمعلومات

امين سامي

صورة للسيد أمين هويدي وزير الجربية والمشرق على المنابرات العامة
صورة للسيد على نور الدين رئيس متب التحقيق والادعاء بمحكمة الثورة

بلاغ بتعذيب المحامي عبد الرحمن الشرقاوي

الفهرس

| | |
|-----|------------------------------|
| ٥ | ١ - بداية جديدة فى قصة قديمة |
| ١٩ | ٢ - الصداقة |
| ٤١ | ٣ - الخلاف |
| ٨١ | ٤ - الانقلاب الصامت |
| ١٠١ | ٥ - الزواج الثانى للمشير |
| ١٣٧ | ٦ - الهزيمة |
| ١٩٥ | ٧ - الانتحار |
| ٢٢٦ | ٨ - الوثائق |

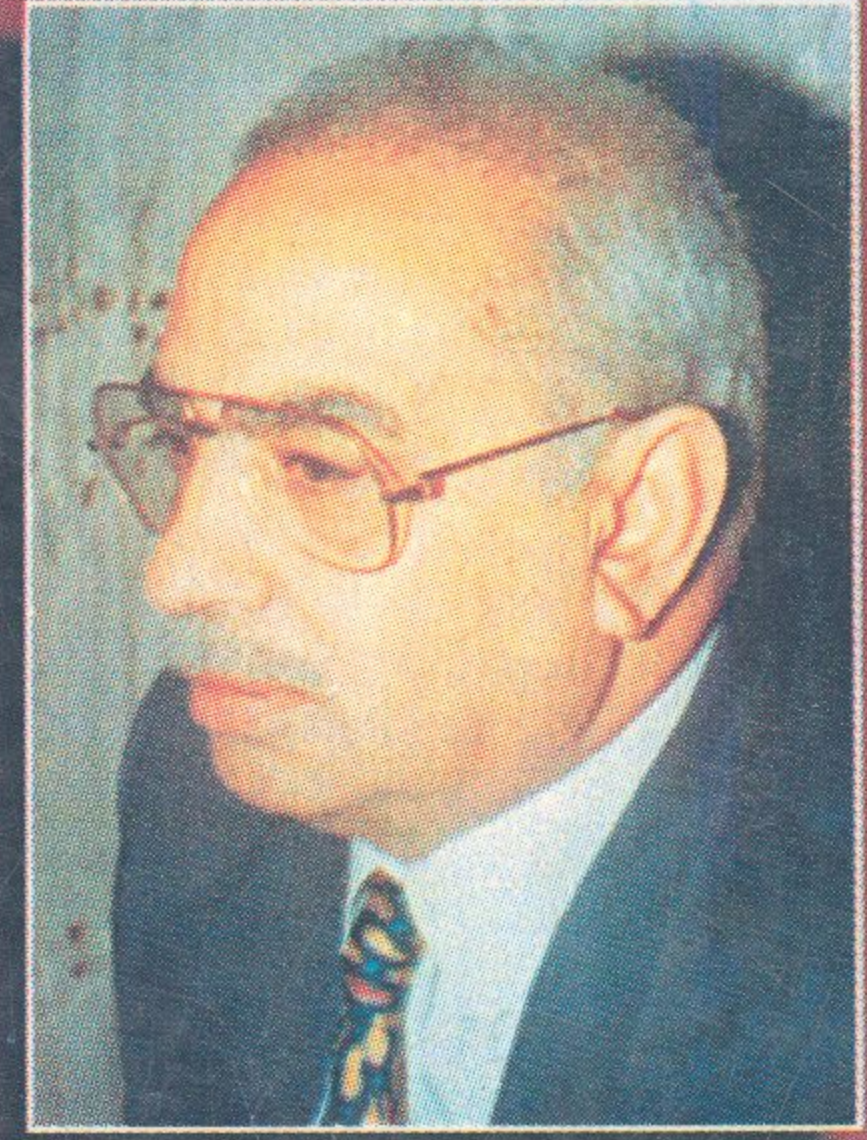
عربية الطباعة والنشر
١٠٠٧ شارع السلام - أرض اللواء المهندسين
تليفون : ٣٠٣١٠٤٣ - ٣٠٣٦٠٩٨

ناصر وعامر

■ هذا الكتاب يناقش واحدة من أهم قضايا العالم الثالث كله ، من خلال التجربة العملية في مصر.. قصة الرجل الأول و الرجل الثانى.. الرئيس جمال عبد الناصر ، ونائبه المشير عبد الحكيم عامر.. الصداقة الحميمة والخلافات العميقة.. والصراع الخفى بين المؤسسة العسكرية والتنظيمات المدنية منذ بداية ثورة يوليو ، ويتعرض الكتاب للزواج الثانى للمشير، وكل ما أثير حول حياته الخاصة ، كما يكشف كثيراً من الأسرار حول حرب السويس ، وهزيمة يونيو.

ويناقش الكتاب بموضوعية ، الخلافات بين ناصر وعامر بعد النكسة ، والاتصالات التى دارت فى الكواليس للوصول إلى حلول للأزمة ، وأخيراً يستعرض مختلف الآراء والوثائق حول حادث إنتحار المشير عامر.. لذلك فان هذا الكتاب بما يتضمنه من معلومات ووثائق يعتبر مرجعاً هاماً لجميع المهتمين بمتابعة أحداث هذه الفترة ، وبتاريخ مصر عموماً .

الناشر



مؤلف هذا الكتاب
هو الكاتب الصحفي
الكبير عبد الله إمام
صاحب العديد
من المؤلفات عن
ثورة يوليو..
شملت كل مراحلها
وقد تضمنت هذه
المؤلفات من الوثائق
والشهادات والأحاديث
والمعلومات
ما يمكن أن نعتبره
مرجعاً
شاملاً عن أحداثها
وعلى إمكانية ان نطلق
على
عبدالله إمام لقب
مؤرخ الناصرية

دار الخيال - القاهرة